



المكتبة العربية للعلوم الدينية
جامعة أم القري
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية

قام الطالب بتصحيح الرغضاء

تبريداً

الطالب

شهادة

وأثرها في ثبوت الجريمة

رسالة مقدمة لمنيل درجة التخصص الأولى « الماچستير »

في الفقه الجنائي الإسلامي ٦٥٥٥٠٠

إعداد الطالب

محمد عبد الحليم بن محمد الخياط

إشراف

الأستاذ الدكتور / ياسين شافعي الشافعي

عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م



١١٩٠٧



شكرو وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء
والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد :
فأننى أشكر الله سبحانه وتعالى الذى وفقنى الى اتمام هذا العمل
ارتواضح .

وأقدم بالشكر الجزيل لصاحب السمو الملكى الأمير نايف بن عبد العزيز
وزير الداخلية وسمو نائبه الأمير أحمد بن عبد العزيز وجميع المسئولين بالأمن
الحام الذين أتاحوا لى ولزملائى فرصة الالتحاق بالدراسات العليا وكانوا
وراءنا فى كل خطوة نخطوها .

كما أشكر القائمين على جامعة أم القرى وعلى رؤسهم معالى مدبر
الجامعة الدكتور راشد بن راجح الشريف وسعادة عميد كلية الشريعة الدكتور
على عباس الحكوى لما قدموه من رعاية لنا طيلة وجودنا فى هذه الجامعة .

كما أشكر أستاذى الدكتور حسن الشاذلى الذى لم يدخر وسعا فى
رعايتى وتوجيهى وبذل الكثير من وقته ما مكنتى من الانتهاء من هذه الرسالة
فى هذه المدة القصيرة فله منى جزيل الشكر وعظيم الامتنان .

كما أقدم بالشكر لكل من قدم لى يد العون والمساعدة عرفانا بالجميل
والله من وراء القصد .

((المقدمة))

ان الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا
مجد له هاد يا نصلي ونسلم على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه ومن تبع هديهم الى يوم الدين .

أما بعد : فان الصراع بين الحق والباطل قد يمّ قدم هذا الكون -
فمنذ نزل آدم عليه السلام وأبليس اللعين - من السماء الى الأرض - والصراع
قائم . فالشيطان الرجيم يستهوى الانسان ليحيد به عن طريق الصواب
وينزلق به في مهاوى الرذيلة والبعد عن الجادة ولهذا فلا يخلو مجتمع
من المجتمعات من عناصر الخير والشر .

ذلك لأن هذا الانسان كائن بشري غريب الأطوار - يسمو بأخلاقه
حينما فيتحسس بالآلام أبناء جنسه ويشاطرهم الأحزان ويسهم في اسعادهم
بكل ما يملكه من قدرات وينحدر بأخلاقه حينما آخر فيقتل ويعتدى على أعراض
الآخرين وأموالهم ويرتكب أبشع الجرائم .

لذلك فان الشريعة الاسلامية لم تترك النفس الانسانية تهت فسادا في
هذا المجتمع بل جعلت نظاما عقابيا رادعا لكل من حاد وانحرف عن الطريق
المستقيم .

ولكنها قبل أن تضع نظاما عقابيا مهدت لذلك بتربية الفرد المسلم بتطهير

نفسه وتهذيب أخلاقه ففرضت عليه العبادات وأمرت بالتخلق بالأخلاق الحميدة
ليكون مؤمنا راسخ الايمان لا يضعف ولا ينهزم أمام لذة المعصية ودواعي
الاجرام .

ثم انتقلت بعد ذلك الى بيان الحقوق والواجبات ففرضت للفرد المسلم
حقوقا وفرضت عليه واجبات وذلك ضمن اطار من العدل والرحمة .
ثم قررت الحقوية الرادعة لكل من انحاد وانحرف عن الطريق المستقيم .
ولهذا لم تعد الجريمة في ظل التشريع الاسلامي ظاهرة عامة يسئل
انكشفت على نفسها في حدود ضيقة جدا .

ولما كانت دراسة علم الجريمة والعقاب من أهم الدراسات التي لها
مساس بحياة الانسان فقد وجدت في نفسي ميلا في التعمق في هذا الجانب .
ولهذا وقع اختياري على موضوع " الشهادة وأثرها في ثبوت الجريمة " .
وقد دعاني للكتابة في هذا الموضوع الأسباب الآتية :-

- ١ - ما للشهادة من أثر في اثبات الحقوق ، وحلهم المنازعات ، وكبح جماح
الظالمين أن تسول لهم أنفسهم أكل حقوق الناس والتعدي على أعراضهم
- ٢ - أن الله سبحانه وتعالى شرفني بالالتحاق بالأمن العام في وزارة الداخلية
وهي الجهة المسؤولة عن ضبط المجرمين والتحقيق معهم لذلك آثرت أن
تكون كتابتي في صميم اختصاصي حتى تتحقق الفائدة المرجوة .
- ٣ - أن من كتبوا في الشهادة لم يفردوا الشهادة على الجريمة بالبحث وإنما

تحدثوا عنها ضمن عموم الشهادة لذلك أثرت أن أفرد اثبات الجريمة
بالشهادة ببحث مفصل .

وقد انتهجت في بحثي ما يأتي :-

١ - أن ذكر التعاريف اللغوية والاصطلاحية لكل موضوع وذلك بالرجوع للكتب
المعتمدة في اللغة والشرع .

٢ - جعلت دراستي مقارنة بين المذاهب الأربعة والظاهرية خاصة ففسى
المسائل التي انفرد فيها الظاهرية بقول .

٣ - تعرضت لبعض المذاهب الأخرى كمذهب الليث والأوزاعي والزهرى
وغيرهم .

٤ - اعتمدت في عرض آراء المذاهب على الكتب المعتمدة في كل مذهب .

٥ - أنكر كل مذهب على حده ثم أعقبه بدليله من الكتاب والسنة والمعقول
وأبين وجه الدلالة لكل دليل .

ثم انتقل بعد ذلك الى المذهب الآخر وأدلته وهكذا .

وبعد ذلك أرجح ما آراء راجعا مع التعليل ومناقشة أدلة المخالفين
حتى يظهر رجحان ما اخترته .

٦ - خرجت جميع الآيات القرآنية الواردة ذكرها في الرسالة من القرآن الكريم .

٧ - خرجت جميع الأحاديث من كتب التخریج المعتمدة .

٨ - ترجمت لبعض الاعلام الواردة ذكرهم في الرسالة .

هذا وقد اقتضت خطة البحث أن تكون من مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة .

أما المقدمة فقد ذكرت فيها أسباب اختياري لهذا الموضوع ومنهج البحث وخطته .

أما التمهيد فجعلته في فصلين :

الفصل الأول : في البينة وتحدث فيه عن تعريف البينة في اللغة وتعريفها في اصطلاح الفقهاء وهل المقصود بها الشهادة أم تشملها وغيرها ثم ذكرت من هو المطالب بالبينة .

أما الفصل الثاني فجعلته في الجريمة وقد اشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف الجريمة في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني : علاقة الجريمة بالجناية .

المبحث الثالث : أقسام الجريمة .

المبحث الرابع : أوجه الخلاف بين كل قسم .

أما الباب الأول : فقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : تعريف الشهادة في اللغة والاصطلاح .

الفصل الثاني : أدلة مشروعية الشهادة وحكمتها وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أدلة مشروعية الشهادة .

المبحث الثاني : حكمة مشروعية الشهادة .

الفصل الثالث : فى حكم الشهادة وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حكم الشهادة فى التحمل .

المبحث الثانى : حكم الشهادة فى الأداء .

أما الباب الثانى : فقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : شروط الشاهد وفيه مبحثان :

المبحث الأول : شروط التحمل : وهى العقل والبصر والمعاينة .

المبحث الثانى : شروط الأداء وهى الاسلام والحرية والبلوغ والبصر

والنطق والحفظ والسمع والعدالة والعروة وألا يكون قاذفا .

الفصل الثانى : شروط الشهادة ذاتها وهى الصيغة وموافقتها للدعوى

وكونها فى مجلس الحكم والعدد والاصالة وعدم التقادم .

الفصل الثالث : شروط المشهود به وهى أن تكون الشهادة بمعلوم

وأن يكون المشهود به معلوما عند الشاهد وكون المشهود به

ممكن الاثبات .

أما الباب الثالث : فقد اشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : موانع الشهادة وتحدثت فيه عن مانع العداوة والزوجية

والولادة وجلب المصلحة أو دفع المضره .

الفصل الثانى : فى أنواع الشهادة وتحدثت فيه عن الشهادة على الشهادة

وكتاب القاضى الى القاضى والشهادة بالاستفاضه والشهرة .

الفصل الثالث : في الرجوع عن الشهادة في الحدود والقصاص وكان

ذلك في أحواله الثلاثة وهي : قبل الحكم ، وبعد الحكم

قبل التنفيذ ، وبعد التنفيذ .

أما الباب الرابع : ففي الشهادة على الجريمة وقد اشتمل على خمسة

فصول : -

الفصل الأول : وفيه مبحثان : -

المبحث الأول : في الشروط الواجب توافرها في الحدود والقصاص .

المبحث الثاني : في تعريف الحدود في اللغة والاصطلاح .

الفصل الثاني في الشهادة على جريمة الزنى وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في تعريف الزنى في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني : حكم الزنى وعقوبته ودليلها .

المبحث الثالث : في نصاب الشهادة على جريمة الزنى .

المبحث الرابع : في الشروط الخاصة على جريمة الزنى .

الفصل الثالث في الشهادة على جريمة القذف وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : في تعريف القذف لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : حكم القذف وعقوبته ودليله .

المبحث الثالث : في نصاب الشهادة على جريمة القذف .

المبحث الرابع : في الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة القذف .

الفصل الرابع: في الشهادة على جريمة شرب الخمر وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : في تعريف الخمر لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : في حكم شرب الخمر ودليله وعقوبته .

المبحث الثالث : في نصاب الشهادة على جريمة شرب الخمر .

المبحث الرابع في الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة شرب الخمر .

الفصل الخامس: في الشهادة على جريمة السرقة وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : تعريف السرقة لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : حكم السرقة وعقوبتها ودليلها .

المبحث الثالث : في نصاب الشهادة على جريمة السرقة .

المبحث الرابع : في الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة السرقة .

الفصل السادس: في الشهادة على جريمة القصاص وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : تعريف القصاص في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني : أنواع القصاص .

المبحث الثالث : حكم مشروعية القصاص .

المبحث الرابع : نصاب الشهادة على القصاص .

المبحث الخامس : الشروط الخاصة في الشهادة على القصاص .

الفصل السابع : في الشهادة على جرائم التعزير وفيه خمسة

مباحث :

المبحث الأول : تعريف التعزير في اللغة والاصطلاح

المبحث الثاني : في مشروعية التعزير .

المبحث الثالث : في أنواع التعزير .

المبحث الرابع : في حكم التعزير .

المبحث الخامس : في نصاب الشهادة على جرائم التعزير .

أما الخاتمة فتحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصلت اليها في بحثي .

والله أسأل أن يوفقني للصواب ، ويجنّبني الخطأ والزلل ، وأن يجعل

أعمالنا وأعمارنا خالصة لوجهه انه سميع مجيب وبالإجابة جدير . ، ، ،

—————○ ○ ○—————

التمهيد

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : في البينة .

الفصل الثاني : في الجريمة .

✱

الفصل الأول

(في البينة)

وردت البينة في كثير من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم
على أنها طريق لإثبات الحقوق ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : " البينة
على المدعى واليمين على من أنكر " (١)

وقوله الله (بضم الهمزة) " البينة أو حد في ظهرك " (٢)

فما المراد بالبينة هنا ؟

وللجواب على هذا نقول :

المراد بالبينة في اللغة : مؤنث اليمين وهو اسم فاعل من بان على خلاف
الأصل لوورد على غير زنة فاعل ، وقد ورد بائن فيكون موافقا للأصل .

والمراد به الظهور والوضوح تقول " استبان الشيء إذا ظهر
وبان الشيء إذا وضح والبينة دلالة واضحة عقلية كانت أو محسوسة .
(٣)

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٤٥/٥ ، سنن الترمذي ٣٩٩/٢ ،
سنن ابن ماجه ٧٢٨/٢ .

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٨٣/٥ ، سنن الترمذي ١٢/٥ ،
سنن ابن ماجه ٦٦٨/١ .

(٣) تاج العروس للزبيدي ١٥٢/٩ ، الصحاح للجوهري ٢٠٨٢/٥ .

أما في الاصطلاح :

فلا يخلو اما أن تكون مقيدة أو مطلقة فان كانت مقيدة
فمعناها بحسب ما تضاف اليه فيقال بينة الشهادة وبينة الاقرار
وبينة اليمين وهكذا .

وان كانت مطلقة فان الفقهاء^(١) اختلفوا في المراد بها .

(١) فذهب جمهور الفقهاء^(١) لأن المراد بالبينه هي الشهادة ،

واستدلوا لذلك بالسنة المطهرة ومنها ما يأتي : -

(١) المذهب للشيرازي ٣١٢/٢ ، المغني لابن قدامة ١٢٩/١٠ ،

- ١ - ما ورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن هلال ابن أمية قذف امرأته
عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحما^(١) فقال له النبي عليه
الصلاة والسلام " البينة أو حد في ظهرك " .^(٢)

ووجه الدلالة من الحديث :

أن الشارع أطلق البينة الواردة في الحديث على شهادة
الشهود وهذا تفسير لآية القذف في قوله تعالى : " والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا " .^(٣)

ما يدل على أن البينة إذا أطلقت قصد بها الشهادة .

(١) سحما بن سحمة

- (١) هو منسوب الى أمه سحما وأبو عبده بن مغيث بن الجد بن المجلان
البلوى خليف الأنصار قيل أنه شهد أحدا وهو الذي بعثه أبو بكر
الى خالد بن الوليد حينما أمره أن يسير من اليمامة الى العراق وكان
أحد أمراء المسلمين في الشام . أنظر الاصابه ١٥٠/٢
(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ٤٨٢/٥ ، سنن الترمذى ١٢/٥ ،
سنن ابن ماجه ٦٦٨/١
(٣) سورة النور آية رقم ٤

٢ - حديث الأشعث بن قيس قال كان بيني وبين رجل من اليهود

أرض فوجدني فقدمته الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لى

رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك بينه ؟ قلت لا قال :

لليهودى " احلف " قلت اذا يحلف فيذهب بمالى " (١)

وفى رواية شاهدك أو يمينه " (٢)

ووجه الاستدلال من الحديثين : -

أن الحديث الثانى فسر البينه فى الحديث الأول بالشهادة ،

وبذلك تكون البينه مرادفه للشهادة .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ٢٨٠/٥ ،

سنن ابوداود ٢١١/٣ - ٢١٢ ،

سنن الترمذى ٦٥/١٠

مسند أحمد ٢١١/٥

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ٢٨٠/٥

ويستدل الجمهور أيضا بان القرآن الكريم اعتبر الشهادة في أمور كثيرة أساسا للاثبات .

ففي الوصية نجد القرآن اعتمد على الاشهاد حتى لو كان الشهود من غير المسلمين اذا لم يوجد المسلم كان يكون في سفر ولم يوجد المسلم فانها تجوز شهادة غير المسلم للضرورة كما في قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا شهدوا بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم " (١)

وكذلك في البيع كقوله تعالى :

(٢) " واشهدوا اذا تباعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد " .

فجعل القرآن الاشهاد في البيع أمرا مطلوبا .

وبغيرها من الآيات التي تحت على الاشهاد في جميع أمور الحياة

لتكون بينه للناس تظهر حقوقهم وتحفظها من الضياع .

(١) سورة المائدة آية رقم ١٠٦

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

ونذهب ابن حزم وابن تيمية (٢) وابن القيم (٣) الى أن المراد بالبينه كل ما بين الحق ويظهره والشهادة نوعا منها .

فيرى ابن حزم (٤) أن البينه شاملة للشهادة وعلم القاضى فيقول :
" فرض الحاكم أن يحكم بعلمه فى الدماء والقصاص والأموال والفسرود والحدود وسواء عِلِمَ ذلك قبل ولايته أو بعد ولايته وأقوى ما حكم بعلمه لانه يقين الحق ثم بالاقرار ثم بالبينه " (٥)

ويقول أيضا : " أنه قد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :
" بينتك أو يمينه "

ومن البينه التى لا أبين منها صحة علم الحاكم بصحة حقه فهو فى صحة هذا الخبر " (٦)

فهو يرى أن الحاكم اذا علم بصدق المدعى فى دعواه كان ذلك بينه وله أن يحكم بعلمه وان رأى خلاف ذلك حكم عليه بعلمه وكان بذلك بينه شرعية .

(١) المحلى لابن حزم ٤٢٦/٩

(٢) فتاوى ابن تيمية ٣٩٦/١٥ (٣٥٠ / ٢٩٢ - ٢٩٢)

(٣) الطرق الحكيمة ص ١٢

(٤) هو على بن أحمد بن سعيد ينتهى نسبه الى أميه بن عبد شمس فهو أموى النسب . ولد فى قرطبه سنة ٣٨٤ هـ ونشأ شافعى المذهب ثم انتقل الى مذهب أهل الظاهر . كان عالما محدثا فقيها أصوليا مفسرا مؤرخا متكلميا أدبيا بلغت مصنفاته اربعمائة مصنف منها مسائل أصول

(١)

ويرى شيخ الاسلام ابن تيمية " ان قصر البينة على الشهادة أو

الاقرار أمر مخالف للشرع ولما فطرت عليه القلوب وعلمه العقلاء .

فيقول " فهذا الباب باب عظيم النفع في الدين وهو ما جاء

به الشريعة التي أهلها كثير من القضاة والمتفقه زاعمين أنه لا يعاقب

أحد الا بشهود عاينوا أو اقرار مسموع وهذا خلاف ما تواترت به السنة

وسنة الخلقاء الراشدين . وخلاف ما فطرت عليه القلوب التي تعرف المعروف

وتتكر المنكر ويعلم العقلاء أن مثل هذا لا تأباه سياسة عادله فضلا عن

الشريعة الكاملة ويدل عليه قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم

(٢)

فاسق نبيا فتنبنوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين "

ففي الآية دلالات :

= الفقه والاحكام في أصول الاحكام والمحلى . توفي سنة ٤٥٦ . أنظر

الفتح المبين ٢٤٣/١

(٥) المحلى لابن حزم ٤٢٦/٩

(٦) المحلى لابن حزم ٤٢٨/٩

(١) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام : شيخ الاسلام ولد في حران

سنة ٦٦١ هـ . نبغ في جميع العلوم وناظر الملما كان آية في التفسير

والأصول فصيح اللسان . سجن مرتين ومات سجينا في دمشق سنة

٧٢٨ - أنظر الاعلام ١٤٠/١

(٢) سورة الحجرات آية رقم ٦

أحداها قوله تعالى " ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا " فأمر بالتبين عند

مجيء كل فاسق بنبأ بل من الأنبياء ما ينهى فيه عن التبين ومنها ما

يباح فيه ترك التبين ومن الأنبياء ما يتضمن العقوبة لبعض الناس ، لأنبياء
 حتى أرى قوماً يصرخون كل من أصابه نبأ
 علل الأمر بأنه اذا جاءنا فاسق بنبأ كذا لم يحصل الفرق بين العدل
 والفسق ، بل هذه دلالة واضحة على أن الاصابة بنبأ العدل الواحد فسي على شئ واحد
 جنس العقوبات ، فان سبب نزول الآية يدل على ذلك فانها نزلت فسي
 دليل الواحد

اخبار واحد بأن قوما قد حاربوا بالردة أو نقض العهد .

وفيه أيضاً أنه متى اقترن بخبر الفاسق دليل آخر يدل على صدقه

فقد استبان الأمر وزال الأمر بالشك فتجوز اصابة القوم وعقوبتهم بخبر
 الفاسق مع قرينة اذا تبين بهما الأمور فكيف خبر الواحد العدل مع
 دلالة أخرى .

وقوله تعالى " أن تصيبوا قوما بجهالة " فجعل المحذور هو

الاصابة لقوم بلا علم فمتى أصيبوا بعلم زال المحذور وهذا هو المناسط
 الذي يدل عليه القرآن كما قال : " الا من شهد بالحق وهم يعلمون " (١)

(٢)

وقال : " ولا تقف ما ليس لك به علم " .

(١) سورة الزخرف آية رقم ٨٦

(٢) سورة الاسراء آية رقم ٣٦

وأيضاً فإنه علل ذلك بخوف الندم . والندم إنما يحصل على عقوبة

البرى* من الذنب كما فى قوله صلى الله عليه وسلم :

" ادروا الحدود بالشبهات فان الامام أن يخطئ* فى المفسو

(١)

خير من أن يخطئ* فى العقوبة* .

فإذا دار الأمر بين أن يخطئ* فيما قب بريئاً أو يخطئ* فيعفو

عن مذنب كان هذا الخطأ خير الخطأين أما إذا حصل عنده علم أنه لم

(٢)

يعاقب الا مذنباً فإنه لا يندم ولا يكون فيه خطأ .

وذهب ابن القيم لمثل ما ذهب اليه شيخه ابن تيميه فقال فى كتابه

الطرق الحكيمه : " بالجملة فالبينه اسم لكل ما يبين الحق ويظهره

ومن خصها بالشاهدين أو الأربعة أو الشاهد لم يوف مسماها حقها

ولم تأت البينه قط فى القرآن مراداً بها الشاهدان وإنما أتت مراداً بها

الحجه والدليل والبرهان مفردة ومجموعه وكذلك قول النبى صلى الله

(٣)

عليه وسلم " البينه على المدعى " المراد به أن عليه ما يصح دعواه

(١) سنن الترمذى ١٣٩/٢ ، سنن ابن ماجه ٨٥٠/٢ قال فى الزوائد

فى اسناد ابراهيم الفصل المخزومى ضعفه أحمد وابن معين والبخارى

وغيرهم . أنظر ابن ماجه نفس الجزء والصفحة .

(٢) فتاوى ابن تيميه ٣٠٦/١٥ - ٣٠٨

(٣) صحيح البخارى مع فتح البارى ١٤٥/٥ ، سنن الترمذى ٣٩٩/٢ ،

سنن ابن ماجه ٧٧٨/٢

ليحكم له والشاهدان من البينة ولا ريب أن غيرها من انواع البينة
قد يكون أقوى منها كدلالة الحال على صدق المدعى فانها أقوى من
دلالة اخبار الشاهد والبينة والدلالة والحجة والبرهان والآية والتبصره
والعلامة والاماره متقاربه في المعنى وقد روى ابن ماجه وغيره عن جابر
بن عبد الله قال :

" أردت السفر الى خير ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت
انى أريد الخروج الى خير فقال اذا أتيت وكيلى فخذ منه خمسة عشر
وسقا فاذا طلب منك آية فضع يدك على ترقوته "

فهذا اعتماد فى الدفع الى الطالب على مجرد العلامة واقامة
لها مقام الشاهد فالشارع لم يبلغ القرائن والامارات ودلائل الأحوال
بل من استقرأ الشرع فى مصادره وموارده وجد شاهد لها بالاعتبار
مرتبا عليها الأحكام " (١)

(١) الطرق الحكمية لابن القيم الجوزية ص ١٢ ، معين الحكام للطرابلسي

ص ٦٨ ، تبصرة الحكام لابن فرحون ٢٠٢/١

الراجع

والراجع عندي ما ذهب اليه أصحاب القول الثاني من أن
البينة شاملة لكل ما بين الحق ويظهره وليست مقصورة على
الشهادة لقوة ما استدلوا به ولأن أدلة الجمهور ليس فيها ما يدل
على أن البينة لا تطلق على غير الشهادة بل أن الشارع الحكيم
وسع دائرة الاثبات في غير الشهادة كالأقرار والقرآن وعلم القاضي
وغيرها من البينات التي تدل على سعة هذه الشريعة وسماحتها .

.....

*

من المطالب بالبينة ؟

ان كل دعوى لابد لها من مدعى ومدعى عليه ، والمطالب بالبينة

هو المدعى لقوله صلى الله عليه وسلم " شاهدك أو يمينه " (١)

ولأن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول خلاف الظاهر فكلف بالحجة

القوية وهي البينة لأنها تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها ضررا فيقوى بها

ضعف المدعى ، وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكتفى منه

باليمين وهي حجة ضعيفة لأن الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر . (٢)

وانذا عرفنا أن البينة تكون على المدعى واليمين تكون على المدعى عليه .

فمن هو المدعى والمدعى عليه ؟

نقول : اختلف في تعريف المدعى والمدعى عليه والمشهور فيه تعريفان :

الأول المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه بخلافه .

الثاني : من اذا سكوت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يخلو اذا سكوت .

(٣)

ويقول ابن حجر الأول أشهر والثاني أسلم .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ٢٨٠/٥

(٢) فتح البارى لابن حجر المصقلانى ٢٨٣/٥

(٣) نفس المرجع

المبحث الأول

تعريف الجريمة

الجريمة في اللغة :

أصل كلمة جريمة من باب ضرب بمعنى أذنب واكتسب الاثم ،

والجرم الجسد والجمع أجرام مثل حمل وأعمال ،

(١) والجرم اللون فيجوز أن يقال نجاسة لا جرم لها .

والجرم التمديد ^{المراد} الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرا .

والجارم الجاني والمجرم المذنب . قال تعالى :

(٢)

"ولا يجرمنكم شنآن قوم" .

قال الفراء القراء قرؤوا ولا يجرمنكم .

وقرأها يحيى بن وثاب والأعشى ولا يجرمنكم من أجرت وكلام العرب

بفتح الياء .

وسمحت العرب يقولون فلان جريمة أهله أى كاسبهم وخرج يجرم

أهله أى يكسبهم .

(٣)

وعكس ثعلب الجريمة الشواء .

(١) المصباح المنير للفيومي ١٠٦/١ ، مختار الصحاح للرازي ص ١٠٠

(٢) سورة المائدة آية رقم ٨

(٣) لسان العرب لابن منظور ٩١/١٢ - ٩٢

تعريف الجريمة في الاصطلاح الشرعى :

الجريمة في الشرع هي : " محظورات شرعية زجر الله تعالى

عنها بحدا وتعزير " . (١)

شرح التعريف :

قوله المحظورات المراد بها اتيان ما نهى الله عنه أو ترك ما أمر به .

قوله " الشرعية " اشار به الى أنه يجب في الجريمة أن يحظرها الشرع .
وقوله " الحد " : المراد به العقوبات المقدرة ويدخل في هذا
القصاص والديات التي قدرها الشارع .

وقوله " التعزير " : المراد به العقوبات التي ترك لولى الأمر تقديرها
بحسب ما يرى به دفع الفساد في الأرض وضع الشر .
فخرج المحظورات التي لم يرتب الشارع على ارتكابها حد ولا تعزير
كالغيبه والنميمه فانها محظورات زجر الله تعالى عنها ورتب عليها
عقوبة أخرىه ولكنها لا تسعى جريمة في الاصطلاح الشرعى .

(١) الاحكام السلطانية للماوردي ٢١٩ ، الاحكام السلطانية

المبحث الثاني

علاقة الجريمة بالجناية

يطلق كثير من الفقهاء لفظ الجناية ويحبر بها عن الجريمة .

والجناية في اللغة :

اسم لما يجنيه المرء من شر وما يكتسبه ، تسمية المصدر من جنى

(١) عليه شرا .

ولفظ الجناية في الأصل عام الا أنه خص بما يحرم دون غيره .

وفي الاصطلاح :

اسم لفعل محرم شرعا سواء وقع الفعل على نفس أو مال أو غير

ذلك . (٢)

وأكثر الفقهاء تعارفوا على إطلاق لفظ الجناية على الأفعال

الواقعة على نفس الانسان أو أطرافه وهي القتل والجرح والضرب

(٣) والاجهاض .

(١) المصباح المنير للفيومي ١٢٢/١

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ٩٧/٦ ، اسهل المدارك للكشناوي ١١٢/٣ ،

المغنى لابن قدامة ٢٥٩/٨

(٣) البحر الرائق لابن نجيم ٣٢٦/٨ ، تبين الحقائق للزيلعي

(١) بينما يطلق بعضهم لفظ الجنائية على جرائم الحدود والقصاص .

وإذا غرضنا النظر عما تمارف عليه الفقهاء من إطلاق لفظ "الجنائية"

على بعض الجرائم دون البعض الآخر أمكننا القول أن لفظ الجنائية

(٢)

في الاصطلاح الفقهي مرادفا للفظ الجريمة .

.....

(١) تبصرة العكام لابن فرحون ٢٢٩/٢

(٢) التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عوده ٦٧/١

المبحث الثالث

أقسام الجريمة

للجريمة أقسام كثيرة تختلف بحسب عقوبتها ، ونوعها ، وطبيعتها الخاصة وكيفية ارتكاب الجاني لها وقصده من ذلك ، وسواء كانت بطريق السلب أو الايجاب .

والذى يهمنا من هذه التقاسيم التقسيم المبنى على جسامه العقوبة .
والتقسيم المبنى على جسامه العقوبة تنقسم فيه الجريمة الى ثلاثه أقسام " الحدود ، والقصاص أو الدية ، والتميزير " .

١- الحدود :

هى الجرائم المقاب عليها بحد . والحد هو العقوبة المقدره
حقا لله - تعالى - . (١)

وتعتبر العقوبة حقاً لله فى الشريعة الاسلاميه كلما استوجبتهما

المصلحة : وهى دفع الفساد عن الناس وتحقيق الصيانة والسلامة لهم .

(١) الهداية مع فتح القدير للمرفعينانى ٢١٢/٥ ، البحر الرائق لابن نجيم

٢١٥ ، تهذيب الفروق والقواعد السنه ٢٠٤/٤ ، بدائع الصنائع

للکاسانى ٤١٤٩/٩ ، الاقناع للمقدسى ٢٤٤/٤ ، شرح منتهى

الایراءات للبهوتى ٣٣٦١٣ ، الاحكام السلطانية للماوردى ٢١٩-

وكل جريمة يروج فسادها الى العامة وتعود منفعة عقوبتها عليهم
تعتبر العقوبة المقررة عليها حقا لله تعالى تأكيداً لتحصيل المنفعة
وتحقيقاً لدفع الفساد والمضرة . ان اعتبار العقوبة حقا لله تعالى
يؤدى الى عدم اسقاط العقوبة باسقاط الافراد أو الجماعة لها .

وجرائم الحدود سبع هي :

" الزنا - القذف - الشرب - السرقة - الحرابه - الردء - البغى "

ويسمى الفقهاء الحدود دون اضافة لفظة الجريمة وعقوبتها

تسمى الحد .

٢ - لأم القصاص أو الدية :

وهي الجرائم التي يحاقب عليها بقصاص أو دية وكل من القصاص

أو الدية عقوبة مقدرة حقا للافراد .

وجرائم القصاص أو الدية خمس هي : -

- ١ - القتل الممد
 - ٢ - القتل شبه الممد
 - ٣ - القتل الخطأ
 - ٤ - الجنايه على ما دون النفس عمدا
 - ٥ - الجنايه على ما دون النفس خطأ .
- وبعضهم يزيد قسما سادسا هو : -
- ٦ - الجارى مجرى الخطأ .

وتختلف التسميات الفقهاء لهذا النوع من الجرائم ، فبعضهم
يتحدث عنها تحت عنوان " الجنایات " متأثرين في ذلك بما تعارفوا
عليه من اطلاق لفظ " الجنايه " على هذه الأفعال وبعضهم يتحدث
عنها تحت عنوان " الجراح " ناظرين الى أن الجراحه هي أكثر طرق
القتل والاعتداء على النفس والاطراف .

(٣)
وبعضهم يتحدث عنها تحت عنوان " الدماء " ناظرين الى
النتيجة الخالیه لهذه الجرائم وهي ارقه الدماء وأما الى أن أحكام
هذه الجرائم وضعت لحماية الدماء .

-
- (١) بدائع الصنائع للكاساني ٤٦١٦/١٠ ، الاقناع للمقدسي ١٦٢/٤
 - (٢) مغنى المحتاج للشرميني ٢/٤ ، المغنى لابن قدامه ٢٥٩/٨
 - (٣) مواهب الجليل للحطاب ٢٣٠/٦ ، الشرح الكبير للدردير ٢٣٢/٤

٣ - التمييز :

وهذا القسم من الجرائم التي يعاقب عليها بمقوبة أو أكثر من عقوبة .

والشريعة الإسلامية لم تحدد عقوبات جرائم التمييز واكتفت بتقرير مجموعة من المقوبات لهذه الجرائم تبدأ بالأخف من المقوبات وتنتهي بأشدّها كما تركت للقاضي أن يختار من هذه المقوبات حسب ما يراه صالحا فيطبقه على الجريمة ^{بما} /بلائم ظروف الجريمة وظروف المجرم .

فالمقوبات في جرائم التمييز غير مقدرة وجرائم التمييز غير محدودة . وقد نصت على بعضها وهوما يعتبر جريمة في كل وقت كالربا وغيانة الأمانة والرشوة .

وتركت لولي الأمر النص على بعضها الآخر ، وهو القسم الأكبر من جرائم التمييز . (١)

.....

(١) التشريع الجنائي لمحمد القادر عوده ٧٩/١ - ٨١

المبحث الرابع

أوجه تقسيم الجريمة الى حدود وقصاص وتعازير

~~~~~

سبق أن قلنا أن الجريمة تنقسم بحسب عقوبتها الى جرائم حدود ،

وجرائم قصاص وجرائم تعزير فما وجه هذا التقسيم ؟

وللجواب : على هذا نقول : أن هذا التقسيم مبني على الاختلاف

فيما بينها في بعض الأمور التي سأذكر أهمها بإيجاز وهي : -

١ - جرائم الحدود والقصاص مقدرة شرعا ولا مجال للاجتهاد فيها فهي

ثابتة بنص الكتاب والسنة وليس للقاضي أن ينقص من مقدارها

أو يستبدلها بعقوبة غيرها .

أما التعازير فان تقدير العقوبة فيها راجع للقاضي ، فله أن يحكم

بحسب ما يراه مناسبا للجريمة والمجرم .

(١)

فنسلطة القاضي في التعزير واسعة بخلاف الحدود والقصاص .

---

(١) الدر المختار مع ابن عابدین ١٧٧/٣ ، الأحكام السلطانية للماوردي ،

ص ٢٣٦ ، مغني المحتاج للشربيني ١٩١/٤ ، اعلام الموقعين

لابن القيم ١١٥/٢ - ١١٦ ، كشاف القناع لمصنف البهوتي ٧٧/٦

التعزير لما مر ٦٨ / - ٦٩

٢ - جرائم الحدود اذا بلغت الامام فلا تجوز فيها العفو ولا الشفاعة

ولا الصلح لأى سبب من الأسباب .

وكذلك القصاص لا يجوز للقاضى أن يسقطه لا بالعفو ولا بالشفاعة  
ولا غير ذلك الا أن يعفو صاحب الحق أو وليه عن القصاص فله ذلك  
لأنه حق للأفراد .

أما جرائم التعزير : فان كان من حق الله تعالى فتجوز فيه العفو  
والشفاعة اذا رأى القاضى المصلحة فى ذلك .

أما اذا كان من حقوق الأفراد فان لصاحب الحق فيه أن  
يتركه بالعفو أو بغيره ولكن ليس لولى الأمر فيه عفو ولا شفاعة ولا  
(١)  
اسقاط اذا طلبه صاحبه .

---

(١) الدر المختار مع ابن عابدین ١٤٠/٣ ، بدائع الصنائع للکسانی

٢٢٢١/٩ ، الأحكام السلطانية للماورى ٢٣٧ ، التشريع الجنائي

لعبد القادر عوده ٨١/١ ، التعزير لعبد الميز عامر ص ٧٠

(٣) جرائم الحدود والقصاص لا تجب الا على المكلف . فذلك لا تقام

الحدود ولا القصاص على الصبي ولا المجنون لأنها فقد أهلية

التكليف ولقول النبي صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاث عن

(١)

الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفريق وعن النائم حتى يصحو " .

فقرآن

أما جرائم التعزير فانها تقام على الصبي والمجنون وفي ذلك

يقول شيخ الاسلام ابن تيميه " لا نزاع أن غير المكلف - كالصبي ،

والمجنون - يخاقب على الفاحشه تعزيرا بليفا وكذلك المجنون

يضرب على ما فصل لينزجر ولكن لا عقوبه بقتل أو قطع " . (٢)

---

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ١٢٠/١٢ ، مسند ابن ماجه

٦٥٨/١ ، سنن الدارمى ١٧١/٢ ، مسند أحمد ١٠٠/٦

(٢) كشف القناع لليهودى ١٢٢/٦ ، أسنى المطالب للأنصارى ١٦٢/٤

(٤) جرائم الحدود تدراً بالشبهات .

وهذه من القواعد المقررة عند الفقهاء فمتى ما وجدت الشبهة

فلا يجوز للقاضي أن يحكم فيها بما لم

والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " ادرك الحدود

عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرجاً فخلو سبيله فان الامام

أن يخطئ في المفو خير من أن يخطئ في العقوبة " . (١)

(٢)

وكذلك في جرائم القصاص :

وهذا بخلاف جرائم التمييز فانها تثبت مع وجود الشبهة ما دام

(٣)

القاضي مقتنع بالحكم .

---

(١) سنن الترمذى ١٣٩/٢ ، سنن ابن ماجه ٨٥٠/٢ ، وقال فى

الزوائد فى اسناد ابراهيم الفضل المخزومى ضعفه أحمد وابن

صعين والبخارى وغيرهم . أنظر ابن ماجه نفس الجزء والصفحة .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٣٧٧/٢ ، البحر الرائق لابن نجيم ٩٣/٢ ،

المغنى لابن قدامة ١٣٠/١٠ ، التمييز لعبد العزيز عامر ص ٤٥

(٣) الهداية مع فتح القدير للمرفينانى ٢٤٩/٥ ، الشرح الكبير مع

الدسوقي للدردير ٣١٦/٤ ، أسنى المطالب للأنصارى ١٢٦/٤ ،

المهذب للشيرازى ٢٦٨/٢ - ٢٦٩ ، كشف القناع للبهوتى ٩٦/٦



(٥) الاثبات في جرائم الحدود والقصاص عند جمهور الفقهاء لا يكسبون

الا بالبنينة أو الاقرار بشروطها الخاصة .

أما جرائم التعزير فانها تثبت بغير البينة والاقرار كالشهادة

(١)

على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي وغيرها من البينات .

-----

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٤٢٢٢/٩ ، الفتاوى الهندية للشيخ نظام

١٦٧/٢ ، الدر المختار مع ابن عابد بن ١٨٦/٣ و ١٨٧ ،

كشف القناع للبهوتي ٣٦١/٦ ، المحرر لابي البركات ٣٤٣/٢

## البسبب الأول

ويشتمل على ثلاثة فصول :

-----

الفصل الأول : فى تعريف الشهادة .

الفصل الثانى : فى أدلة مشروعية الشهادة .

الفصل الثالث : فى حكم الشهادة .

-----

✱

## الفصل الأول

فى

### ( تعريف الشهادة )

الشهادة فى اللغة :

( ١ )

مصدر شهد من باب تسلّم وتأتى لعدة معانى منها : -

( ٢ )

أولا : الحضور يقال قوم شهود أى حضور ومنه قوله تعالى :

( ٣ )

" عالم الخيب والشهادة " .

( ٤ )

وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم " الغنيمه لمن شهد الواقعة " أى

حضرها .

( ٥ )

ثانيا : المعاينة يقال : " شهد القوم أى عاينتهم وأبصرتهم " .

ثالثا : الاعلام الذى هو الاخبار قال ابن فارس : " الشهادة الاخبار

( ٦ )

بما قد شوهت فهى مأخوذه من الاعلام " .

والشهادة الخبر القاطع ومنه قوله تعالى : " شهد الله أنه لا اله الا

( ٧ )

هو " .

( ١ ) القاموس المحيط للفيروز آبادى ٣٠٥/١ ، مختار الصحاح للرازى ٣٤٩

( ٢ ) لسان العرب لابن منظور ٢٣٩/٣

( ٣ ) سورة الرعد آية رقم ٩

( ٤ ) صحيح البخارى ٣٢/٧ ، سنن البيهقى ٥٠/٩

( ٥ ) المصباح المنير للفيوسى ٣٤٨/١

( ٦ ) المرجع السابق

( ٧ ) سورة آل عمران آية رقم ١٨

## الشهادة في الاصطلاح :

اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف الشهادة سأذكر تعريفها عند

كل مذهب على حده .

## تعريف الحنفية :

عرف الحنفية الشهادة بعدة تعريفات منها ما يأتي :-

(١)

١ - عرفها ابن الهمام بقوله " اخبار صدق لاثبات حق بلفظ

(٢)

الشهادة في مجلس القضاء .

## شرح التعريف :

قوله " اخبار " : جنس في التعريف ، يشمل الأخبار الصادقة ،

والكاذبة ويشمل الاخبار بالشهادة وبغير الشهادة .

وقوله " صدق " : يخرج الاخبار الكاذبة كشهادة الزور فليست

شهادة .

(١) ابن الهمام هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الاسكندري امام  
من أئمة الحنفية عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه  
والحساب والموسيقى والمنطق ولد في الاسكندرية سنة ٧٩٠ هـ ولله  
مؤلفات كثيرة منها فتح القدير في الفقه والتفتيح والتوضيح شرحه فسي  
الأصول . توفي سنة ٨٦١ هـ . أنظر الاعلام ١٣٤/٧ ، الضوء اللامع

١٢٧/٨ ، الفوائد البهية ص ١٨٠

(٢) شرح فتح القدير لابن الهمام ٣٦٤/٧

وقوله " لاثبات حق " : يخرج به قول القائل في مجلس القضاء (١)  
أشهد برؤية كذا لبعض المصرفيات .  
وقوله " بلفظ الشهادة " يخرج به ما لو شهد لغير لفظ أشهد  
كأعلم أو أتحقق أو غيرهما .  
وقوله " في مجلس القضاء " يخرج به ما لو شهد في غير مجلس القضاء .  
ويلاحظ على هذا التعريف أنه جمع كل أنواع الشهادة لكنه لم يشمل  
تحمل الشهادة بل شمل أداء الشهادة سواء كان الأداء هو لشهادة  
تحملها الشاهد بمعاينته ومشاهدته للمشهود به أو بسماعه أو بنقله  
لما تحمله شهود الأصل فيدخل في التعريف الشهادة بالمعاينة  
والحضور والمشاهدة والشهادة بالتسامع والشهادة على الشهادة  
وخرجت شهادة الزور والاعبار الكاذبة . (١)

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٦٤/٧ ،

علم القضاء للحصري ص ٦١

٢ - وعرفها اليابوتى بأنها " اخبار صدق فى مجلس الحكم بلفظ  
(١)  
الشهادة "

شرح التحريف :

-----

قوله " اخبار " جنس فى التحريف يشمل الاخبار الصادقة  
والكاذبة وسواء كان الاخبار فى مجلس القضاء أو فى غيره .  
قوله " صدق " فيه يخرج به الاخبار الكاذبة .  
وقوله " فى مجلس الحكم " فيه يخرج به الاخبار التى لم تكن  
فى مجلس القضاء .  
قوله " بلفظ الشهادة " أى لفظ أشهد .

٣ - وعرفها صاحب الكنز بقوله " اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان " (١)

فالمشاهدة هي المعاينة والعيان - بالكسر - المعاينة والتخمين الحدس والحسبان - بالكسر - الظن .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه لا يتناول الشهادة بالتسامح فانها لم تكن عن مشاهدته . (٢)

٤ - وعرفها بعضهم بأنها " اخبار بحق للغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن " . (٣)

شرح التعريف :

قوله " اخبار " المراد به الاخبار الشرعي

وقوله " بحق " أي سواء كان الحق محال أو غيره .

وقوله " للغير " أي لغير المخبر فيخرج به ، الانكار فأنه اخبار

بحق لنفسه في يده . وكذلك دعوى الأصيل فانه اخبار بحق لنفسه في يده

غيره . وكذلك دعوى الوكيل فانه ليس<sup>بها</sup> للغير من كل الوجوه .

وقوله " على الغير " يخرج به الاقرار ان هو اخبار على نفسه . (٤)

---

(١) البحر الرائق شرح كنز الرقائق لابن نجيم ٥٥/٧ ، تبين الحقائق

للزيلعي ٢٠٧/٤

(٢) البحر الرائق شرح كنز الرقائق لابن نجيم ٥٦/٧

(٣) مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر لادام افندي ١٨٥/٢

(٤) نفس المرجع .

هـ - وعرفها بعضهم بقوله " اخبار عن أمر حضره الشهود وشاهدوه  
(١)  
اما معاينة كالأفعال نحو القتل والزنا أو سماعا كالمقود والاقارات "

وهذا التعريف يفيد أن الشهادة لا تجوز الا بما علمه الشاهد  
قطعا اما بالمعاينة بالبصر أو السماع بالاذن ، فيخرج بذلك التوكيل  
في الشهادة أو الاقرار من شاهد الأصل عند شاهد الفرع ،  
وكذلك يخرج الشهادة بالتسامع فالتعريف غير جامع .

يتضح من التعاريف السابقة أن التعاريف الثلاثة الأخيرة  
لا تخرج عن كونها مقاربه لتعريف الشهادة في المعنى اللغوي  
أما تعريف ابن الهمام والباهرقي فهما التعريفان المختاران  
عندى لاشتغالهما على أنواع الشهادة ولأنهما التعريفان الجامعان  
المانعان .

---

(١) الاختيار لتعليل المختار لابن مودود ١٣٩/٢



تعريف المالكية :

عرف المالكية الشهادة بعدة تعريفات منها ما يأتي :-

- ١ - عرفها ابن عرفة بقوله " الشهادة قول هو بحيث يوجب (١)
- على الحاكم سماعه والحكم بمقتضاه ان عدل قائله مع تعدده (٢)
- أو حلف طالبه " .

شرح التعريف :

الشهادة

قوله " قول " جنس يشمل كل قول سوا " كان بلفظ أو بغيرها .

قوله " يوجب على الحاكم " يخرج به الرواية فانها غير ملزمة الحاكم

ولم يقل القاضي لان الحاكم أعم من القاضي لوجوده في التحكيم .

وقوله " ان عدل قائله " أي ان ثبتت عدالته عند القاضي أما بالبينة

أو بكونه يعلّمها وهذا شرط في إيجاب الحكم يخرج به مجهول الحال (٣)

وهذا التعريف يخرج أيضا الخبر <sup>المستند</sup> السقيم <sup>المستند</sup> وأخبار القاضي بما ثبتت

عنده قاضيا آخر يجب عليه الحكم بمقتضى ما كتب به اليه لعدم شرطية

---

(١) هو الامام محمد بن محمد بن عرفة امام تونس وعالمها ولد سنة

سنة ٧١٦ هـ وتوفي سنة ٨٠٣ هـ بتونس . أنظر البدر الطالع ٢/٢٥٥

الاعلام ٢٧٢/٧ ، الشذرات ٣٨/٧

(٢) شرح الخرشى على مختصر خليل ١٧٥/٧ ، مواهب الجبل للحطاب ٦/١٥١

(٣) المرجع السابق .

التعدد والحلف وتدخل الشهادة قبل الأداء وغير التامه لان الحثيه  
لا توجب حصول مدلول ما اضيفت اليه بالفعل حسبما ذكره في تعريف  
(١)  
الدلالة .

٢ - وعرفها الدردير في الشرح الكبير بقوله هي " اخبار حاكم عن علم  
ليقتضى بمقتضاه " (٢)

شرح التعريف :  
-----

قوله " اخبار حاكم " من اضافة المصدر لمفعوله اي اخبار  
الشاهد الحاكم قوله " عن علم " اي اخبارا ناشئا عن علم لا عن  
ظن أو شك .

وهذا التعريف هو معنى قوله في تعريفها .  
(٣)  
الشهادة اخبار بما حصل فيه الترافع وقصد به القضاء وبست الحكم "  
ويلاحظ أن ابن عرفة أضاف شروطا في التعريف بينما أهملها الدردير  
على أنها ستذكر في الشروط .

- 
- (١) مواهب الجليل للخطاب ١٥١/٦  
(٢) الشرح الكبير مع الدسوقي لادرير ١٦٤/٤  
(٣) الشرح الكبير مع الدسوقي<sup>جالي</sup> لادرير ١٦٥/٤ .

### تعريف الشافعية :

عرف الشافعية الشهادة بعدة تعريفات كما يأتي :-

(١)

١ - عرفها بعضهم بأنها اخبار يحق للغير على الغير بلفظ "أشهد"

### شرح التعريف :

قوله " اخبار " لفظ جنس فيشمل كل اخبار .

قوله " يحق " اي سواء كان من حقوق الله أو من حقوق الأدميين .

قوله " للغير على الغير " يخرج بذلك الاقرار فان الاقرار اخبار

بحق للغير على النفس . ولذا لم يذكرنا اخبار النفس للمكره

قوله " بلفظ أشهد " تقيد لصيغة اللفظ .

٢ - وعرفها بعضهم بمعنى التعريف السابق وهو :

(٢)

" اخبار الشخص يحق على غيره بلفظ خاص " والمراد بلفظ

خاص لفظ "أشهد" .

---

(١) حاشية القليوبي لشهاب الدين القليوبي ٣١٨/٤ ، حاشية الجمل

لسليمان الجمل ٣٧٧/٥

(٢) اعانة الطالبين للسيد البكري ٣٧٣/٤

٣ - وعرفها بعض الشافعية بقوله " الشهادة اخبار عن شئ " بلفظ  
(١)  
خاص ، أى بلفظ أشهد

شرح التعريف :

قولهم " اخبار عن شئ " أريد به التعميم ليشمل الشهادة  
بالحلال ونحوه .

وقولهم " بلفظ خاص " هو لفظ أشهد لا غيره ولو كان غيره أبلسغ  
منه لمعنى فى التعبير .

(٢)

وهذا التعريف عام يشمل الشهادة بالحلال ونحوها .

ويلاحظ فى تعاريف الشافعية أن الشهادة لا تكون مثبتة  
للحق الا بلفظ أشهد ولا يجوز غيره من الألفاظ .

---

(١) حاشية قليوبى لشهاب الدين ٣١٨/٤ ، حاشية الجمل لسليمان

الجمل ٣٧٧/٥ ، بيجرسى على القطيب ٣٥٩/٤ .

(٢) حاشية الجمل لسليمان الجمل ٣٧٧/٥ ، حاشية الشرقاوى على

تحفة الطالب ٥٠٢/٢ ، فتح الوهاب ٢٢٠/٢

تعريف الحنابلة :

عرفها الحنابلة الشهادة بعدة تعاريف منها ما يأتي :-

- ١ - عرفها بعضهم " الشهادة الاخبار بما علمه الشاهد بلفظ خاص  
(١)  
كشهدت أو أشهد " .

شرح التصريف :

قوله " الاخبار " جنس في التصريف يشمل جميع الاخبارات

قوله " بما علمه " يخرج الظن والشك .

وعرفها بعضهم بتعاريف كلها مرادفه للمعنى السابق .

- (٢)  
كقولهم " الاخبار بما علمه بلفظ خاص وهو أشهد أو شهدت بكذا " .  
(٣)  
وقولهم " الاخبار بما علمه بلفظ أشهد أو شهدت " .

---

(١) شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٥٣٢/٣

(٢) الاقناع للمقدسي ٤٣٠/٤ ، كشاف القناع للبهوتي ٣٩٩/٦

(٣) الروض الصريح شرح زاد المستقنع ص ٣٧٣

( المقارنة والتعاريف المختارة )

١ - اتفق الحنفية والشافعية والحنابلة على أن الشهادة لابد أن تكون بلفظ خاص وهو لفظ أشهد دون غيره من الألفاظ أما المالكية فلا يشترطون ذلك فتجوز الشهادة عندهم بأي لفظ يدل على اليقين كأعلم أو تحقق وغيرها .

٢ - ...

٣ - ...

٤ - أن اختلاف الفقهاء الأربعة في تعريف الشهادة راجع لاختلافهم في شروط الشهادة فكل إضافة من الشروط ما رآه ضروريا لتكسب الشهادة دليلا مثبت للحق ، ولهذا فاني أرى أن التعريف الشامل للشهادة هو اخبار صادق ممن يقبل خبره بحق للغير على الغير في مجلس القضاء ولفظ الشهادة .

شرح التعريف :

قولنا " اخبار صادق " يخرج الاخبار الكاذبة .  
قولنا " ممن يقبل خبره " يخرج الصغير والمجنون .

قولنا " بحق للمغير على المغير " يخرج به شهادة الانسان على نفسه فاتها اقرار .

قولنا " في مجلس القضاء " قيد في التصريف ، فيخرج بذلك الاخبار في غير مجلس القضاء فلا تعتبر شهادة تثبت بها الحقوق .  
قولنا " بلفظ الشهادة " أى لفظ أشهد .

----

## الفصل الثاني

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : في مشروعية الشهادة .

المبحث الثاني : في حكمة مشروعية الشهادة .

-----

\*



## المبحث الأول

( مشروعية الشهادة )

~~~~~

الشهادة أمر مشروع أباحها الشارع الحكيم لاثبات الحقوق عند حصول التجاهد والتنازع وقد دل على مشروعية الشهادة ما جاء في الكتاب والسنة والاجماع والعقول .

أما الكتاب : فإن الآيات الواردة في الشهادة كثيرة ومتعددة نذكر منها ما يأتي : -

(١) - قوله تعالى " وأشهدوا ذوي عدل منكم " .

ووجه الاستدلال من الآية :

أن الله سبحانه وتعالى أمرنا بالشهاد على الرجصة في قوله

تعالى : " وأشهدوا " والأمر أقل درجاته الإباحه .

٢ - قوله تعالى :

" واشتشهدوا شهداء من رجالكم فان لم يكونا رجلين
(١)
فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء " .

وجه الاستدلال من الآية : أن الله سبحانه وتعالى أمرنا

بلاشهاد على كل الحقوق سواء المالية أو غيرها حتى لا تتمرض
للضياع والجحود .

٣ - وقوله تعالى :

" يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت
(٢)
حين الوصية اثنتان ذوات عدل منكم أو آخران من غيركم " .

وجه الاستدلال من الآية :

أن من حضرته علامات الموت أشهد على وصيته عدلين من عدول
المسلمين فان لم يجد شهود مسلمين وكان في سفر جاز له أن يشهد
رجلين وان كانا من غير المسلمين .

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٢) سورة المائدة آية رقم ١٠٦

فالأمر بالشهاد على التصرفات أمر مشروع كما تدل عليه
الآية الكريمة .

أما السنة : فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالشهاد ،
وحدث عليه في جميع التصرفات وفي جميع الحقوق سواء كانت في حقوق
لله أم في حقوق الآدميين .

وأمر من لديه شهادة متيقن من صدقها أن يسارع في أدائها
والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما يلي : -

١ - قوله صلى الله عليه وسلم " إذا علمت مثل الشمس فاشهد ولا
(١)
فدع " .

وربما الاستدلال من الحديث :

أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر الشاهد بأن يتأكد من صحة

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى ١٥٦/١٠
والحاكم في المستدرک على الصحيحين ٩٨/٤ وقال هذا حديث
صحيح الإسناد ولم يخرجاه أنظر المستدرک ٩٩/٤
قال حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتمحيبه الذهبي في مختصره ،
فقال بل هو حديث واه فان محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه غير واحد
قال الزيلعي في نصب الراية ٨٢/٤ قلت رواه كذلك ابن عدي في الكامل
والحقيلي في كتابه وأعله بمحمد بن سليمان بن مشمول وأسند ابن عدي
تضعيفه عن النسائي ووافقه وقال عامه ما يرويه لا يتابع عليه أسنادا
ولا متنا انتهى .

شهادته ويتيقن وضوحها كما يتيقن من وضوح الشمس وسط النهار .
وذلك لأن الشهادة تبني عليها الأحكام فكان لابد من التأكد من
صحتها لكي يظهر الحق ويعطى كل ذي حق حقه .

٢ - ما رواه وائل بن حجر قال : جاء رجل من حضرموت ورجل من
كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضرمي يا رسول
الله أن هذا غلبني على أرض لي فقال الكندي هي أرضي
وفي يدي فليس له فيها حق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم
للحضرمي ألك بينه ؟ قال لا قال فلك يمينه قال يا رسول الله
الرجل فاجر لا يبالي على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء .
قال : ليس لك منه إلا ذلك قال : فانطلق الرجل ليحلف له
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أدبر أن حلف على ماله
(١)
ليأكله ظلما ليلقن الله تعالى وهو عنه ممرض " .

(١) سنن الترمذي ٣٩٨/٢ وقال حديث حسن صحيح .

ووجه الاستدلال من الحديث :

أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر المدعى هنا أن يثبت
حقيقته ليظهر بذلك صدقه في دعواه والبينه هي الشهادة
وهذا يدل على أن الشهادة أمر مشروع والا لما أمر بها .

وأما الاجماع :

فقد أجمع العلماء من عهد^{هم} رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحتى يومنا الحاضر على الأخذ بالشهادة واعتبارها طريقا من طرق
الاثبات في القضاء الاسلامي ولم ينكر ذلك أحد .
(١)
وفي ذلك يقول الترمذى والحمل على هذا عند أهل العلم من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .
(٢)

(١) هو محمد بن عيسى بن سورة البوقى الترمذى من علماء الحديث من
مؤلفاته الجامع الكبير " صحيح الترمذى " توفي سنة ٢٧٩ هـ . أنظر

الاعلام للزركشى ٣٢٢/٦

(٢) المفنى لابن قدامة ١٢٨/١٠

أما المقول :

فان حصول التجاهد والتنازع وما يتبع ذلك من ضياع للحقوق يقتضى الحمل بالشهادة لانها الطريق السليم لمعرفه الحق بدون
التمسك بها دون تفريط في حق المدعى عليه بالقضاء عليه

بدون بينه ولذلك أرشد الشارع الى الشهادة فى مواضع كثيرة .

قال شريح : " القضاء جمره فنهه عنك بعودين ،
يعنى الشاهدين وانما الخصم داء والشهود شفاء فاغرس الشفاء
على الداء " . (٢)

(١) هو شريح بن الحارث الكندي ولد سنة ٤٢ قبل الهجرة . أدرك
الجاهلية ولم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من كهسار
التابعين وكان معروفا بسعة الاطلاع والعلم والاجتهاد اختاره عمر
بن الخطاب قاضيا على الكوفة وظل قاضي حتى تولى الحجاج على
الحراق فاستغفاه فأعفاه من القضاء . توفي سنة ٧٨ هـ وعمره
١٢٠ سنة .

أنظر : طبقات الفقهاء ص ٨٠ ، الفتح المبين ١/٨٦ ، تهذيب
التهذيب ٤/٣٢٦ .

(٢) المفضي لابن قدامة ١٢٨/١٠

المبحث الثاني

(حكمة تشريع الشهادة)

~~~~~

( ١ )

الظلم غريزة من غرائز البشر . كما قال تعالى " انه كان ظلوما جهولا "

فلذلك نجد القوى يظلم الضعيف والغنى يظلم الفقير ويسلبه حقه ..  
مما ينتج عن ذلك كثرة جرائم القتل والضرب والجرح والسرقة وكثرة الخصومات  
بين الناس وأصبح العالم بين فريقين مظلوم يطالب بالانصاف وظالم يطمع  
في المزيد .  
فجاءت الشريعة الإسلامية حاملة العدل بين الناس ورافعة الظلم عن  
المظلومين فمنعت الظالم من التماذى في ظلمه وأعطت كل ذى حق حقه  
" فلا ضرر ولا ضرار " .

وأمرت القاضى أن يحكم بالعدل بين الناس وأن يرفع الظلم عن  
المظلومين ولكن لما كان جهد القاضى محدود ولا يستطيع أن يشاهد  
كل ما يجرى بين المتخاصمين كان لابد من طريق يئير له السبيل فى الوصول  
لمعرفة الحقيقة .

فكانت الشهادة هى احدى هذه الطرق التى يتوصل بها القاضى لاثبات

الحق وبدونها لا يستطيع أن يحكم القاضى فى أمور الناس ولا أن يعرف صاحب الحق وفى هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم :  
" لو أعطى الناس بدعائهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر " . (١)

ولذلك كان تشريع الشهادة من أجل حفظ حقوق الناس ، والقضاء على كل الخصومات والمنازعات . حتى يعيش المجتمع آمناً على نفسه وعرضه وماله ويؤدي ما فرض عليه من الواجبات الدينية والدينية .

-----

---

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ٢١٣/٨

صحيح مسلم ١٣٢٦/٣



### الفصل الثالث

#### فنى حكم الشهادة

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : فنى حكم تحمل الشهادة .

المبحث الثانى : فنى حكم أداء الشهادة .

-----  
\*

## المبحث الأول

### حكم تحمل الشهادة

#### تعريف التحمل :

عرفه ابن عرفة بأنه " علم ما يشهد به بسبب اختياري "

فيخرج بقوله " بسبب اختياري " ما علمه من غير اختيار كما لو كان مارا

(١)

فسمع من يقول لزوجته طالق فهذا لا يسمى تحملا .

#### حكم التحصيل :

تحمل الشهادة ... فرض كفاية ، لأن المقصود من الشهادة

حفظ الحقوق وعدم ضياعها وهذا يحصل ببعض الشهود .

فإذا لم يوجد من يقوم بالشهادة الا من تقوم به الكفاية كشهادة

الأثنين في الأموال أو الأربعة في الزنا ، فانها تلزمهم جميعا وتصبح فرض

(٢)

عين لأنه لا يحصل المقصود الا بهم . فإذا امتنعوا فانهم يأثمون جميعا .

---

(١) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ١٩٩/٤ ، الخرشي على مختصر

خليل ٢١٣/٧

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٣٦٥/٧ ، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر

لداود أفتى ١٨٥/٢ ، الشرح الكبير ١٩٩/٤ ،

الخرشي على مختصر خليل ٢١٣/٧ ، المفتي لابن قدامه ١٢٩/١٠ ،

كشاف القناع للبهوتي ٣٩٩/٦

ولكن لا يحصل الاثم بالامتناع عن تحمل الشهادة اذا لحقه

(١)

ضرر من شهادته لقوله تعالى : " ولا يضار كاتب ولا شهيد " .

ولما روى عباد بن الصامت أن الرسول صلى الله عليه وسلم

قضى " لا ضرر ولا ضرار " . (٢)

(٣)

ولأنه لا يلزمه أن يضر نفسه لينفع الآخرين .

وأيضاً فإنه لا يلزم من دعى لتحمل الشهادة أن يتحملها الا

أن يكون الدعا من مريض أو مجنون أو مخدر أو دعه قاضٍ ليشهده على

حكم حكم به فإنه في هذه الحالة تجب عليه الاجابة للمعذور ولثلا يحتاج

القاضي الى التردد لأبواب الشهود فتعطل أحوال الناس .

أما ما سوى هذه الحالات فهو صخير بين تحمل الشهادة

(٤)

أو تركها ما لم يكن هناك ضرر أو مفسده في ترك التحمل .

---

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٢) سنن ابن ماجه ٢/٧٨٤ ، في الزوائد في حديث عباد هذا استند

رجال ثقات الا أنه منقطع لأن اسحاق بن الوليد لم يدرك عباد بن

الصامت وقال البخاري لم يلقي عباد ، انظر ابن ماجه نفس الجزء  
والصفحة . ، موطأ مالك مع تنوير الحوالك ٢/٢١٨ ، ولم يرد عن

طريق عباد بن الصامت .

(٣) المعنى لابن قدامة ١٠/١٢٩

(٤) أسنى المطالب للأصاري ٤/٣٧٢

المبحث الثاني

حكم أداء الشهادة

تعريف الأداء :

عرفه ابن عرفة : بأنه اعلام الشاهد الحاكم بشهادته بما يحصل له العلم بما شهد به " .  
( ١ )

شرح التعريف :

قوله " اعلام الشاهد الحاكم " خرج به اخبار غير الحاكم فلا يحتبر أداء للشهادة .

قوله " بشهادته " يتعلق باعلام والباء للتمديد .

قوله " بما يحصل له العلم بما شهد به " أي اعلام الشاهد الحاكم بشهادته بشئ \* يحصل العلم للحاكم بما شهدوا به والضمير في له يتعين عوده على الحاكم .

حكم الأداء :

أداء الشهادة لا يخلو اما أن يكون في حقوق الأدميين أو في حقوق الله فان كان في حقوق الأدميين : -

---

( ١ ) الخرشى على مختصر خليل ٢١٣/٧

(١)

فذهب جمهور الفقهاء الى أن أداء الشهادة فرض كفاية وهو أن يقوم

به من يكفي ويحصل به اثبات المشهود .

أما إذا لم يوجد سواهم فإنه يصبح واجباً عينياً لأنه لا يحصل المطلوب

إلا بهم على أن أداء الشهادة لا يكون واجباً إلا أن يطلب من الشاهد أدائها

فإذا طلبت منه لزمته الإجابة والدليل على ذلك ما يأتي : -

(٢)

١ - قوله تعالى " ولا يأبى الشهداء إذا ما دعوا " .

ووجه الدلالة من الآية : أنها دلت على وجوب المبادرة لأداء الشهادة

عند الدعوة إليها .

(٣)

٢ - قوله تعالى " ولا تكتموا الشهادة ومن يكتتمها فإنه آثم قلبه " .

ووجه الاستدلال من الآية : أنها دلت على تحريم كتمان أداء

الشهادة عند القاضي وإضافة آثم كتمانها الى القلب الذي هو

أشرف الأعضاء .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٦٥/٧ ، شرح المنية مع فتح القدير

للإبرتي ٣٦٥/٧ ، مواهب الجليل للحطاب ١٩٥/٦ ، التاج

والاكلیل على المواهب للمواق ١٩٥/٦ ، أسمى المطالب للأنصاري

٣٧٠/٤ ، مغنى المحتاج للشربيني ٤٥٠/٤ ، المغنى لابن قدامة

١٢٩/١٠

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

وفي هذا يقول صاحب العناية " ظاهره يدل على النهي عن كتمانها  
على وجه المبالغة والنهي عن أحد النقيضين وهو الكتمان يستلزم ثبوت النقيض  
الآخر لئلا يرتفع النقيضان . فإذا كان الكتمان منهيًا عنه كان الاعلان ثابتًا  
وهو يساوي الاظهار فيكون ثابتًا ، وثبوته بالأدلة وما لم يجب لا يثبت فكان  
اظهار الأدلة واجباً " (١)

والمراد من هذا أن النهي عن الكتمان لا يقتضي الإظهار بل يقتضي الاعلان  
بما لا ينافي الكتمان من حيث هو

ايضا فان الأدلة الشهادة لا يكون واجبا على الشاهد الا بشروط هي :-

٢٨

(٢)

١ - ان يدعى من مسافة المدوى وهي دون مسافة القصر فاذا المسافة

بينه وبين القاضى أكثر من مسافة القصر لم يجب عليه الأدلة للحقوق

المشقة له ، وضرر المشهود عليه لا يزال بالحاق الضرر بالشاهد .

٢ - أن يكون عدلا ومن تقبل شهادته فان كان فاسقا فسقا مجمعا على

عدم قبول الشهادة معه كارتكاب الزنى والشرب وما أشبه ذلك ، لم

يجب عليه الحضور ، سواء كان فسقه ظاهرا أو خفيا .

(١) الجابري ٣٦٥/٧

(٢) قال في المصباح المنير الاستعداد طلب التقوية والنصره والاسم المدوى-

بالفتح - ، قال ابن فارس المدوى طلبك الى وال ليعديك على من

ظلمك أى ينتقم منه باعتدائه عليك والفقهاء يقولون مسافة المدوى وكأنهم

استعاروها من هذه المدوى لأن صاحبها يصل فيها الذهاب والعود

بعد وواحد لما فيه من القوة والجلال . أنظر ٤٦/٢

- ٣ - ألا يكون معذور بمرض ونحوه فإذا كان كذلك فلا يلزمه الأداء .
- ٤ - أن تكون الدعوة لأداء الشهادة من قبل المشهود له أو الحاكم أو الإمام الأعظم .
- ٥ - أن يكون القاضي الناظر في القضية عدلاً فإذا لم يكن كذلك فلا تجب .
- ٦ - أن لا يكون محتاجاً إلى التبذل في التزكية فإن كان كذلك لم تلزمه الشهادة .

- ٧ - أن يكون أداء الشهادة في مجلس الحكم لأن الشهادة في غير هذا المكان لا يعتبر شهادة تثبت بها الأحكام ولا يحصل بها المقصود . (١)

ونذهب الظاهرية إلى أن أداء الشهادة فرض عين على كل من علمها إلا أن يكون عليه حرج في ذلك ليمد مشقه أو لتضييع مال أو لضعف في جسمه فليعلمنها فقط .

- (٢) واستدلوا بقوله تعالى " ولا يأبى الشهاداء إذا ما دعوا " .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٦٤/٧ ، مغنى المحتاج للشريني ٤٥١/٤ ، المغنى لابن قدامة ١٢٩/١٠ ، كشف القناع ٣٢٨/٦

(٢) المحلى لابن حزم ٤٢٩/٩

ولم يفرق الظاهرية بين التحمل أو الأداء ولا بين التصرفات المالية

ولا غيرها من الحقوق .

ولكن الواجب ما ذهب اليه الجمهور من أن أداء الشهادة فرض كفاية

في حقوق الآدميين لما فيه حفظ لحق المشهود له ودفع الضرر عن الشاهد .

أما أدائها في حقوق الله فلا يخلو من حالتين : -

#### الحالة الأولى :

أن يترتب على ترك الشهادة في حق الله الاستمرار في ارتكاب المحرم

كما في الطلاق والعتاق والخلع والرضاع والوقف .

ففي هذه الحالات يجب أداء الشهادة وإن لم يدعى لها .

وفي هذا يقول ابن الحاجب " الحرص على الشهادة في الأداء يبدأ

به قبل طلبه فيما تخفى من حق الآدمي قاذح في الشهادة وفسى

حق الله تجب المبادرة ان استدعى فيه التحريم كالطلاق والعتاق

(٢)

والخلع والرضاع والوقف ولم تقدر المبادرة بل تجب " .

---

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٢) التاج والاكلیل على المواهب للمواق ١٦٥/٦



### الحالة الثانية :

أن لا يترتب على ترك الشهادة في حق الله الاستمرار في ارتكاب

السر المحرم وذلك كالشهادة على الحدود - من زنى وسرقة وشرب خمر

وغيرها .

ففي هذه الحالة ذهب جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> الى أن الشاهد عند أداء

الشهادة في الحدود مخير بين أمرين إما أداء الشهادة طلباً

لإقامة حدود الله تعالى أو الستراحتساباً لما عند الله من الأجر .

والستراً أفضل من الأداء . وذلك لما جاء في المنقول والمقول .

أما المنقول : فإن الأحاديث الواردة في الحث على الستركثير منها :

١ - قوله صلى الله عليه وسلم " من ستر على مسلم ستره الله في الدنيا

(٢)

والآخرة " .

(٣)

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم " لو سترته بثوبك لكان غير لك " .

٣ - ما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " أتى بسارق الى النبي

صلى الله عليه وسلم فقبل يا رسول الله ان هذا سرق فقال ما أخاله

---

(١) تبين الحقائق للزليعي ٢٠٨/٤ ، البحر الرائق لابن نجيم ٥٩/٢ ،

فتح القدير ٣٦٧/٧ ، اللباب في شرح الكتاب للعبداني ٥٤/٤ ،

نور الثيب الجليل للخطاب ١٩٥/٦ ، مفتي المحتاج للخطيب الشربيني

٤٣٧/٤ ، كشف القناع ٤٠١/٦

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٩٧/٥ ، سنن أبوداود ٣٧٧/٤ ،

سنن الترمذي ٤٤٠/٢ وقال هو حديث حسن صحيح غريب ، سنن ابن

ماجه ٨٢/١ ، مسند أحمد ٩١/٢ =

(١) سرق

فهذه الأحاديث تدل على استحباب الستر على المسلم وعدم اظهار  
الجريمة لئلا ينتشر الفساد بين الناس . ولأنه صيانة له ولغيره

أما المحقول :

فان الستر والكتمان انما يحرم لخوف فوت حق المحتاج الى

الأموال والله غنى عن المالين وليس ثمة خوف فوت حق المسلم  
فبقى صيانة عرض أخيه المسلم بكتمان الشهادة ولا شك في فضل ذلك .  
(٢)

واستثنى أصحاب هذا الرأي - كالحنفية - الشهادة على السارقة

فقالوا يجب أداء الشهادة لأحياء حق المسروق منه لانه بين أمرين

لا يجتمعان القطع والضمان واحد هما حق الله والآخر حق العبد

والستر الكلى فيه ابطال للحقين وفيه تضييع حق العبد فلا يجوز .

فيجب أن يشهد بالمال احياء لحق مالكه على وجه لا يوجب الحسد

فيقول : أغذ المال ولا يقول سرق فان الأغذ أعم من كونه غصباً

---

(٣) = مستند أحمد ٢١٧/٥ ، موطأ مالك مع تنوير الحوالك ٣٩/٣ ،

المستدرك للحكام ٣٦٣/٤ ، نصب الراية للزيلعي ٧٤/٤

(٤) نصب الراية للزيلعي ٧٦/٤

(٥) المنهاج ١٦٧ - ٢٦٧ - ٣٦٨

أوداعه أنه ملكه ولا تستلزم الشهادة بأخذ مطلقاً ثبوت الحسد  
بها مع أن فيه مصلحة للمسروق منه لأنه إذ قال : سرق ، فتثبت  
السرقة وجب القطع وبه ينتفى ضمان المال وإن قد ائلفه . (١)  
(٢)  
وذهب بعض العلماء إلى التسوية بين السر والظاهر وحجتهم  
في ذلك الجمع بين الآيات التي نهت عن الكتمان والأحاديس  
التي أمرت بالستر والتي سبق ذكرها .

-----

---

(١) العناية مع فتح القدير للبائرى ٣٦٧/٧ - ٣٦٨  
(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ٤١٧٩/٩ ، حاشية الدسوقي مع الشرح  
الكبير ١٢٥/٤ .

### الراجع

والراجع عندى ان الستر فى الحدود أفضل من الاظهار لأنها  
من حقوق الله سبحانه والله تعالى غنى عن عباد ه ، ولأن الستر فيها ربما  
يكون دافعا لا قلا ع مرتكب الحد عما ارتكبه .

الا اذا كان المشهود عليه بالحد صاهرا بفسقه فان الشهادة عليه  
واصبه <sup>مختلفة</sup> ويجب رفع أمره الى القاضى حتى يرتد ع عن فسقه .

وأما ما ذهب اليه أصحاب الرأى الثانى من التسوية بين الستر والاظهار  
جميعا بين آيات النهى عن الكتان وأحاديث الترغيب فى الستر يقال لهم  
ان الآيات الواردة فى النهى عن الكتان لا تتعارض مع أحاديث الستر لأن  
النهى عن الكتان إنما هو فى حقوق المباد بدليل قوله تعالى " ولا يأبى  
الشهداء ان اذا ما دعوا " <sup>(١)</sup> والحدود لا مدعى فيها ولأنها من حقوق الله تعالى  
والله غنى عن عباد ه <sup>(٢)</sup>

وعلى التسليم بأنها شاملة لحقوق الله وحقوق الادميين

---

(١) سبق تفريغها .

(٢) البحر الرائق لابن نجيم ٥٩/٧ ، فتح القدير لابن الهمام ٣٦٢/٧ -

فانه لا يمنع من تخصيص هذه الأحاديث للمعوم كتاب الله لأن  
هذه الأحاديث بلغت مبلغا لا تتخط به عن درجة شهره لتمدد  
مثونها مع قبول الأمة لها فصح التخصيص بها وهي مستند الاجماع  
(١)  
على تخيير الشاهد في الحدود وثبوت الاجماع دليل ثبوت المخصص.  
والله سبحانه أعلم بالصواب .

-----

---

(١) البحر الرائق لابن نجيم ٥٩/٧ ، فتح القدير لابن الهمام

## الباب الثاني

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في شروط الشاهد

الفصل الثاني : في شروط الشهادة ذاتها

الفصل الثالث : في شروط المشهود به

## الفصل الأول

ويشتمل على مبحثين :  
-----

المبحث الأول : فسي شروط شاهد التحمل .

المبحث الثاني : فسي شروط شاهد الأراء .

-----

\*

## المبحث الأول

### شروط شاهد التحصيل

الشهادة أمرها عظيم وتحملها عبء ثقیل لذلك كان لابد في متحمل

الشهادة من شروط يجب توافرها وهي : -

#### أولا : العقل :

اتفق الفقهاء على أن العقل شرط في متحمل الشهادة وأن من فقد

هذه الصفة لا تقبل شهادته لا تحملا ولا أدرا . والدليل على

ذلك ما جاء في المنقول والمحقق .

أما المنقول فمن الكتاب والسنة :

فمن الكتاب قوله تعالى : " ممن ترضون من الشهداء " (٢) والذي

لا يحقل لا ترض شهادته .

ومن السنة : قوله صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاث عمن

(٣)

الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق " .

---

(١) بدائع الصنائع للکاسانی ٤٠٢٣/٩ ، التاج والاکلیل علی المواهب  
للمواق ١٥٠/١٦ ، المذهب للشيرازی ٣٢٥/٢ ، المغنی لابن قدامة  
١٤٤/١٠ .

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٣) صحيح البخاری مع فتح الباری ١٢٠/١٢ ، سنن ابن ماجه ٦٥٨/١ ،  
سنن الدارمی ١٧١/٢ ، مسند أحمد ١٠٠/٦ .



ووجه الدلالة من الحديث : أن المجنون مرفوع عنه التكليف فلا يكلف

بشيء \* ومنها الشهادة .

وأما المحقول : فمن وجهين :

أولا : فان تحمل الشهادة عبارة عن فهم الحادثة وضبطها وهذا لا يحصل

(١)

الا بآلة الفهم والضبط وهي العقل .

ثانيا : ان المجنون ليس بمحصل ولا تحصل الثقة بقوله ولا يأثم بكذب

(٢)

ولا يتحرز منه .

-----

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٢٣/٩

(٢) المغني لابن قدامة ١٤٤/١٠

ثانياً : البصير :

اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على القول بعدم صحة تحمل الأعشى  
للسهادة في المراثيات ولم يخالف في ذلك سوى الظاهريه . وسنبين ذلك .  
أما السمعيات فقد اختلفوا فيها كما يلي : -

ذهب الحنفية : الى عدم قبول تحمل الأعشى للشهادة في السمعيات  
وعلموا ذلك بأن الشرط هو السماع من الخصم لأن الشهادة تقع له ولا يحرف  
كونه خصماً إلا بالرؤية لأن النفقات تشبه بعضها بعضاً " .  
(١)

(٢) (٣)  
وذهب المالكية والحنابلة : الى قبول شهادة الأعشى في السمعيات مطلقاً  
-----

متى يتقن الصوت وعلم المشهود عليه يقيناً . وكان فطنا لا تشتبه عليه الأصوات  
واستدلوا بأن السمع أحد الجواس التي يحصل بها اليقين لأن المشهود عليه  
قد يكون ممن ألفه الأعشى وعرف صوته يقيناً فيجب قبول شهادته فيما تهقته " .  
(٤)

وذهب الشافعية الى قبول شهادة الأعشى فيما يثبت بالاستفاضه كالنسب  
-----

والموت لأن طريق العلم به السماع والأعشى كالبصير في السماع وكذلك فسي

- 
- (١) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٢٣/٩  
(٢) مواهب الجليل للحطاب ١٥٤/٦ ، الخرشى على مختصر خليل ١٧٧/٧ ،  
الشرح الكبير للدردير ١٦٢/٤  
(٣) المغنى لابن قدامة ١٢٠/١٠ ، شرح منتهى الايرادات للبهوتي ٥٥١/٣ ،  
العدة شرح العدة للمقدسي ص ٦٤٦  
(٤) المغنى لابن قدامة ١٧١/١٠

صورة الضبط وهي أن يقر شخص في اذنه بنحو طلاق أو عتق أو مال لشخص  
مفروف الاسم والنسب فتقبل الشهادة لأنها عن علم ويقين أو كان المشهود  
عليه في يده لم يفارقه بعد الصمى . (١)

وأما الظاهرية فذهبوا الى قبول شهادة الأعمى وأنها كشهادة الصحيح

سواء كان ذلك في الأقوال أم في الأفعال .

ويروى عن علي من يقول بأن الأصوات تشبهه بأن الصور أيضا قد تشبهه  
وما يجوز لمبصر ولا أعمى أن يشهد الا بما يوقن ولا يشك فيه وأن الأعمى  
لو لم يقطع بصحة اليقين على من يكلمه لما حل له أن يظأ امرأته ان لعلمها  
أجنبيها ولا أن يحطى أحد دينا ان لعلمه غيره ولا أن يبيع من أحد ولا  
أن يشتري وأن الله أمر بقبول البينة ولم يشترط أعمى من مبصر وما كان ريك  
(٢)  
نسيا .

---

(١) مفنى المحتاج للشريينى ٤/٤٤٦ ، البجيرمى على الخطيب

٣٧٥/٤

(٢) المحلى لابن حزم ٩/٤٣٤

### الراجح

الراجح عندي ما ذهب اليه المالكية والحنابلة من جواز شهادة  
الأعمى متى ثبتت الصوت فيما طريقة السماع لأن الأدلة لم تفرق بين الأعمى  
وغيره .

ويجاب على ما استدل به الحنفية :

بأن الأعمى كالبصير فيما طريقة السماع . ولو قلنا بعدم قبول شهادته  
لأدى ذلك لضياع كثير من الحقوق إذ لربما لا يوجد سواه .

وما استدل به الظاهرية لا يصح لأن في شهادته في الأفعال شبهة  
تسقطها . وإنما أجيز له أن يطاء زوجته ، وأن يتعامل مع غيره للضرورة  
والشهادة لا ضرورة فيها فقد يتحملها غيره .

والله أعلم بالصواب .

-----

ثالثا : المعاينة :

من شروط صحة تحمل الشاهد للشهادة أن يحاين الشاهد الواقعة المراد اثباتها بنفسه لا أن يعتمد على أقوال غيره ومعاينته لها ما عدا الأمور التي تجوز فيها شهادة السماع . وذلك حتى تكون الشهادة عن علم ويقين لا عن شك وظن ويدل على هذا قوله صلى الله عليه وسلم :

(١)

" إذا علمت مثل الشمس فاشهد والا فده " .

(٢)

وهذا لا يكون الا بالمعاينة الواضحة التي لا يدغلها لبس ولا غرض .

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٥٦/١٠

الحاكم في المستدرک على الصحيحين ٩٨/٤ . وقال هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي في مختصره فقال بل هو واه فان محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه غير واحد .

قال الزيلعي في نصب الراية ٨٢/٤ قلت رواه كذلك ابن عدي في الكامل والحقيقي في كتابه واعلاه بمحمد بن سليمان بن مشمول واسند ابن عدي تضعيفه عن النسائي ووافقه وقال عامة ما يرويه لا يتابع عليه اسنادا ولا متنا " انتهى .

(٢) بدائع الصنائع للكفاسي ٤٠٢٤/٩ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي

٢٤٥/٩ ، أسنى المطالب للأنصاري ٣٦٤/٤ ، شرح منتهى الايرادات

للبيهقي ، ٥٣٧/٣ ، الأصول القضائية لطلح قراعه ص ١٥١-١٥٢ ،

طرق القضاء لأحمد ابراهيم ص ٣٩٣ - ٣٩٤

## المبحث الثاني

### في شروط شاهـد الأداة

يشترط في الشاهد لقبول شهادته والحكم بموجبها شروطاً وهي :  
الاسلام ، الحرية ، البلوغ ، البصر ، النطق ، الحفظ وعدم الخفلة

والعدالة والمروءة وألا يكون قاذفاً

وتفصيل ما أجملناه كالآتي :

✱

أولا : الاسلام :

اشترطوا لأداء الشهادة على المسلم أن يكون الشاهد مسلما .

والحديث عن هذا يتناول جانبين :

الجانب الأول : شهادة الكفار على المسلمين .

الجانب الثاني : شهادة الكفار على بعضهم البعض .

( ١ )

أما الجانب الأول فقد اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على عدم

قبول شهادة الكافر على المسلم مطلقا . واستثنى الحنابلة والظاهرية شهادة

الكافر على المسلم في الوصية وسند ذكر وجهه ذلك الاستثناء فيما بعد .

ودليل الفقهاء على عدم قبول شهادة الكافر على المسلم مطلقا ما جاء

في المنقول والمحقق .

أما المنقول : فمن الكتاب والسنة .

أما الكتاب فمعه ما يأتي :

١ - قوله تعالى ( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين

( ٢ )

فرجل وامرأتان فمن ترضون من الشهادة ) .

( ١ ) بدائع الصدائع للكاساني ٤٠٥٦/٩ ، تبين الحقائق للزيلعي ٤٢٤/٤ .

حاشية العدوي على الخرشى ١٧٦/٧ ، أسنى المطالب للأنصاري ٣٣٩/٤ ،

السراج الوهاج للخمراوي ص ٦٠٣ ، المغني لابن قدامة ١٦٦/١٠ ،

الكافي لابن قدامة ٥٢١/٤ .

( ٢ ) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

ووجه الدلالة من الآية :

أنها اشترطت أن يكون الشهود من رجال المسلمين ومسلمين

المرضيين ولم تفرق الآية بين الوصية ولا غيرها .

(١)

قوله تعالى : ( واشهدوا ذوى عدل منكم ) . - ٢

ووجه الدلالة من الآية : أن الشهادة لا تقبل الا من العدل والكافر

ليس عدلا فلا تقبل شهادته .

(٢)

قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) - ٣

ووجه الدلالة من الآية أنها دللت على وجوب التبين من نبأ الفاسق

والكافر فاسق فلهذا وجب التبين من خبره ، والشهادة خبر .

وأما السنة فما ووى أنه صلى الله عليه وسلم قال : ( لا تجوز شهادة

(٣)

ملة على ملة الا ملة محمد فانها تجوز على غيرهم ) .

ووجه الدلالة من الحديث أنه دل على عدم قبول شهادة الكفار على

المسلمين مطلقا الا شهادة المسلمين فانها تجوز على غيرهم لفضلهم

وعلو مكانتهم .

---

(١) سورة الطلاق آية رقم ٢

(٢) سورة الحجرات آية رقم ٦

(٣) سنن الدارقطني ٤/٥٥٥ ، مجمع الزوائد ٤/٢١٠ ، نصب الراية

للزيلعي ٤/٨٦ وقال ذكره عبد الحق في " أحكامه " من جهة الدارقطني

ثم قال : وعمر بن راشد ليس بالقوى ضعفه أحمد بن حنبل وأبوزرعة =



وأما المحقُول فمن وجوه :

( ١ )

الأول : أن الشهادة فيها معنى الولاية والكافر لا ولاية له على المسلم .

( ٢ )

قال تعالى : ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) .

الثاني : أن في قبول شهادتهم رفعا لمكانتهم واعزاز لهم والله قد وضعهم

وأذلهم .

الثالث : أن شهادة الرقيق لا تقبل لأن الرق ١/٢ لأثر للكفر فكيف تقبل من

( ٣ )

به حقيقة الكفر .

الرابع : أن قبول شهادة الكافر على المسلم يؤدي الى الزام الحاكم القضاء

( ٤ )

بشهادته ، ولا يجوز أن يلزم المسلم بشهادة الكافر .

الخامس : أنهم لا يجتنبون الكذب في شهادتهم فان الله تعالى أخبر عنهم

أنهم ينكرون الآيات عناداً مع علمهم بالحق قال الله تعالى :

( ٥ )

( وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ) .

( ٦ )

فهذا كذب منهم والكذاب لا تقبل شهادته .

= وابن معين ورواه ابن عدي في " الكامل " وأعله بصحرو بن راشد وأسند

تضعيفه عن البخاري وأحمد والنسائي وابن معين .

( ١ ) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٥٦/٩

( ٢ ) سورة النساء آية رقم ١٤١

( ٣ ) تبين الحقائق للزيلعي ٢٢٤/٤

( ٤ ) تبين الحقائق للزيلعي ٢٢٤/٤

( ٥ ) سورة النمل آية رقم ١٤

( ٦ ) تبين الحقائق للزيلعي ٢٢٤/٤

(١) (٢)

وذهب الحنابلة والظاهرية الى قبول شهادة الكافر على المسلم في  
الوصية اذا حضرت المسلم الوفاة وكان في سفر ولم يوجد أحد من  
المسلمين وبه قال أبو موسى الأشعري وعبد الله بن مسعود وشريح  
النخعي وسفيان الثوري والأوزاعي وغيرهم. (٣)

واستدلوا لما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة :

أما الكتاب : فمنه قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم  
اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران  
من غيركم ان أنتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت ) . (٤)

ووجه الدلالة من الآية : أن قوله تعالى : ( وأخران من غيركم )، يعني  
من غير المسلمين وهذا نص في أن شهادة الكافر على المسلم تقبل في  
الوصية بالشروط المذكورة .

أما السنة فمنها ما يأتي :

١ - ما رواه ابن عباس أن رجلا من بني سهم خرج مع تميم الداري وعدي  
ابن زيد <sup>سأء</sup> فمات السهمي بأرض ليس فيها مسلم فلما قدم بتركته فقدوا  
جام فضة مخصوصا بالذهب فأخلفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم

(١) المغني لابن قدامة ١٠/١٦٤

(٢) المحلى لابن حزم ٩/٤٠٦

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦/٣٤٩

(٤) سورة المائدة آية رقم ١٠٦

وجدوا الجاه بمكة فقالوا : اشتريناه من ثميم وعدى فقام رجلان من أولياء السهم فحلفا بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما وإن الجاه لصاحبهم . فهذا نص في محل النزاع وهو سبب نزول الآية السنية

(١)  
تفيد صحة شهادة الذمي على وصية المسلم في السفر .

(٢)  
ما روى عن الشعبي أن رجلا من المسلمين حضرته الوفاة بـداقوقاء - ٢

ولم يجد أحدا من المسلمين يشهد ، على وصيته فاشهد رجلين من أهل الكتاب فقدما الكوفة فأتيا الأشعري فأخبراه وقبروا بتركته ووصيته فقال الأشعري : هذا لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخلفهما بعد العصر ما خانا ولا كذبا ولا بدلا ولا كتما ولا غيرها وأنها لوصية الرجل وتركته فأمضى شهادتهما .

(٣)  
فهذا دليل على جواز شهادة الكفار على المسلمين في الوصية .

---

(١) صحيح البخاري ١٦/٤ ، سنن أبي داود ٣٠/٤ ، نيل الأوطار

للشوكاني ٣٣١/٨

(٢) تفسير ابن كثير ١١٢/٢

(٣) داقوقاء : بلد في العراق يقع بين بغداد وأربيل . أنظر نيل الأوطار

٣٣١/٨

(٤) سنن أبي داود ٣٠٧/٣ ، نيل الأوطار للشوكاني ٣٣٠/٨ وقال سكت

عنه أبو داود وابن المنذر قال الحافظ في الفتح إن رجال أسناده ثقات  
أنظر نيل الأوطار ٣٣١/٨

وقد اعترض الجمهور على دليل الحنابلة والظاهرية بما يأتي :-

١ - ان قوله تعالى " أو آخرون من غيركم " المراد به من غير عشيرتكم .

٢ - أن الآية محمولة على تحمل الشهادة دون الأدلة .

٣ - ان الشهادة في الآية معناها اليمين .

وقد أجاب الحنابلة على اعتراض الجمهور بما يأتي :-

١ - أن قولهم أن المراد بقوله تعالى " من غيركم " أي من غير عشيرتكم

لا يصح لأن الآية نزلت في قضية عدى وتميم بلا غلاف بين المفسرين

ولو كان المراد بقوله من غيركم " أي من غير عشيرتكم لما كان للإيمان

فائدة لأن الشاهد من المسلمين ولا قسامه عليهم .

٢ - أن حمل الآية على التحمل دون الأدلة لا يصح لأن الله أمر بحلافهم

ولا محل للإيمان في التحمل .

٣ - أن حمل الشهادة في الآية على اليمين لا يصح لقوله تعالى :

( ٢ )

( ولا نكنتم شهادة الله ) .

---

( ١ ) المغنى لابن قدامة ١٠ / ١٦٦ ، كشف القناع للبهوتي ٦ / ٤١٢ ،

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٦ / ٣٥١ ، أسنى المطالب للأنصاري

٤ / ٣٣٩

( ٢ ) سورة المائدة آية رقم ١٠٦

## الراجع

الراجع عندى أن شهادة الكافر على المسلم فى الوصية جائزة بالشروط

المذكورة وذلك لقوة ما استدل به أصحاب هذا رأى وما استدل به غيرهم  
لا يقوى على المعارضة لأنها اما عمومات واما عقلية فلا تقوى على المعارضة  
ونناقشها بما يأتى : -

أولا : ان الآيات التى استدلوا بها انما هى عامة خصصتها آية المائدة  
التي تفيد صحة شهادة الكافر على المسلم فى الوصية .

ثانيا : ان الحديث الذى استدلوا به وهو قوله صلى الله عليه وسلم :  
" لا تجوز شهادة مله على مله الا مله محمد فانها تجوز على غيرهم " .  
ضعيف كما سبق فى التعرّيج .

ثالثا : ان قولهم بأن الرقيق لا تقبل شهادته لما فيه من أثر الكفر فلا تقبل  
شهادته من به حقيقة الكفر .

يقال لهم ان الرقيق مقبول الشهادة عند بعض العلماء .  
ولو سلمنا بعدم قبول شهادته فان شهادة الكافر على المسلم فى  
الوصية مقبولة لوجود النص من كتاب الله سبحانه وتعالى على ذلك .

رابعا : ان قبول شهادة الكافر على المسلم فى الوصية انما هى للضرورة ،  
والضرورات تبيح المحظورات . ولو قلنا بعدم قبولها لأدى ذلك لضياح  
كثير من الحقوق والواجبات المكلف بها ان لربما يكون عليه ديسون

أو ودائع فيموت ولا يستطيع أدائها .

ولهذا صح عن ابن عباس أنه قال في آية الوصية هذا لمن مات وعنده المسلمون فأمره الله أن يشهد في وصيته عدلان من المسلمين ثم قال تعالى : " أو آخران من غيركم ان أنتم ضربتم في الأرض " فهذا لمن مات وليس عنده أحد من المسلمين فأمر الله عز وجل أن يشهد رجلان من غير المسلمين فان أرتبب بشهادتهما استحلقت بعد الصلاة ( ١ )  
بالله : لا نشترى بشهادتنا ثمنا .

هذا ما أمكن الرد فيه والله أعلم بالصواب .

-----

---

( ١ ) الطرق الحكمية لابن القيم الجوزية ص ١٨٥

الجانب الثاني : شهادة الكافر على الكافر :

اختلف في هذا الفقهاء على آراء :

الرأى الأول : ان شهادة الكافر على الكافر لا تقبل مطلقا سواء اتفقا  
في الحقيقة أم لا والى هذا ذهب المالكية والشافعية والظاهرية  
والمشهور عند الحنابلة وبه قال الحسن والأوزاعي وأبو ثور .  
(١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧)

واستدلوا بالمنقول والمصقول : -

أما المنقول فمن الكتاب ومنه ما يأتي : -

١ - قوله تعالى : " واشهدوا ذوى عدل منكم " . (٨)

- 
- (١) الشرح الكبير للدردير ١٦٥/٤  
(٢) نهاية المحتاج للرملى ٢٧٧/٧ ، روضة الطالبين للنووى ٢٢٢/١١ ،  
أسنى المطالب للأنصارى ٣٣٩/٤ .  
(٣) المحلى لابن حزم ٤١٠/٩  
(٤) المغنى لابن قدامة ١٦٦/١٠ ، كشاف القناع للبهوتى ٤١٢-٤١١/٦  
(٥) هو الحسن بن يسار البصرى من فقهاء البصرة واجلائها علما وحنابلة  
وورعا قال ابو قتادة ألزموا هذا الشيخ - يعنى الحسن - فما رأيت أحدا  
يشبه رأيا بحمر بن الخطاب منه توفي سنة ١١٠ هـ أنظر طبقات الفقهاء  
ص ٨٧  
(٦) هو عبد الرحمن بن عمر ولد سنة ٨٨ هـ من فقهاء التابعين ، استفاته  
الناس وعمره ثلاثة عشر سنة من تلاميذ عبد الله المبارك توفي سنة ١٥٧ هـ  
أنظر طبقات الفقهاء ص ٧٦  
(٧) المغنى لابن قدامة ١٦٦/١٠ (٨) سورة الطلاق آية رقم ٢

وجه الدلالة من الآية : أنها دلت على عدم قبول شهادة من ليس  
بحدل والكافر كذلك .

٢ - قوله تعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين  
فرجل وامرأتين ممن ترضون من الشهداء " . ( ١ )

وجه الدلالة من الآية : أنها قيدت صحة الشهادة بكون الشاهد  
مرضيا عنه والكافر ليس مرضيا في شهادته فلا تصح شهادته .

٣ - قوله تعالى " وألقينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيامة " ( ٢ )

وجه الدلالة من الآية : أنها دلت على وجود العداوة بينهم ،  
والعداوة تهمة مانعة من قبول الشهادة .

أما المحقول . فمن وجوه :

الأول : أن شهادة الفاسق مردوده لفسقه والكفر من أشد أنواع الفسق  
فترد شهادة الكافر ولا تصح .

الثاني : ان المرتد لا تقبل شهادته على أحد أصلا وهو كافر فلا تقبل شهادة  
الذي قياسي عليه .

( ١ ) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

( ٢ ) سورة المائدة آية رقم ٦٤



وكذلك الحربي لا تقبل شهادته لا على أهل دينه ولا على غيرهم  
لعدم الولاية فانه لا ولاية له لا على نفسه ولا على ماله ولا على أهله  
(١)  
فلا تقبل شهادة غيره من الكفار على مثله قياسا عليه .

(٢)  
الثالث : أن من كذب على الله لن يتورع أن يكذب على مثله .

الرأي الثاني : أن شهادة الكفار مقبولة على بعضهم سواء اتفقت ملتهم أم لا

فتشمل شهادة اليهودى على النصرانى والنصرانى على اليهودى .

والى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد فى رواية وحامد والشورى  
(٣)  
والبقي .

واستدلوا لما ذهبوا اليه بالمنقول والمحقق :

أما المنقول : فمن الكتاب والسنة .

أما الكتاب فمنه ما يأتى : -

١ - قوله تعالى " أو آخران من غيركم " أى من غير أهل دينكم وهو مبني

على قوله تعالى " يا ايها الذين آمنوا " فهذا نص على أن شهادة

(٤)

الكافر مقبولة فى وصية المسلم فقبولها فى وصية الكافر أولى .

(١) المغنى لابن قدامة ١٠/١٦٢

(٢) المذهب للشيرازى ٢/٣٢٥

(٣) بدائع الصنائع للكاسانى ٩/٤٠٥٦ ، تبين الحقائق للزيلعى ٤/٢٢٤  
الاختيار لابن مودود ٢/١٤٩ ، المغنى لابن قدامة ١٠/١٦٦ ، الطرق

الحكومية لابن القيم ص ١٧٨ .

(٤) تبين الحقائق للزيلعى ٤/٢٢٤

(١)  
٢ - قوله تعالى "وإن من أهل الكتاب من أن تأمنه بقسطار يهود ه اليك"

ووجه الدلالة من الآية أن الله سبحانه وتعالى أخبرنا أن من أهل

الكتاب الأمين وإن كان المال المؤمن عنده كثيرا فإذا كان كذلك

(٢)  
مع غير أهل دينه فلأن يكون مع أهل دينه أخرى وأولى .

(٣)  
٣ - قوله تعالى : " والذين كفروا بفضهم أولياء بعض "

ووجه الدلالة من الآية :

أن الله سبحانه وتعالى أخبرنا بثبوت ولايتهم على بعضهم والولاية

أعلى من الشهادة لأن الشهادة إنما هي شبه ولاية .

ومن السنة : ما روى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال :

جاء اليهود برجل وامرأة زنيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

أأتوني بأعلم رجلين منكم ، فأتوه بابني صوريا فنشدهما ، كيف

تجدان محكم هذين في التوراة ؟ قال : نجد فيهما إذا شهد

أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل المروء في المكحلة رجما .

قال : فما يمنعكما أن ترجموهما ؟ قالا ذهب سلطاننا فكرهنا

القتل ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجسأوا

(٤)  
فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها كالمرود في المكحلة فأمر برجمهما "

(١) سورة آل عمران آية رقم ٧٥

(٢) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٧٩

(٣) سورة الأنفال آية رقم ٢٣

(٤) سنن أبي داود ٤٦٦/٢ ، ونصب الراية للزيلعي ٨٥/٤

ووجه الدلالة من الحديث أن شهادة تهم لو لم تكن مقبولة على  
بعضهم لما قبل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة تهم وحد الزانيق  
بعوجبها .

أما المحقول : فمن وجوه :

أولا : أن الكافر قد يكون عدلا في دينه ومروفا بالصدق والأمانة فلذلك  
تقبل شهادته <sup>عنه</sup> للحصول العدالة التي هي مقياس الشاهد فيما يخبر  
به .

ثانيا : أن ولاية الكافر ثابتة على نفسه وماله فتتعدى ولايته إلى مثله عند  
وجود سبب التعدى والشهادة نوع ولاية فكان أهلا لها على من  
يمثله وإنما لم تجز شهادته على المسلم لأن الكافر لا ولاية  
له على المسلم لقوله تعالى " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين  
(١) سبيلا "

ثالثا : إن الحاجة داعية لقبول شهادة تهم بعضهم على بعض لأن معاملاتهم  
تكثر فيما بينهم والمسلمون لا يحضرون مجالسهم . فلو لم تجز شهادة  
بعضهم على بعض لضاقت حقوقهم . (٢)

(١) سبق تخريجها .

(٢) بدائع الصنائع ٤٠٥٦/٩ ، فتح القدير لابن الهمام ٤١٩/٧ ، تبين  
الحقائق للزيلعي ٢٢٤/٤ ، الاختيار لابن مودود ١٤٩/٢ ، الطرق  
الحكمية لابن القيم ص ١٨٠

الرأي الثالث : ان الكافر لا تقبل شهادته الا على أهل ملته والى هذا

ذهب قتادة والحكم وأبو عبيدة واسحاق والأوزاعي .  
(١)

واستدلوا بما يأتي : -

١ - ما رواه ابو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا تقبل  
شهادة مله على مله الا مله محمد فانها تجوز شهادتهم على غيرهم" .  
(١)

ووجه الدلالة من الحديث : أن الحديث أفاد أن شهادة الكافر  
لا تصح الا على مثله ولأن الكفر ملل شتى فلا تقبل شهادة أهل مله  
على مله الا مله المسلمين فانها تقبل على غيرها .

٢ - ما روى قتادة عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال : " تجوز شهادة  
النصراني على النصراني " .  
(٣)

ففي هذا الأثر دلالة واضحة على أن شهادة النصراني على غير أهل  
ملته لا تقبل .

---

---

(١) المفنى لابن قدامة ١٠/١٦٦ ، تكملة المجموع ٢٠/٢٤ ، المحلى

لابن حزم ٩/٤٠٩

(٢) سبق تخريجه .

(٣) المحلى لابن حزم ٩/٤١٠

### الراجح

الراجح عندي هو قبول شهادة الكفار بعضهم على بعض مطلقا

سواء أكانوا متفقين في العقيدة أم مختلفين .

وذلك لما ورد من الأدلة في هذا الموضوع . ولأن الحاجة داعية

لحفظ حقوقهم وصيانتها من الضياع فإذا قلنا بعدم القبول لتعسر اثباتها

لأن معاملاتهم غالبا ما تكون في غير رأي من المسلمين ولا يحضرها إلا الكفار

لذلك كان قبول شهادة تهم هو ما تحصل به صيانة حقوقهم وحفظها من الضياع .

ويجاب على استدلال أصحاب الرأي الأول بما يأتي : -

أولا : ان استدلالهم بقوله تعالى " واشهدوا ذوى عدل منكم " وقوله

تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين

فمرء وامرأتان ممن ترضون من الشهداء " .

يقال لهم أن هذا إنما هو في الحكم بين المسلمين لأن السياق

كله في ذلك .

ثانيا : أن استدلالهم بقوله تعالى " والقينا بينهم العداوة والبغضاء الـى

يوم القيامة " . يقال لهم ان هذه العداوة . إنما هي عداوة دينية ،

ولا تمنع من قبول شهادة بعضهم على بعض إلا العداوة الدنيوية .

ثالثا : ان استدلالهم أن المرتد لا تقبل شهادته على أحد أصلا وهو كافر فلا

تقبل شهادته على الذي قياسا عليه لا يصح لوجود الفارق بين  
المقيس والمقيس عليه ، فان الذي له ولاية على نفسه وماله وأهله بخلاف  
المرتد فلا ولاية له أصلا والشهادة نوع من الولاية فلهذا أقبلت شهادة  
الذي دون المرتد .

رابعا : ان قولهم أن من كذب على الله فهو أولى أن يكذب على مثله . يقال  
لهم أن جميع أهل البدع قد كذبوا على الله ورسوله وهم يظنون أنهم  
صادقون غير كاذبين فهم متدينون بهذا الكذب ويظنونونه من أصدق  
(١)  
الصدق .

وأما استدلال أصحاب الرأي القائل بجواز شهادة الكفار بعضهم  
على بعض اذا اتحدت مللهم فيقال لهم ان الكفر كله ملّة واحدة .  
وما استدلووا به ضعيف لا تقوم به الحجة فحدّث أبو هريرة في سنده  
عمر بن راشد اليمامي قال في نصب الراية وعمر بن راشد ليس بالقوي  
ضعفه أحمد بن حنبل وأبو زرعة وابن ميمون . (٢)  
وهذا يظهر رجحان ما اخترناه . والله أعلم .

---

(١) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٨١

(٢) الزيلعي ٨٦/٤

### ثانيا : الحرية :

الحرية لها مفهوم يفاير مفهوم العبودية فالعبودية معناها الانقياد والتبعيه ولذلك فان العبد منقاد وتابع لسيدته بخلاف الحر . وقد فرق (١) الله تعالى بينهما قال تعالى " الحر بالحر والعبد بالعبد " . ومن هنا أصبح الحر يخالف العبد في <sup>نصف</sup> الأحكام <sup>كلها</sup> فما ينطبق على الحر لا ينطبق على العبد . ومن هذه الأحكام أحكام الشهادة بين الحر والعبد . فالفقهاء رحمهم الله تعالى - اختلفوا في شهادة العبد فمنهم من منعها مطلقا ومنهم من قبلها مطلقا ومنهم قبلها في البعض دون البعض الآخر .

فمن ذهب الى المنع مطلقا جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية (٢) (٣) والشافعية (٤) ورواية عند الحنابلة واستدلوا لما ذهبوا اليه بالمنقول والمعقول (٥) والقياس .

- 
- (١) سورة البقرة آية رقم ١٧٨  
(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٢٧/٩ ، فتح القدير لابن الهمام ٣٩٩/٧  
(٣) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ١٦٥/٤ ، المدونه ١٥٤/٥ ، مواهب الجليل للحطاب ١٥١/٦  
(٤) مغني المحتاج للشريني ٤٢٢/٤ ، المهذب للشيرازي ٣٢٥/٢ ، المضاج للنووي ص ١٥٢  
(٥) المغني لابن قدامة ١٢٢/١٠ ، الكافي لابن قدامة ١٨٨/٣ ، الانصاف للمرداوي ٦١/١٢

أما المنقول من الكتاب : ومنه ما يأتي : -

(١)

١ - قوله تعالى : " ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء " .

ووجه الدلالة : أن الآية نفت قدرة العبد على استقلاله بأداء شيء

والشهادة شيء من الأشياء التي لا يقدر عليها فدل على أن شهادته

(٢)

كإلّا شهادة الحاقا لها بباقي التصرفات .

(٣)

٢ - قوله تعالى " ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا " .

ووجه الاستدلال من الآية : -

-----  
ان الآية تدل على وجوب الاجابة عند طلب الشهادة والعبد

لا يقدر على أداء الشهادة لأنه مكلف بخدمة سيده . فلا وقت عنده

لأداء الشهادة وإنما كل وقته لسيده .

وفي ذلك يقول القرطبي في تفسيره لهذه الآية " فالعبد خارج عن

جملة الشهداء لأنه لا يمكنه أن يجيب ولا يصح له أن يأتي ، لأنه لا

استقلال له بنفسه وإنما يتصرف بأذن غيره فانهبط عن منصب الشهادة

كما انهبط عن منزل الولاية نعم او كما انهبط عن فرض الجمعة والجهاد

(٤)

والحج " .

---

(١) سورة النحل آية رقم ٧٥

(٢) أحكام القرآن للجصاص ٢/٢٢٣ - ٢٢٤

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٣/٣٩٩



أما المعقول :

فإن الشهادة تجرى مجرى الولايات والتعليكات والولاية  
فيها تنفيذ القول على الغير والعبد لا ولاية له على نفسه فكيف  
بغيره والتعليك فيه تملك الحاكم للحكم بالشهادة فكان الشاهد  
(١)  
ملكه الحكم ، والعبد لا ولاية له على غيره ولا يملك فلا شهادة له .

أما القياس فمن وجهين :

الأول : أن الشهادة مبنية على الكمال لا تتبعض قلم يدخل فيها العبد  
(٢)  
قياسا على الميراث والرحم .

(٣)  
الثاني : أن الرق أثر من آثار الكفر فضع قبول الشهادة قياسا على الكفر .

ومن ذهب إلى القبول مطلقا الظاهرية <sup>المذهب</sup> وقول عند الحنابلة وهو قول  
(٤)  
عروة وشريح والياس وابن سيرين والبتى وأبو ثور وداود وابن المنذر .

واستدلوا أصحاب هذا الرأي بالمنقول والمعقول .

---

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٢٧/٩ ، شرح فتح القدير لابن الهمام

٣٩٩/٧

(٢) المهذب للشيرازي ٣٢٥/٢ ، المغني لابن قدامة ١٧٦/١٠

(٣) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٦٩

(٤) المحلى لابن حزم ٤١٤/٩ الرضا ٦٠/١٢ - ٦١

(٥) المغني لابن قدامة ١٧٦/١٠ ، الطرق الحكمية ١٦٦ - ١٦٧ ، أعلام

الموقعين لابن القيم ٩٨/٢

أما المنقول فمن الكتاب والسنة .

أما الكتاب : فمعه ما يأتي : -

( ١ )

١ - قوله تعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم " .

ولا ريب أن العبد من رجالنا .

( ٢ )

٢ - قوله تعالى : " وأقيموا الشهادة لله " فالأمر يشمل جميع المسلمين

بما فيهم العبيد .

( ٣ )

٣ - قوله تعالى " وكذلك جعلناكم أمة وسطا " والوسط العدل ولا ريب

في دخول العبد في هذا الخطاب لأنه منا .

( ٤ )

٤ - قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله "

وهو من الذين آمنوا فيكون من الشهداء .

---

( ١ ) سبق تخريجها .

( ٢ ) سورة الطلاق آية رقم ٣

( ٣ ) سورة البقرة آية رقم ١٤٣

( ٤ ) سورة النساء آية رقم ١٣٥

ومن السنة : ما رواه البخارى فى صحيحه بسنده عن عقبه بن الحارث  
قال : " تزوجت أم يحيى بنت ابي اهاب فجاءت أمة سوداء  
فقالته قد أرضعتكما فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
(١)  
كيف وقد زعت ذلك ."

ووجه الدلالة من الحديث : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخذ  
بشهادة الأمة فلو لم تكن شهادتها مقبولة لما فرق بينهما وإذا صحت  
شهادة الأمة فالعبد من باب أولى .

أما المحقول : فمن وجوه :

.....

القول : أن العبد رجل ومن الحدود الذين تقبل روايتهم وأخبارهم  
الدينيه بل قد أجمع الناس على أن العبد مقبول الشهادة على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا روى عنه الحديث فكيف تقبل شهادته على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تقبل شهادته على غيره .  
(٣)

---

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ١٥٢/٩ ، تلخيص الحبير لابن حجر

الثالث : أن مقتضى قبول شهادة المسلم عدالة وظلمة الظن لصدقه وعدم

تطرق التهمة اليه وهذا بعينه موجود في المبدأ فالمقتضى موجود

(١)

والمانع مفقود .

أما من قبلها في البعض دون البعض الآخر .

فهو الامام أحمد في المشهور عنه فيرى أن شهادة الصبي تقبل في

كل شيء الا في الحدود والقصاص : لأن شهادته مختلطة في قبولها

بالنسبة لسائر الحقوق وهذا الاختلاف يورث شبهة في شهادته

فلا تكون حجة فيما يدعى بالشبهات (٢)

-----

---

(١) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٦٢

(٢) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٦٥ ، الانصاف للمرداوي ٦٠/١٢ ،

الكافي لابن قدامة ٥٣٤/٤

### الراجع

والراجع عندى ما ذهب اليه أصحاب القول الثانى من أن شهادة العبد مقبولة لقوة أدلتهم ونناقش أدلة المخالفين بما يأتى : -

أولا : ان آيات الشهادة عامة ولم تفرق بين حر وعبد .

( ١ )

ثانيا : أن قوله تعالى : ( ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ ) .

ليس دليلا على عدم قبول شهادته ، وانما ضرب مثلا بعبد هذه

صفته ، وقد توجد هذه الصفة فى كثير من الأحرار .

ثالثا : أن قولهم أن الشهادة من باب الولاية والعبد لا ولاية له على نفسه

فلا يلى غيره لا يصح لأن العبد له ولاية كولاية الحر ويدل على ذلك

قول الرسول صلى الله عليه وسلم ( اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم

( ٢ )

عبد حبشى ما أقام فيكم كتاب الله )

رابعا : ان قولهم ان العبد مكلف بخدمة سيده ولا يكلف بشئ \* سواء ومنها

أداء الشهادة فيقال لهم ان الشهادة متى لزمت ولم يوجد من يشهد

سواء فانها تلزمه وعليه الأداء وأصبحت كباقي الواجبات التكليفية الأخرى .

---

( ١ ) سبق تخرجها .

( ٢ ) صحيح مسلم ١٣٠ / ٢

خامسا : لا يصح قياس الشهادة على الميراث فان الميراث خلافة للموروث

في ماله وحقوقه والعبد لا تمكنه الخلافة لأن ما يصير اليه يملكه سيده  
(١)

فلا يمكن أن يخلف فيه ولأن الميراث يقتضى التملك والعبد لا يملك .

سادسا : ان مبنى الشهادة على المدالة التى هى مظنة الصدق وحصول  
(٢)

الثقة من القول والعبد أهل لذلك فوجب أن تقبل شهادته .

سابعا : ان قولهم أن الرق أثر من آثار الكفر فمنع قبول الشهادة قياسا

على الكافر لا يصح لأنه قياس غير صحيح فان العبد عدل مؤمن تقبل

روايته ويصلى خلفه وتتخذ عنه الفتوى وحصول الأجرين له بخلاف

الكافر فلا يوجد فيه شيء من ذلك فلو منعت شهادة العبد لم يكن  
(٣)

مقبول الرواية والفتوى ولا الصلاة خلفه ولا قائل بذلك .

أما القول بالتفرقة بين الحدود والقصاص وغيرها من الحقوق فلا وجه

له وخلاف العلماء لا أثر له . لأن الرق لا مدخل له في صدق

الشاهد أو عدمه .

---

(١) المغنى لابن قدامة ١٠/١٢٦

(٢) المغنى لابن قدامة ١٠/١٢٦

(٣) الطرق الحكمية لابن القيم ١٦٩

وقد أورد ابن القيم في كتابه اعلام الموقعين اجماع الصحابة على شهادته فقال : " وقد حكى الامام أحمد عن أنس بن مالك اجماع الصحابة على شهادته فقال ما علمت أحدا رد شهادة العبد وهذا أصح من غالب الاجماع التي يدعيها المتأخرون فالشهادة على الشارع بأنه أبطل من شهادة العبد وردها شهادة بلا علم ولم يأمر الله برد شهادة صادق أبدا وإنما أمر بالتثبت في شهادة القاسق " (١)

ويقول ابن حزم في رده على من منع شهادة العبد " أن كل نص فسق قرآن أو سنة في شيء من أحكام الشهادات فكلها شاهدة بصحة قولنا ان لو أراد الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام تخصيص عبد من حر في ذلك لكان مقدور عليه وما كان ربك نسيا " (٢)

----

---

(١) اعلام الموقعين لابن القيم ٩٩/٢

(٢) المحلى لابن حزم ٤١٤/٩

ثالثا : البلبوغ :

من شروط أداء الشهادة أن يكون الشاهد بالغا .

فلا تقبل شهادة الصبي حتى ولو كان مميّزا متمكّنا من تحمل الشهادة

(١) (٢) (٣)

وأدائها والى هذا ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة .

(٤)

وبه قال عمر وعثمان وابن عباس من الصحابة وهو قول مكحول وسفيان

(٥)

(٦)

الثوري وابن شبرمه واسحاق ، ابن راهويه وابي عبيد ، وابن حزم .

---

(١) الهداية مع فتح القدير للمرغيناني ٤٠٠/٧ ، تبين الحقائق للزيلعي

٠٢١٨/٤

(٢) مغنى المحتاج للشربيني ٤٢٧/٤ ، المذهب للشيرازي ٣٢٥/٢

(٣) كشف القناع للبهوتي ٤١١/٦ ، شرح منتهى الايرادات للبهوتي

٥٤٥/٣ ، الكافي لابن قدامة ٥٢١/٤ .

(٤) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ولد سنة ٩٦ هـ قال سفيان

ابن عيينه ما رأيت رجلا أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري وهو

من فقهاء الكوفة توفي سنة ١٦١ هـ . أنظر : طبقات الفقهاء ص ٨٤ ،

تهذيب التهذيب ١١١/٤ .

(٥) هو عبد الله بن أبي شبرمه ولد سنة ٧٢ هـ وتفقه على الشعبي وكان من

فقهاء التابعين في الكوفة ، وكان قاضيا على السواد لأبي جعفر

وامتاز بالحزم والعفة والحقل وكان شاعرا حسن الخلق جوادا توفي

سنة ١٤٤ هـ . أنظر : طبقات الفقهاء ص ٨٤ ، تهذيب التهذيب

ج ٥ ص ٢٥٠

(٦) هو اسحاق بن يعقوب ابن راهويه جمع بين الحديث والفقه والورع ، =



واستدلوا لما ذهبوا اليه بالمنقول والمعقول :

أما المنقول فمن الكتاب والسنة .

أما الكتاب فمما يأتي :-

١ - قوله تعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم " .

ووجه الدلالة من الآية : أن الشهود وصفوا بكونهم رجال

والصبي لا يطلق عليه رجل ولا يدخل في معنى الرجال .

والله سبحانه وتعالى طلب الشهادة من الرجال ولم يطلبها

(٢)

من لم يبلغوا الرجولة بعد فلذلك لا تصح شهادته .

(٣)

٢ - قوله تعالى : " من ترضون من الشهداء " .

والصبي ليس ممن ترضى شهادته فلذلك لا تقبل شهادته .

---

= ولد سنة ١٦١ هـ قال فيه أحمد . اسحاق عندنا امام من الأئمة

المسلمين وما عبر الجراء وأفقه من اسحاق . توفي في نيسابور سنة

٢٣٨ هـ . أنظر طبقات الفقهاء ص ٩٤ ، تهذيب التهذيب ٢١٦/١

(٧) المحلى لابن حزم ٤٢١/٩

---

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٨٣

(٢) المغني لابن قدامة ١٤٥/١٠ ، المحلى لابن حزم ٤٢٢/٩

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(١)

٣ - قوله تعالى : " ومن يكتسبها فإنه آثم قلبه " .

فأخبر الله تعالى أن الشاهد الكاتم لشهادته آثم ، والصبي

(٢)

لا يأثم ، فيدل على أنه ليس بشاهد .

ومن السنة فقولہ صلی اللہ علیہ وسلم :

" رفع القلم عن ثلاث : عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى

(٣)

يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق " .

ووجه الدلالة من الحديث :

أن الصبي لا يكلف بشئ\* ، ومنها أداء الشهادة لأنه مرفوع

عنه القلم .

أما المعقول فمن وجوه :

الأول : أن شهادة الصبي لا تقبل على مثله قياسا على عدم قبولها

(٤)

على من ليس بمثله كالمجنون .

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٢) المغني لابن قدامة ٢٤٥/١٠ ، المحلى لابن حزم ٤٢٢/٩

(٣) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٢٠/١٢ ، سنن ابن ماجه ٦٥٨/١

سنن الدارمي ١٧١/٢ ، مستند أحمد ١٠٠/٦

(٤) المغني لابن قدامة ١٤٥/١٠

الثاني : ان شهادة الصبي لا تقبل في الأموال فكذلك لا يجوز قبولها في الجراح قياسا على الأموال .  
(١)

الثالث : ان الصبي ليس لديه من العقل والدين ما يمنعه من الكذب وعدم الثبوت ، فهو ليس محل للشك بسلامة والحكم على وفقه"  
(٢)

الرابع : أن الصبي لا يقدر على الأداء الا بالحفظ ، والحفظ بالتذكر والتذكر بالتفكر وهو لا يوجد من الصبي عادة .  
(٣)

الخامس : ان شهادة الصبي لو كانت تقبل للزمته الاجابة عند الدعوة للآية الكريمة " ولا يأتى الشهاده اذا ما دعوا " مع أنه لا يلحقه بذلك الاثم الوارد في أداء الشهادة لأنه غير مكلف فلا يلزمه اجماعا .  
(٥)

يقول ابن الصري " وانما أمر الله تعالى باشهاد البالغ لأنه الذى يصح أن يؤدي الآن الشهادة فأما الصغير فيحفظ الشهادة فاذا أداها وهو رجل جازت ولا خلاف فيه " .  
(٦)

---

(١) المفتى لابن قدامه ١٤٥/١٠

(٢) الأم للشافعي ٤٧/٧ - ٤٨ ، المفتى لابن قدامه ١٤٥/١٠

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٢٧/٩

(٤) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٥) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٢٧/٩

(٦) أحكام القرآن ٢٥٢/١

(١) <sup>والسن</sup> وذهب المالكية : الى قبول شهادة الصبيان في الجراح <sup>وهي رواية</sup>  
-----  
(٢) عن الامام أحمد .

واستدلوا لذلك بأن الصبيان مندوبون لتململ الرمي والمصارعة  
والمبارزة وركوب الخيل والسباحة وما شاكلها من الأمور التي تساعد هم  
على القيام بالواجبات المناطة بهم . وغالبا ما يكونوا في معزل عن  
الكبار .

وفي <sup>لعمري</sup> الكثير من الأحيان تحصل بينهم مشاجرات ومخاصمات  
قد تصل الى حد الجنايه وحفاظا لحقوق الآخرين وعدم اضرار  
الدماء اجيز قبول شهادة الصبيان لضرورة اثبات الحقوق .  
(٣)

ولكن المالكية عند اجازتهم لشهادة الصبيان لم يطلقوها  
بل وضعوا لها شروط معينة وهي كما يأتي :-

- ١ - أن تكون شهادة الصبيان في قتل أو جرح لا في مال .
- وذلك لعدم الضرورة في شهادتهم على المال لا مكان أن  
يشهد عليه رجال .

- 
- (١) الخرشي على مختصر خليل ١٩٦/٧ ، الكافي المالكي للقرطبي ٩٠/٣
  - (٢) المنشي لابن قدامة ١٤٤/١٠ .
  - (٣) الخرشي على مختصر خليل ١٩٦/٧ .

- ٢ - أن يكون الشاهد حرا مسلما .
- ٣ - أن يكون الشاهد مميزا فلا تقبل شهادة الصبي غير المميز لأنه لا يضبط ما يقوله فلا تصح شهادته .
- ٤ - أن يكون ذكرا فلا تقبل شهادة الاناث من الصبيان مهما كثرن .
- ٥ - أن يكون الشاهد أكثر من واحد فلا تقبل شهادة صبي على انفراد .
- ٦ - أن لا يكون بين الشاهد والمشهود عليه عداوة سواء كانت العداوة بين الصبيان أنفسهم أو بين آبائهم .
- ٧ - أن لا يكون بين الشاهد والمشهود عليه قرابة والظاهر أن القرابة مطلقه فتشمل العم والخال .
- ٨ - أن يتفق الصبيان في شهادتهم على قول واحد - كان يتفق جماعة منهم على أن فلان جرح فلان مثلا أما لو قال البعض منهم فلان جرح فلان والبعض الآخر قال بل جرحه فلان فلا تقبل شهادتهم جميعا .
- ٩ - ألا يتفرق الصبيان بعد الحادث لأن في تفرقهم مظننة تعليمهم ممن له مصلحة في ذلك . الا اذا شهد عليهم عدول قبل تفرقهم ثم تفرقوا بعد ذلك فلا يضر هذا التفرق .
- ١٠ - أن لا يعرض الحادثة التي وقعت كبير وهذا اللفظ عام يشمل الذكر والأنثى العدل والفاسق والمسلم والكافر لان في حضورهم مظنة تلقينهم .

١١ - أن تكون شهادتهم لصبي على صبي فلا تقبل شهادتهم

لكبير ولا على كبير .

١٢ - ألا يكون الصبيان الذين يريدون الشهادة معروفين بالكذب

لأن من كان طبعه الكذب لا يعد صادقا . (١)

فإذا شهد الصبيان بعد توافر الشروط فيهم قبلت شهادتهم

ولا يضر رجوعهم عن تلك الشهادة ما دونهما يعتبر .

وانما العبرة بما شهدوا به أولا سواء كان الرجوع قبل الحكم

أو بعد الحكم . أما لو تأخر الحكم الى بلوغهم وعدلوا قبل .

وأيا فان تجريح غيرهم لهم أو تجريحهم من بعضهم لا يضر

لعدم تكليفهم الذي هو رأس أوصاف العدالة . (٢)

وقد قال بقبول شهادة الصبيان على بن أبي طالب حيث قال :

" شهادة الصبي على الصبي جائزة وشهادة العبد على العبد جائزة " .

وقال معاوية " شهادة الصبيان على الصبيان جائزة ما لم

يدخلوا البيوت فيعلموا " وعن علي مثله أيضا .

---

(١) الخرشى ١٩٦/٧ - ١٩٧ - ١٩٨ .

(٢) الخرشى ١٩٨/٧ .

وصح عن ابن الزبير أنه قال " إذا عجز بهم عند المصيبة جازت

شهادتهم " قال ابن أبي مليكة فأخذ القضاء بقول ابن الزبير ،

وقال ابن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن

الشعبي عن مسروق " أن ستة غلمان ذهبوا يسبحون ففرق أحد هم فشهد

ثلاثة على اثنين : انهما أفرقاه وشهد اثنان على ثلاثة أنهم أغرقوه

فقضى على بن أبي طالب على الثلاثة بخمس الدية وعلى الاثنين بثلاثة أخماسها "

وقال أبو الزناد " السنه أن يؤخذ في شهادة الصبيان بقولهم في

الجراح مع ايمان المدعى . "

قال ابن الزبير " هم أحرى اذا سئلوا عما رأوا أن يشهدوا " .

( ١ )

قال ابن مليكة : ما رأيت القضاء أخذوا الا بقول ابن الزبير .

وهناك رواية ثالثة عن الامام أحمد يقول شهادة الصبي اذا كان ابن

عشر قال ابن حامد : فعلى هذه الرواية تقبل شهادة تهم في غير الحدود

( ٢ )

والقصاص كالحبيد .

---

( ١ ) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٧٠ - ١٧١

( ٢ ) المصنف لابن قدامة ٢٤٤ / ١٠

### الراجع

الراجع عندى أن شهادة الصبيان جائزة بالشروط التى ذكرتها  
المالكية للضرورة الى ذلك اذ قد تحصل بينهم مشاجرات قد تصل الى  
حد الجنايه على النفس أو الاطراف . وحتى لا تضيع حقوقهم وتحفظ  
دعائهم فان القول بقبول شهادتهم هو الصواب فى نظــــرى ،  
والله أعلم .

-----



### علامات البلوغ

بعد أن عرفنا أقوال الفقهاء في شهادة غير البالغ يجد ربنا  
أن نذكر العلامات التي يعرف بها البلوغ .

والعلماء في تحديد البلوغ اعتمدوا على عدة علامات وضوابط  
منها المنى والانبثات بالنسبه للذكر .

وبالنسبة للأنثى الحيض والحبل على اختلاف في ذلك فيما بينهم  
وان لم يوجد شيء فبالسن واختلفوا أيضا في تحديد السن ،

فذهب أبو حنيفة الى أن الغلام إذا أتم ثمانى عشرة عد بالغا  
وإذا أتمت الأنثى سبع عشرة سنة عدة بالغه . (١)

ونذهب أبو يوسف ومحمد من الحنفية وهو قول الشافعية والحنابلة  
وقول عند المالكية ورواية عن أبي حنيفة . (٢) (٣)  
(٤) (٥)

الى أن الصبي ذكرًا كان أو أنثى متى أتم خمسة عشر سنة عد بالغًا

---

(١) الهداية على فتح القدير للمرفعيانى ٢٧٠/٩

(٢) المذهب للشيرازى ٣٣٧/١ ، الروضة ١٧٨/٤

(٣) المغنى لابن قدامة ٣٤٦/٤ ، كشاف القناع للمهوتى ٤٣٢/٣

(٤) الخرشى على مختصر خليل ٢٩١/٥ ، مواهب الجليل للحطاب ٥٩/٥

(٥) الهداية مع فتح القدير للبابرى ٢٧٠/٩

والمشهور عند المالكية أن الصبي يعد بالفا اذا أتم ثمانى عشرة سنة . (١)

ويقول ابن حزم أن الصبي اذا أتم تسع عشرة سنة عد بالفا ،  
(٣) (٤)  
وهى رواية عند أبي حنيفة فى الذكر .

----

---

(١) الخرشى ٢٩١/٥ ، مواهب الجليل للحطاب ٥٩/٥

(٢) الصلى لابن حزم ١١٥/١

(٣) هو النعمان بن ثابت بن زوطى ولد سنة ٨٠ هـ فى الكوفة وتلقب منذ

على حماد وكان ينوب عنه فى مجلسه اذا غاب ، وسمع عطاء بن أبى

رياح وناظما مولى ابن عمر وهشام بن عروة وغيرهم وكان صالحا عابدا

كثير الصمت . توفى ١٥٠ هـ ودفن فى بغداد وقبره فيها مشهور .

أنظر فهرست ابن القيم ص ٢٨٤ ، الفتح المبين ١٠١/١ تهذيب

الأسماء واللغات ٢١٦/٢

(٤) الهداية مع فتح القدير للبايرى ٢٧٠/٩

رابعاً - البصير :

يشترط في الشاهد أن يرى ما يشهد به فان كان أعمى فقد  
اختلف الفقهاء في قبول شهادته سأذكره عند كل مذهب على حده .

فالحنفية : اختلفوا في شهادة الأعمى كما يلي : -

- ١ - ذهب أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله تعالى - الى عدم قبول  
شهادة الأعمى مطلقاً لأن أداء الشهادة يحتاج الى أن يشهد  
الشاهد الى المشهود له والمشهود عليه ، وان كان أعمى فانه  
لا يميز الا بالنخمة وفي تمييزه شبهه يمكن التحرز عنها بجنس  
الشهود فلم تكن هناك ضرورة لشهادة الأعمى بخلاف وطء الأعمى  
زوجته وأمه فانه لا يمكن التحرز عنه بجنس النساء فاهدرت الشبهة (لضرورة)  
المرور فما للحرج عنه . (٢) وهما أيضاً لا يقبلان شهادة من كان أعمى  
وقت أداء الشهادة ولو كان بصيراً وقت تحمل الشهادة بل أنهما  
يردان شهادة البصير الذي عمى بعد أداء الشهادة وقبل القضاء\*  
لأنهما يشترطان الأهلية في الشاهد وقت القضاء لتكون شهادته حجة .

---

(١) تبين الحقائق للزيلعي ٢١٧/٤ ، ٢١٨ ، بدائع الصنائع للكاساني

٤٠٢٧/٩ ، البحر الرائق لابن نجيم ٧٧/٧ .

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ٢١٨/٤

٢ - ذهب أبو يوسف من الحنفية الى التفريق بين ان كان بصيرا وقت  
التحمل أو كان أعمى فإذا كان بصيرا وقت التحمل أعمى عند  
الأداء قبلت شهادته إذا كان يحرف الخصوم بأسمائهم وأنسابهم  
لأن اشتراط البصر ليس لعينه بل لحصول العلم بالمشهود به وهذا  
يحصل إذا كان بصيرا وقت التحمل .

٣ - وذهب زفر الى جواز شهادة الأعمى فيما يجرى فيه السماع لأنسه  
يساوى البصير في السماع ولا خلل في سماعه .

(٤)  
وذهب المالكية : الى قبول شهادة الأعمى في الأقوال مطلقا إذا  
كان المشهود عليه لازمه كثيرا حتى يقطع بأن ما سمعه صوت فلان .

(١) هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الأنصارى كان فقيها مجتهدا ولد  
بالكوفة سنة ١١٣ هـ سكن بغداد وتولى القضاء في عهد الخليفة  
المهدي ثم ولاية الهادي ثم هارون الرشيد وكان له عند هارون منزلة  
رفيعة فجملة قاضي القضاء وهو أول من لقب بهذا اللقب توفي سنة  
١٨٢ هـ ، أنظر الفتح المبين ١/ ١٠٩ ، طبقات الفقهاء ص ١١٣ ، الفوائد  
البيهية ص ٢٢٥ .

(٢) بدائع الصنائع للكاظمي ٩/ ٤٠٢٨ ، تبين الحقائق ٤/ ٢٧ ، البحر  
الرائق لابن نجيم ٧٧/ ٧

(٣) هو زفر بن الهذيل بن قيس الحنزي التميمي فقيه كبير من أصحاب الامام  
أبي حنيفة كان أبو حنيفة يبجله ويمثله ويقول فيه هو أقيس أصحابي وهو  
امام البصرة وقاضيهما مات بها سنة ١١٠ هـ . أنظر الاعلام ٣/ ٧٨ ، =

وسواء\* تحمل الشهادة قبل المص أم بعده ، ما دام فطنا لا تشتبه  
عليه الأصوات ويتيقن المشهود له والمشهود عليه فان شك في شيء\*  
من ذلك لم تجز .

ودليل المالكية على ذلك أن الصحابة كانوا يسألون أزواج النبي صلى  
الله عليه وسلم من المسائل ويعملون على قولهن ولا يسمعون منهن  
غير الأصوات وقال النبي صلى الله عليه وسلم أن بلالا ينادى بليسل  
فكلموا واشربوا حتى تسمعوا نداء\* ابن أم مكتوم\* فأمر النبي صلى الله  
عليه وسلم بالامساك عند ندائه ولا يعلم ذلك الا بصوته . (١)

وفي ذلك يقول القرطبي " مذهب مالك في شهادة الأعشى على الصوت  
جائزة في الطلاق وغيره اذا عرف الصوت قال ابن قاسم قلت لمالك  
فالرجل يسمع جاره من وراء الحائط ولا يراه ، يسمعه يطلق امرأته  
فيشهد عليه وقد عرف الصوت ؟

قال : قال مالك : شهادته جائزة وقال : ذلك على بن أبي طالب  
والقاسم بن محمد وشريح الكندي والشعبي وعطاء\* بن أبي رباح ويحيى  
ابن سعد وربيعة وابراهيم النخعي ومالك والليث " . (٢)

= الجواهر المضيه ٣٤٣/١ ، ٥٣٤/٢ ، الفوائد البهيه ص ٧٥ .  
(٤) شرح فتح القدير لابن الهمام ٣٩٧/٧ ، تبين الحقائق للزيلعي ٢١٧/٤  
(٥) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ١٦٧/٤ ، مواهب الجليل للحطاب  
١٥٤/٦ ، بلغة السالك للصاوي ٣٤٩/٢ .

(١) تبصرة الحكام لابن فرحون ٨٠/٢ - ٨١

(٢) الجامع للقرطبي ٣٩٠/٣ - ٣٩١

أما شهادة الأعمى في المراثيات فلا تقبل الا أن يكون قد تحملها

(١)

بصيرا ثم عسى وهو يتيقن عين المشهود له أو يعرفه باسمه ونسبه .

ونذهب الشافعية : الى جواز شهادة الأعمى فيما يشهد بالاستفاضه

كالنسب والموت لأن طريق العلم به السماع والأعمى كالبصير في السماع .

وأما في الأفعال كالقتل والسرقة فلا تقبل لأن طريق العلم بهما

البصر .

وأما الأقوال كالأقرار والنكاح والطلاق فلا تقبل شهادة الأعمى فسي

هذه الأمور كلها اذا كان المشهود عليه خارجا عن يده لأن شهادته ستقوم

على العلم بالصوت وعده والصوت يشبه الصوت . أما اذا كان المشهود عليه

في يده كرجل أقر ويد الأعمى على رأسه فشهد وهو في يده لم يفارقه فتقبل

الشهادة لأنها عن علم ويقين وكذلك اذا تحمل الشهادة وهو بصير ثم عسى

وكان يحرف الخصوم بالاسم والنسب .

---

(١) مواهب الجليل للحطاب ١٥٤/٦

(٢) أسن المطالب الأنصاري ٣٦٤/٤ - ٣٦٥ ، مغني المحتاج للشربيني

٤٤٦/٤ ، المهذب للشيرازي ٣٣٦/٢ - ٣٣٧



قد يكون ممن ألفه الأعمى وعرف صوته يقينا فيجب قبول شهادته  
(١)  
فيما تيقنه .

أما شهادته في الأفعال فلا تصح لان مدركها الرؤية وهي غير ممكنة  
من الأعمى . (٢)

ونذهب الظاهرية الى قبول شهادة الأعمى مطلقا وأنها كشهادة  
الصحيح سواء كانت الشهادة في الأقوال أو الأفعال أو فيما تحمله قبل  
العمى أو بعده .

ويقول <sup>ابن</sup> أفي رده على من يقول أن الأصوات تشبهه " بأن الصور - أيضا -  
تشبهه وما يجوز لمبصر ولا أعمى أن يشهد الا بما يوقن ولا يشك فيه . وأن  
الأعمى لو لم يقطع بصحة اليقين على من يكلمه لما حل له أن يظلم امرأته  
ان لعلها أجنبية ولا يعطى أحدا <sup>عليه</sup> ديناً ان لعله غيره ولا أن يبيع من أحد  
ولا أن يشتري ، وأن الله أمر بقبول البينة ولم يشترط أعمى من مبصر وما  
كان ربه نسيا . (٣)

(٣)  
وقد قبل الناس كلام أمهات المؤمنين من خلف الحجاب .

---

(١) المغني لابن قدامة ١٧٠/١٠ - ١٧١ ، الحدة شرح الحدة ص

(٢) المغني لابن قدامة ١٧١/١٠

(٣) المغني لابن حزم ٤٣٤/٩



مما سبق يتضح لنا أن أقوال العلماء في شهادة الأعمى قد تعددت  
فأبو حنيفة ومحمد يمنعان شهادة الأعمى مطلقا سواء تحملها قبل العمى أو  
بعده .

والشافعية وأبو يوسف يجيزون شهادة الأعمى إذا تحملها قبل العمى  
ويمنعونها بعد العمى .

والمالكية والحنابلة يجيزون شهادة الأعمى مطلقا متى تيقن الصوت  
فيما كان طريقه السماع .

والظاهرية يجيزون شهادة الأعمى ويجعلونها كشهادة الصحيح  
من غير فرق بين الأقوال والأفعال .

.....

### الراجح

الراجح عندى من هذه الأقوال هو القول القائل بجواز شهادة الأعمى متى تيقن الصوت وعرف صاحبه وذلك فيما طريقة السماع لأنه استطاع أن يضبط الشهادة ويؤيد بها كما يؤيد بها البصير .

ولو لم تقبل شهادته فى هذه الأمور لأدى ذلك لضياع الحقوق فلربما لا يوجد سواه وهذا مخالف لسماحة الشريعة وسعيتها .

أما ما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد من منع شهادة الأعمى مطلقا فيقال لهم ان الآيات الواردة فى الشهادة تدل على قبول شهادة الأعمى كقوليه ( ١ ) تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم " وقوله تعالى " واشهدوا ذوى عدل منكم " . والأعمى من رجالنا المدول الذين يؤخذ بقولهم .

أما قولهم ان الأعمى لا يميز الا بالنخمة وفى تمييزه شبهه يقال لهم كما تحصل الشبهة فى الأصوات كذلك تحصل فى الصور . والأعمى لا فرق بينه وبين البصير فيما طريقة السماع بل من الأكفاء من لهم القدرة على حفظ ومعرفة الأشخاص من أول وهله .

وما ذهب إليه الشافعية من عدم قبول شهادة الأعمى فى الأقوال لاشتباه

---

( ١ ) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

( ٢ ) سورة الطلاق آية رقم ٢

الأصوات يرد عليه بما ردنا على الحنفية .

أما ما استدل به الظاهرية فلا يصح لأن شهادته في الأفعال شبيهة

تسقط الشهادة .

وانما أجزله التعامل مع غيره ووطء امرأته للضرورة ولا ضرورة في

الشهادة فقد يشهد غيره .

وبهذا يظهر رجحان ما اخترناه . والله أعلم بالصواب .

-----

خامسا : التطسيق :

اللسان هو آلة التعبير التي يستطيع به أن يعبر الانسان عما يدور في خلجات نفسه ويستطيع أن يفهم غيره ما يريد أن يقوله وهذه الميزة أعطاها الله الانسان دون غيره من سائر المخلوقات . ومن فقد هذه النعمة من بني البشر يقال له أخرس لأنه لا يقدر على الكلام وبالتالي لا يستطيع أن يفهم غيره عما يدور في نفسه وعما شاهده أو عاينه الا بالاشارة لانها الوسيلة الوحيدة التي يستطيع أن يستخدمها .

وقد اختلف الفقهاء وهمهم الله تعالى في قبول شهادة الأخرس .

على قولين : -

( ١ )

القول الأول : ان شهادة الأخرس لا تقبل والى هذا ذهب الحنفية

والحنابلة والشافعية في قولهم واستدلوا لما ذهبوا اليه بأن مراعاة لفظ ( ٢ ) ( ٣ ) رحمه

أشهد شرط في صحة أداء الشهادة والأخرس لا عبارة له أصلا . فلا تصح

شهادته لأنها غير ممكنة منه الا عن طريق الاشارة واشارته لا يحصل

---

( ١ ) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٢٨/٩ ، المبسوط للسرخسي ١٣٠/١٦ ،

البحر الرائق لابن نجيم ٧٧/٧ .

( ٢ ) المغني لابن قدامة ١٧٢-١٧١/١٠ ، الاقناع للمقوسى ٤٣٦/٤ ،

كشف القناع للبهوتي ٤١١/٦ ، المبدع لابن مفلح ٢١٣/١٠

( ٣ ) المذهب للشيرازي ٣٢٥/٢

بها اليقين فلا يعترف مراده ومقصوده فتكون في شهادته  
شبهة قوية ان أن اشارته ظنيه وغير مفهومه ويحتمل فهمنا لها خطأ  
والصواب فيكون في شهادته تهمه يمكن التحرز عنها بغيره مسن  
الناطقين ، وليست اشارته أقوى من عبارة الناطق ولو أداها بفسير  
لفظ " أشهد " فلا تصح عند أكثر الفقهاء ، هذا اذا أداها  
بإشارته أما اذا أداها بكتابتها فأنها تقبل منه ان لا فرق بين كتابته  
(١) وكتابة الناطق في حصول العلم .

القول الثاني : أن شهادة الآخر من مقبولة اذا فهمت اشارته *أرغمهم*  
والى هذا ذهب المالكية والشافعية في قول وابن المنذر .  
(٢) (٣) (٤)

واستدلوا لذلك بالمنقول والمقبول :

أما المنقول فما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت :  
" صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته - وهو شاك - جالسا  
وصلى وراءه قوم قياما فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال :

- 
- (١) الاقناع للمقدسي ٤٣٦/٤  
(٢) الخرشى على مختصر خليل ١٧٩/٧ ، أسهل المدارك للكشناوى  
٢١٦/٣ - ٢١٧ ، حاشية الدسوقي ١٦٨/٤ ، التاج والاكلیل  
على المواهب ١٥٩/٦  
(٣) المهذب للشيرازي ٣٢٥/٢  
(٤) المغنى لابن قدامة ١٧٢/١٠

(١)

انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا " .

ووجه الاستدلال من الحديث :

-----

ان هذا عمل من النبي صلى الله عليه وسلم بالاشارة وفي حكم

(٢)

شرعي .

أما المقول : فان اشارته معتبره في طلاقه ونكاحه وظهره

(٣)

وايلاؤه فتمتبر كذلك في شهادته لأنها تقوم مقام نطقه .

.....

---

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري ١٠٨/٣

(٢) المغني لابن قدامة ١٧٢/١٠

(٣) المذهب للشيرازي ٣٢٥/٢ ، المغني لابن قدامة ١٧٢/١٠

( الراجع )

الراجع عندى والله أعلم أن شهادة الأخرس لا تقبل الا عن طريق  
الكتابة لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول .  
ويرد على القائلين بقبول شهادة الأخرس بما يأتى : -

أولا : أن عمل النبی صلى الله عليه وسلم بالاشارة للناس فى الصلاة لا يحتبر  
دليلا لقبول شهادة الأخرس فان النبی صلى الله عليه وسلم كسان  
قادرا على الكلام وانما عمل بالاشارة لكونه فى صلاة والكلام فى الصلاة  
يطلبها .

وأیضا فلو شهد الناطق بالایمان والاشارة لم یصح اجماعا

فعلم أن الشهادة مفارقة لغيرها من الاحكام .

ثانيا : أن قبول اشارة الأخرس فى طلاقه ونكاحه انما هو للضرورة لكونها  
الوسيلة الوحيدة التى یثبت بها حقوقه ، أما الشهادة فلا ضرر فيها  
ان یمكن أن يستعاض بغيره من الشهود . ( ١ )

---

( ١ ) المغنی لابن قدامة ١٠ / ١٧٢

سادسا : السمع :

السمع من الحواس التي يستطيع بها الانسان أن يصفى لما يدور  
حوله من أقوال واعتراقات حتى يستطيع أن يؤدبها متى طلبت منه وإذا فقد  
الانسان هذه الحاسة فلا يستطيع أن يسمع ما يقال بل يرى حركات من  
غير ألفاظ .

ولهذا فان شهادته لا تقبل في الأقوال ، لأن الشهادة مبنية على  
اليقين . وشهادته هنا لا تحتل اليقين الا اذا تحمل الشهادة قبل  
الضم فانها تقبل ما دام قد تحملها وهو سليم . أما الأفعال فان شهادته  
مقبولة كشهادة الصحيح اذا لا فرق بينه وبين الصحيح ما دام أنه يستطيع  
أن يرى ويؤدى الشهادة حسب ما يراه . (١)

----

---

(١) أسهل المدارك للكشناوى ٢١٧/٣ ، حاشية الدسوقي مع الشرح

الكبير ١٦٧/٤ ، مغنى المحتاج للشرع ٤٤٦/٤ ، المغنى

لابن قدامة ١٧١/١٠ من الإشارات ٥٥٠ - ٥٥٤



سابعاً : الحفظ وعدم الغفلة :

يشترط في الشاهد لكي تكون شهادته مقبولة وصالحه لاثبات الحقوق أن يكون قادراً على حفظ شهادته وضبطها لأن الشهادة مبنية على اليقين كما قال صلى الله عليه وسلم :

" إذا علمت مثل الشمس فاشهد ولا فزع " . (١)

فالحديث أفاد وجوب تيقن الشاهد من شهادته وعدم الشك فيها كما ترى الشمس في وضوح النهار .

(٢)

ولهذا لا تقبل شهادة من عرف بكثرة غلظه وغلته لأنه لا يوثق بقوله فربما شهد على غير من استشهد عليه أو لغير من شهد له أو بخير ما استشهد به ، وربما استزله الخصم بخير شهادته فلا تحصل الثقة بقوله .

والشهادة يترتب عليها أحكام شرعية فلهذا لا تجوز شهادته .

لكن لا يمنع من الشهادة وجود غلط نادر أو غفلة نادرة لأنه لا يمكن أن يسلم من هذا أحد من الناس وقد سها رسول هذه الأمة

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٣٦٥/٧ ، البحر الرائق ٧/٢٨ ، بلغة السالك للصاوي ٣٥٠/٢ ، التاج والكيل على المواهب للمواق ١٥٤/٦ ، أسهل المدارك للكشناوي ٢١٣/٣ ، المذهب للشيرازي ٣٢٥/٢ ، روضة الطالبين للنووي ٢٤١/١١ ، المغني لابن قدامة ١٧٠/١٠ ، كشف القناع للبهوتي ٤١٢/٦ ، الكافي لابن قدامة ٥٢١/٤

محمد صلى الله عليه وسلم فكيف بغيره ، وأيضا لو منع ذلك لانسد باب  
الشهادة . ولما أستطعنا أن نجد أحد يشهد . والشهادة أمر  
ضروري في توثيق سائر الحقوق لذلك منع من كثرة غلطه وغفلته دون من  
ندرمه ذلك .

ويؤثر عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة أنه كان يجيز شهادة  
المغفل ولا يجيز تعديله لأن التمديل يحتاج إلى الرأي والتدبير والمغفل  
لا يستقصى في ذلك .

بينما كان محمد بن الحسن يرد شهادة الصوام القوام المغفلس  
(١)  
ويقول أنه شر من الفاسق في الشهادة .

---

(١) البحر الرائق لابن نجيم ٧٨/٧

### ثامنا : العدالة :

يشترط الفقهاء في الشاهد أن يكون عدلا حتى تكون شهادته صالحة

لأشبات الحقوق .

والدليل على اشتراط العدالة ما جاء في الكتاب والسنة .

أما الكتاب فمنه ما يأتي :-

( ١ )

١ - قوله تعالى " واشهدوا نؤى عدل منكم " .

( ٢ )

٢ - قوله تعالى " ممن ترضون من الشهداء " والشاهد الذى ترضى

شهادته هو العدل .

ومن السنة : ما روى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " لا تجوز

( ٤ )

( ٣ )

شهادة خائن ولا خائنه ولا نى غمر على أخيه ولا ظنين فى قرابة ولا " ( ٤ )

ووجه الدلالة من الحديث :

أن غير العدل لا يؤمن بجانبه وليس له تقوى تردعه عن ارتكاب محظورات

الدين التى منها الكذب فلا يؤمن أن يشهد زورا فلا تحصل غلبة الظن بصدق

( ٥ )

غيره فلا تقبل شهادته .

( ١ ) سورة الطلاق آية رقم ٢

( ٢ ) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

( ٣ ) الفجر - بكسر الخين - الحق . راجع المصباح المنير للفيومى ١٠٦/٢

( ٤ ) سنن الترمذى ٣٧٤/٣ ، وقال لا يصح عندنا اسناد .، سنن ابن ماجه

٧٩٢/٢ ، تلخيص الحبير لابن حجر ١٩٨/٤ ، وقال ان سنده قوى

عند أبي داود .

( ٥ ) سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعانى ١٢٨/٤

وإذا عرفنا أن العدالة شرط في الشاهد فمن هو العدل وما هو

#### العدالة ؟

للجواب على هذا نقول :

العدل في اللغة : ضد الجور يقال ( عدل ) عليه في القضية من

باب ضرب فهو ( عادل ) .

ويقال رجل ( عدل ) أى رضا ومقنع في الشهادة . وهو في الأصل

(١) مصدر .

والعدالة والعدوله والمعدلة والمعدلة كله : العدل .

وتعديل الشهود : أن تقول انهم عدول .

وعدل الحكم : اقامه . وعدل الرجل : زكاه

والمعدله والمعدله : المنزكون . (٢)

وفي الاصطلاح الشرعى : اختلف في تعريفه الفقهاء وسندكره عند

كل مذهب على حده حتى تسهل معرفته : -

فصرفه الحنفية : بعدة تعريفات منها ما يأتى : -

---

(١) مفتار الصحاح للرازي ص ٤١٢

(٢) لسان العرب لابن منظور ٤٣١/١١

١ - " من لم يطمئن عليه في بطن ولا فرج " . (١)

لأن أكثر الفساد والشر من هذين العضوين فمن كان مأكله ومشربه

حلالا حافظا لنفسه من المحرمات متصفا بالاستقامة . فهو العدل .

(٢)

٢ - " من لم يعرف عليه جريمة في دينه " .

فمن حافظ على واجباته الدينية وابتعد عما حرمه الله تعالى فهو العدل .

(٣)

٣ - وقيل " من غلبت حسناته سيئاته فهو العدل " .

لأن الانسان لا يخلو من ذنب فكأن المدار على غلبة الحسنات والسيئات .

٤ - وقيل " أن يكون مجتنباً للكبائر ولا يكون مصراً على الصغائر ويكون

(٤)

صلاحه أكثر من فساد وصوابه أكثر من خطئه .

وعرفها المالكية بعدة تعريفات منها :

١ - قال ابن الحاجب " هي المحافظة الدينية على اجتناب الكبائر وتوقي

(٥)

الصغائر وأداء الأمانة وحسن المعاملة " .

---

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٢٨/٩

(٢) نفس المرجع .

(٣) نفس المرجع .

(٤) حاشية ابن عابدين مع الدر المختار ٣٧٢/٤ ، بدائع الصنائع للكاساني

٤٠٢٨/٩

(٥) مواهب الجليل للحطاب ١٥١/٦ ، التاج والاكلیل على المواهب للمواق

٠١٥٠/٦

٢ - ويقول ابن شاس " ليست المدالة ان يحصى الرجل الطاعة حسنى  
لا يشوبها معصية ان ذلك متعذرا لا يقدر عليه الا الاوليا والصديقون ،  
ولكن من كانت الطاعة أكثر حاله وأغلبها عليه وهو مجتنب للكبائر محافظا  
على ترك الصفات فهو المدل " . ( ١ )

وعرفها الشافعية : -

بأنها " اجتناب الكبائر وعدم الاصرار على الصفات " .  
فمن اجتنب الكبائر والصفات فهو المدل ، ومن تجنب الكبائر وارتكب  
الصفات وكان ذلك نادرا من أفعاله لم يفسق ولم ترد شهادته .  
أما من اجتنب الكبائر وأصر على الصفات فلا يعتبر عدلا لان من  
استجاز الاكثار من الصفات واستهان بها استجاز أن يشهد بالزور  
فالحكم مطلق على الخالف من أفعاله . ( ٢ )

وعرفها الحنابلة :

بأنها استواء حال الشخص في دينه واعتدال أقواله وأفعاله والمعتبر  
لها شيطان " .

---

( ١ ) التاج والأكليل على المواهب للموافق ١٥٠ / ٦

( ٢ ) معنى المحتاج للشربيني ٤٢٧ / ٤ ، أسنى المطالب للأنصاري ٣٣٩ / ٤ ،

المهذب للشيرازي ٢٥٠ / ٢ ، السراج الوهاج للفرماوي ص ٦٠٣

أولهما : الصالح في الدين :

ويكون بأداء الفرائض بسنتها الراتبه واجتناب المحارم فلا يرتكب كبيرة ولا يد من على صغيره .

(١)

لأن من أدى الفرائض واجتنب المحارم عد صالحا عرفا فكذا شرعا .

وثانيهما : استعمال المروءة :

وهو الاتيان بما يجله ويزينه وترك ما يذسه ويشينه عادة .

(٢)

وذلك لأن من فقد هما فقد اتصف بالدناءة والسقاطه فلا تحصل الثقة بكلامه .

(٣)

وعرته الظاهرية بقولهم " هو من لم تعرف عليه كبره ولا مجاهر بصغيره " .

-----

---

(١) الاقناع للمقدسي ٤/٤٣٧ ، كشف القناع للبهوتي ٦/٤١٣

(٢) الاقناع للمقدسي ٤/٤٣٨ ، كشف القناع للبهوتي ٦/٤١٦

(٣) المحلى لابن حزم ٩/٣٩٣

### المقارنة بين التعاريف

ومن خلال النظر في تعاريف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - للعدالة نجد أنه لا يخرج عن مسمى العدالة من ارتكب صفائر الذنوب ولم يصر عليها لأنه قل من أن يسلم من ذلك أحد من البشر إلا من عصمه الله من الأنبياء والصدقيين .

والفراش (١)

وفي ذلك يقول الله تعالى : " الذين يجتنبون كبائر الاثم الا اللوم " واللم صفائر الذنوب لأنه لا يمكن أن يتحرز من ذلك أحد .

أما من ارتكب كبيره فقد اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على خروجه من مسمى العدالة ولا تقبل له شهادة . لانه بارتكابه للكبيرة خالف أوامر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودل على جرأته على تعدى حدود الله فاحتمال الكذب في كلامه وارد فلا تقبل شهادته .

ولما كانت الكبائر كثيرة ومتعدده وليس هناك من نص يجمعها .

نذكر

اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في تعريفها فذكرها عند كل من

فصرفها الحنفية . بعدة تعريفات منها ما يأتي : -

(٢) ١ - ما فيه حد في كتاب الله عز وجل فهو كبيره وما لا حد فيه فهو صغير .

---

(١) سورة النجم آية رقم ٣٢

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٢٨/٩



وقريب منه قول بعضهم " ما يوجب الحد فهو كبيره وما لا يوجب فيه فهو صغيره " .  
(١)

ويمتري على هذين التمرين بما يأتي : -

أ - يمتري على التمرين الأول : بأن بعض الحدود ليس فيها نص

قرآني وإنما شرعت بالسنة النبوية وذلك كحد شرب الخمر وأكل الزنا

فإنها كبيرة ولا حد فيها من القرآن .

ويجاب على هذا الاعتراض بأن ما ثبت بالسنة المطهرة فهو كالثابت

بالقرآن ولا فرق لقوله تعالى " وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه

(٢)

فانتهاوا " .

ب - يمتري على التمرين الثاني : بأن هناك أمور كبيرة ولا يجب على

مرتكبها حد كأكل الربا فإنه كبيرة ولا حد فيه وكذلك عقوق الوالد يسر

والفرار من الزحف .

٢ - قال بعضهم " ما جاء بمقرونا بوعيد فهو كبيره " نحو قتل النفس المحرمة  
(٣)

وقذف المحصنات والزنا والربا وأكل مال اليتيم والفرار من الزحف .

---

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٢٩/٩

(٢) سورة العنكبوت آية رقم ٧

(٣) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٢٩/٩

تعريف الشافعية :

عرفها الشافعية بمعدة تعاريف نذكر منها ما يأتي : -

١ - قال جماعة منهم الكبيره " بالحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب أو سنة " .  
(١)

٢ - قال بعضهم ان الكبيره " هي المعصية الموجهة للحدود " .  
(٢)

ويحترض عليه : بأن هناك من الكبائر التي تعتبر معصية ولا حد فيها كآكل مال اليتيم وشهادة الزور فهي كبائر ولا حد فيها .  
(٣)

٣ - وقال بعضهم الكبيره هي كل جريمة تؤذن بقلّة اكتراث مرتكبها بالدين " .  
(٤)

ويحترض عليه : بأنه يشمل صفائر الخسه كالنظر المحرم وكذب لا حد فيه .  
والذي يترجح عندي من هذه التعاريف هو التعريف الأول لشموله لجميع الكبائر بما فيها من وعيد شديد سواء كان ذلك بنص القرآن أو السنة المطهرة وبذلك يشمل أكل الربا وأموال اليتامى التي هي من الكبائر ولا حد فيها .

---

(١) أسنى المطالب للأنصاري ٣٤٠/٤

(٢) أسنى المطالب للأنصاري ٣٤٢/٤

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع .

### تعريف الحنابلة :

عرف الحنابلة الكبيرة بأنها " ما فيه حد في الدنيا ووعد في الآخرة " . وزاد <sup>(١)</sup> أحمد أو غضب أو لعنه أو نفى إيمان . <sup>(٢)</sup>

### تعريف الظاهرية :

عرف الظاهرية الكبيرة بقولهم " هي ما سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم كبيرة أو ما جاء فيه وعيد والصغيره ما لم يأت فيه وعيد " . <sup>(٣)</sup>

### المقارنة بين التعاريف

من خلال النظر في التعاريف السابقة يتضح لنا ان تعريف الحنفية والشافعية للكبيرة متقاربه المعنى . وتعريف الحنابلة والظاهرية متقاربة أيضا . وتعريف الحنفية والشافعية لا تغلو من اعتراضات كما سبق وأن ذكرناها ، أما تعريف الحنابلة والظاهرية فهما التعريفان الجامعان المانعان في نظري لذلك فاني أرجحهما على غيرهما . والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) هو الامام أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد رابع الأئمة الأربعة ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ ونشأ فيها ثم رحل الى الكوفة والبصرة ومكة والشام وغيرها من البلدان . قال الشافعي " خرجت من بغداد وما خلفت فيها أفقه ولا أروع ولا أزهد ولا أعلم من ابن حنبل " توفي سنة ٢٤١ هـ ،

أنظر الفتح المبين ١/١٤٩ ، طبقات الحنابلة ١/٤-٢٠

(٢) كشف القناع للبهوتي ٦/٤١٣

(٣) المعلى لابن حزم ٩/٣٩٣

### ثبوت العدالة

قلنا أن العدالة شرط في الشاهد فما هو طريق ثبوتها؟

وللجواب على هذا نقول : لا يخلو حال الشاهد أما أن يعلم القاضي

عدالته أو يعلم فسقه . وأما أن يكون مجهول الحال .

فإذا عرف عدالته أو فسقه فإن للقاضي أن يحكم بقبول شهادته أو نفيها

حسب عدالته أو فسقه .

أما إذا كان مجهول الحال فإن الفقهاء قد اختلفوا على قولين : -

القول الأول : أن العدالة تفترض في الشاهد حتى يثبت جرحه فإذا لم يجرح

المشهود عليه الشاهد قبلت شهادته وليس على القاضي أن يتحرى من

(٢)

(١)

عدالة الشاهد . وإلى هذا أبو حنيفة ورواية مرجوحه عند الحنابلة .

وأشترط أبو حنيفة ألا يكون المشهود به عدا أو قصاصا فإذا كان كذلك

فلا بد من تحري عدالة الشاهد لأن الحدود والقصاص مما يحتال

لدفعها واسقاطها وفي البحث عن عدالة الشاهد شبهة في أسقاطها

إن لحله يجد في الشاهد ما يسقط الحد أو القصاص .

---

(١) البحر الرائق لابن نجيم ٦٣/٧ ، فتح القدير لابن الهمام ٣٧٧/٧ ،

اللباب ٥٧/٤ .

(٢) المغني لابن قدامة ٥٧/١٠

ودليل أصحاب هذا القول ما جاء في المنقول والمقول .

أما المنقول فمن الكتاب والسنة .

فمن الكتاب : - قوله تعالى " وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا

شهداء على الناس " . ( ١ )

ووجه الدلالة من الآية : ان قوله تعالى " وسطا " يدل على عدالة

المسلم فالوسط العدل وقوله " شهداء على الناس " يدل على أن الله

تعالى جعل أمة محمد شهداء على الناس من غير بحث عن عدالتهم

لأنهم عدول .

وأما السنة . فمنها ما يأتي : -

١- ما روى أن اعرابيا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فشهد برؤيته

الهلال فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتشهد أن لا اله الا الله ؟

قال نعم فقال : أتشهد أنى رسول الله . قال : نعم . قال يا بلال

أذن فى الناس فليصموا . " ( ٢ )

وجه الدلالة من الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم حكم بحد الله

من غير بحث .

---

( ١ ) سورة البقرة آية رقم ١٤٣

( ٢ ) أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن زائد بن قدامة عن سماك عن عكرمة

عن ابن عباس ، ورواه ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما والحاكم فى  
المستدرک وقال على شرط مسلم فانه احتج بسماك والبخارى احتج بحكرمة

أنظر نصب الراية ٤٤٣ / ٢

٢ - ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " المسلمون عدول بعضهم  
(١)  
على بعض الا محدود في فريه " .

ووجه الدلالة من الحديث : أن الرسول صلى الله عليه وسلم حكم  
-----  
بظاهر العدالة في المسلمين الا اذا ثبت ما يجرحهم .

٣ - ما جاء في كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى ابي موسى الأشعري  
" المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد او مجريا عليه  
(٢)  
شهادة زور أو ظنيها في ولاء أو نسب أو قرابة " .

وأما المعقول فبين وجهين : -  
-----

الأول : أن كل مسلم ظاهر حاله من التزام الاسلام التزام الاجتناب عن  
(٣)  
محظوراته وهي المحاصي فيقبل كل مسلم بناء على أنه عدل .

الثاني : أن العدالة أمر غفي ودليلها الاسلام فاذا وجد فليكتفى به مالم  
(٤)  
يقم دليل على خلاف ذلك .

---

(١) رواه ابن أبي شبيب في مصنفه عن عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن  
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده . أنظر نصب الراية للزيلعي ٨١/٤

(٢) نصب الراية للزيلعي ٨١/٤

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٣٧٨/٧

(٤) المغني لابن قدامة ٥٧/١٠

### القول الثاني :

ان القاضي ملزم بالبحث عن عدالة الشهود مطلقا سواء جرحهم

المشهود عليه أم لا .

والى هذا ذهب المالكية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> في المشهور عنهم

وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبو حنيفة وابن حزم<sup>(٤)</sup> .  
<sup>(٥)</sup>

واستدلوا لهذا القول بما جاء في المنقول والمصقول .

وأما المنقول فما جاء في الكتاب <sup>والسر</sup> ~~والسنة~~ .

فمن الكتاب ما يأتي : -

١ - قوله تعالى " واشهدوا ذوى عدل منكم " <sup>(٦)</sup>

٢ - قوله تعالى " ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة " <sup>(٧)</sup>

ووجه الدلالة من الآيتين أن الله سبحانه وتعالى أمر بأن يكون الشاهد

عدلا ونهانا عن أن يكون الشاهد فاسق ولا تعرف عدالة الشاهد من

فسقه الا بالبحث عن ذلك ويكون ذلك عن طريق التزكية . بالسر أو

بالعلانية .

---

(١) تبصرة الحكام لابن فرحون ٢٥٦/١

(٢) أسنى المطالب للأنصارى ٣١٢/٤

(٣) الاقتاع للمقدسى ٤٠٠/٤

(٤) البحر الرائق لابن نجم ٦٣/٧

(٥) المحلى لابن حزم ٤٢٩/٩

(٦) سبق تخريجها .

(٧) سورة الحجرات آية رقم ٦

المرش

ومن ~~المرش~~ : ما روى عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه أتى بشاهدين

فقال لهما عمر :

" لست أعرفكما ولا يضركما ان لم أعرفكما جيئا بمن يعترفكما فأتيا برجل

فسأله عمر : هل تعرفهما ؟ قال نعم ، قال عمر أصحبتكما فسى

السفر الذى تبين فيه جواهر الناس ؟ قال : لا قال عمر أعلمتكما

بالدينار والدرهم التى تقطع فيها الرحم ؟ قال : لا قال عمر : أكنت

جار لهما تعرف صبا حهما ومساءهما ؟ قال : لا قال عمر يا ابن أخي

لست تعرفهما . جيئا بمن يعترفكما " وهذا بحث يدل على أنسه

( ١ )

لا يكتفى بدونه .

وأما المحقق : فمن وجهين :

الأول : أنه لا يجوز للقاضى أن يحكم بإسلام الشاهد بناء على أنه فى دار

الاسلام لأن فيها كفارا فكذلك لا يجوز له أن يحكم بظاهر عدالتيه

( ٢ )

بناء على وجود الاسلام لأن فى المسلمين فساقا .

الثانى : ان القضاء ينبى على الحجة وهى شهادة المدول فيجب التأكد من

( ٣ )

المدالة ولا يكون ذلك الا بالتركية أو علم القاضى .

( ١ ) المفنى لابن قدامة ٥٧ / ١٠

( ٢ ) أدب القاضى للماوردى ١٠ / ٢

( ٣ ) فتح القدير لابن الهمام ٣٧٨ / ٧



## الراجح

الراجح عندى هو القول بالتوقف حتى تثبت عدالة الشاهد وهذا لا يتعارض مع ما يقوله أصحاب القول الأول من أن المسلم عدل .  
لأن الحكم ينبى على الشهادة ويترتب عليه أخذ حقوق الناس وسلبها من غيرهم فالتوقف انما هو من أجل تحرى الحقيقة . وخصوصا فى وقتنا الحاضر الذى فسدت فيه النفوس وأصبح الكثير من الناس يبيع شهادته فى سبيل مصلحة شخصية أو غرض من أغراض الدنيا .

وإذا عرفنا أنه لا بد من تحرى القاضى من عدالة الشهود . فكيف يكون ذلك ؟ وللجواب على هذا نقول : -

تحرى القاضى من عدالة الشهود يكون اما بنفسه او بتركيتهم .

وتركيتهم تتم من طريقتين : -

الطريق الأول : تركيتهم سرا وذلك بأن يبحث القاضى ورقة الى الزكّين يكتبون فيها اسمه ونسبه ومسجده الذى يصلّى فيه ومحلته وسوقه فمن عرفه بالعدالة عدله ومن عرفه بالفسق سكت الا اذا عدله غيره وخشى أن يحكم القاضى لشهادته فحينئذ له أن يصرح . ومن لم يعرف حاله يكتب تحت اسمه مستورا وترد الورقة الى القاضى سرا فى ظرف مغتوم .

الطريق الثانى : تركيتهم علانية . وذلك بأن يطلب القاضى عدولا لتركيتهم ( ١ )

( ١ ) فتح القدير لابن الهمام ٣٧٠ / ٧ ، البحر الرائق لابن نجيم ٦٤ / ٧ ، شرح الخرشي على مختصر خليل ١٦٩ / ٧ ، مغنى المحتاج للشريفي ٤٠٣ / ٤ ، المغنى لابن قدامة ٥٧ / ١٠ .

تاسعا : المروءة :

لا بد في الشاهد أن يكون متعلما بالأخلاق الفاضلة بعيدا

عن مواطن الريبه آخذا بحاسن العادات متصفا بالمروءة .

والمروءة في اللغة : مشتقة من المرء والمرء الرجل وقد تشدد

فيقال مروءة .

قال صاحب المصباح : وهي آداب نفسانية تحمل مراعاتها الانسانية

على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات يقال مروء الانسان

وهو مروء : مثل قرب فهو قريب أي ذو مروءة . (١)

المروءة في الاصطلاح الشرعي :

اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في تعريفها سأورد لها ضد

كل مذهب على حده . فعرفها الحنفية بمعدة تعريفات منها ما يلي :

١ - أن لا يأتي الانسان بما يعتذر منه مما يبخسه عن مرتبته عند

أهل الفضل .

---

(١) المصباح المنير للفيومي ٢/٢٣٢ .

مختار الصحاح للرازي ص ٦٢

٢ - وقيل " هي السمات الحسن وحفظ اللسان وتجنب السخف

والمجون والارتفاع عن كل خلق دنى " . (١)

(٢)

٣ - وعند محمد بن الحسن هي الدين والصلاح .

وعرفها المالكية بعدة تعريفات منها ما يأتي : -

١ - هي المحافظة على فعل ما تركه من المباح يوجب الذم عرفا

كترك المولى الانتمال في بلد يستقبح فيه مشى مثله حافيا وعلو

ترك ما فعله من مباح يوجب ذمه عرفا كالأكل في السوق

(٢)

وفي حانوت الطباخ لغير الضريب .

٣ - وقيل هي التصون والسمت الحسن وحفظ اللسان وتجنب سب

المجون والسخف والارتفاع عن كل خلق ردى يرى أن من

تخلق به لا يحافظ معه على دينه وإن لم يكن في نفسه

(٤)

جرعه " .

٤ - وقال ابن الحاجب " المروءة الارتفاع عن كل ما يرى أن من

(٥)

تخلق به لا يحافظ على دينه وإن لم يكن حراما " .

---

(١) البحر الرائق لابن نجيم ٩٢/٢

(٢) البحر الرائق لابن نجيم ٩٢/٢

(٣) مواهب الجليل للخطاب ١٥٢/٦

(٤) مواهب الجليل للخطاب ١٥٢/٦

(٥) الغرشي على مختصر خليل ١٧٨/٢

وعرفها الشافعية بعدة تعريفات منها : -

- ١ - عرفها بعضهم بقولهم " المروءة تخلق المرء بخلق أمثاله من أبناء عصره ممن يراعى مناهج الشرع وآدابه في زمانه ومكانه " .  
(١)
- ٢ - وقيل " التحرز عما يسخر منه ويضحك به " .  
(٢)
- ٣ - وقيل " هي أن يصون الانسان نفسه عن الانداس ولا يشينها عند الناس " .  
(٣)

وعرفها الحنابلة بما يأتي : -

- ١ - هي تمسك الانسان بما يجعله ويزينه وترك ما يندسه ويشينسه عادة .  
(٤)
- ٢ - وقيل هي " اجتناب الأمور الدنيئة المزينة به من فعل أو قول أو عمل " .  
(٥)

---

(١) مفني المحتاج للشرييني ٤/٤٣١ ، نهاية المحتاج للرتلى ٨/٢٨٣  
(٢) اعانة الطالبين للسيد البكرى ٤/٢٧٧ ، مفني المحتاج للشرييني ٤/٤٣١  
(٣) المرجع السابق .  
(٤) كشف القناع للبهوتي ٦/٤١٦ ، مطالب اولى النهى ٦/٦١٨  
(٥) المفنى لابن قدامه ١٠/١٤٩

### المقارنة بين التعاريف

يتضح لنا من التعاريف السابقة أنها متقاربة المعنى فهي تهدف الى أن يكون الشاهد متمسكا بالآداب الاسلامية متخلقا بأخلاق أهل بلده وأعرافهم ، متجنباً ما يشين كرامته من الأفعال الدنيئة التي تسقط اعتباره عند الناس .

ويتضح أيضا أن الشافعية رحمهم الله تعالى يفرقون بين المروءة والعدالة . فالعدالة عندهم لا تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان ، والأماكن فالفسق يستوى فيه الشريف والوضيع .

بخلاف المروءة فإنها تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والبلدان ، أما بقية الفقهاء فلم يفرقوا بين المروءة والعدالة . وإنما تحدثوا عنهما تحت باب العدالة .

بعد أن عرفنا ما قاله الفقهاء من تعريف المروءة يجدر بنا أن نحرف ما قاله الفقهاء فيما يخل بالمروءة من الأفعال والأقوال أو الأعمال على أن الفقهاء لم يتفقوا على أمور معينة تخل بالمروءة .

وإنما ذكر بعضهم أمورا تخل بالمروءة والبعض الآخر لم يعدها مخرجه بالمروءة وهذا يرجع للمعرف والمادة .

وسنذكر أمثلة لبعض ما قاله الفقهاء بها يخل بالمروءة فمنها : -

١ - الأكل في السوق :

قال بعض الفقهاء أن الأكل في السوق من غير السوق يعد دناءة تفقد الشاهد مروءته وكرامته مما لا يمنعه من الاحتراز من الكذب في شهادته فيكون بذلك متهما في عدلته . أما لو أكل في مطعم كما في عصرنا الحاضر فلا يقدح ذلك في مروءته لأنه بعيد عن أعين الناس .

وكذلك إذا أكل لخوف على نفسه من الهلاك لشدة جوع أو عطش أو ما شابه ذلك فلا يخل هذا في مروءته . (١)

---

(١) البحر الرائق لابن نجيم ٩٢/٧ ، اللباب للهمداني ٦٣-٦٢/٤ ،

نهاية المحتاج للرملي ٢٨٣/٨ ، مفتي المحتاج للشريني ٤٣١/٤ ،

الاقناع للمقدسي ٤٣٩/٤ .

٢ - التحدث بما يجرى بينه وبين زوجته :

ان من الأمور المخله بالمروءة والتي تسقط الانسان عن مرتبته وتقل في اعتباره أمام الآخرين ان يتحدث الشخص عما يجرى بينه وبين زوجته من الأمور الخاصة التي يجب أن تحاط بالسرية . أو أن يقبل زوجته أو يضمها أمام الناس . فان هذا يعتبر مخلا بمروءة الشخص وكرامته .

فمن وصلت به الجرأة الى هذا الحد من السخرية والاستهزاء والتجريح على عمل ما هو مذموم فمن باب أولى أن يتجرى ويكذب في شهادته ، ولهذا كانت شهادته مردوده ولا يجوز قبولها وأصبح بذلك ساقط المروءة ولكن اذا حصل مثل هذا بين نسائه وجواريه فلا شيء في ذلك ولا يخل بمروءته .

وقد يعترض على هذا بما فعله ابن عمر رضي الله عنه مع مسبيته عندما قبلها أمام الناس ولم يفتق بها عن أعينهم .

فيجاب عن هذا بأمرين :

أولا : أن ابن عمر رضي الله عنه كان مجتهدا فلا يعترض بفعله على

غيره وليس الكلام في الحرمة حتى يستدل بسكوت الباقيين عليها

بل في سقوط المروءة وسكوتهم لا دخل له .

ثانياً : أن ابن عمر فعل هذا حتى يعلم الناس أنه إنما فعل هذا  
(١)  
لقد أن يتبين لهم حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء .

### ٣ - الاشتغال ببعض المهن :

هناك بعض المهن التي تغل بالمرء وتعتبر دنية وهى  
للقداره أقرب منها للنزاهة . وذلك كهيئة الزبال والكناس والدياغ  
والحجام وما شاكلها من المهن الدنية .  
وهى محل خلاف بين الفقهاء هل هى مغل بالمرء أم لا ؟

على مذهبين :

(٢) (٣)

المذهب الأول أنها مغل بالمرء ومن ذهب اليه المالكية والشافعية

(٤)

والحنابلة .

واستدلوا لذلك بما ورد عن سعيد فى سننه " أن رجلاً أتى  
عمر فقال له انى رجل كناس قال أى شىء تكس ؟ الزبل ؟ قال :  
لا قال فاعذره ؟ قال نعم قال : منه كسبت المال ومنه تزوجت  
ومنه حججت ؟ قال : نعم قال : الأجر خبيث وما تزوجت خبيث  
حتى تخرج منه كما دخلت فيه " . (٥)

---

(١) نهاية المحتاج للرملى ٢٨٤/٨ ، مفتى المحتاج للشريعى ٤٣١/٤

(٢) الخرشى على مختصر خليل ١٧٨/٧

(٣) مفتى المحتاج للشريعى ٤٣٢/٤

(٤) المفتى لابن قدامه ١٥٠/١٠

(٥) نفسه .



ووجه الاستدلال من الحديث : استقباح عمرضى الله عنه  
-----

لهذه الأعمال الدنيئة ووصفها بالخيث وهذا راجع لدناءة هذه  
الأعمال ونقصان مروءة من عمل فيها .

المذهب الثانى : ان شهادة أصحاب هذه المهن جائزة ومسن

( ١ )

ذهب اليه الحنفية رحمهم الله تعالى فذهبوا الى جواز شهادته

ما دام عدلا واستدلوا لذلك بما يأتى :

( ٢ )

١ - قوله تعالى " ان أكرمكم عند الله أتقاكم " .

٢ - ان الحاجة داعية اليها لأنه لا تأثير فى ذلك فقد يقسم

بهذه المهن قوم فيهم صلاح واستقامة فاذا لم يكن هناك

( ٣ )

أمر تغل بشهادتهم فلا نرجع ذلك الى المهنة .

---

( ١ ) البحر الرائق لابن نجيم ٩٢ / ٧

( ٢ ) سورة الحجرات آية رقم ١٣

( ٣ ) البحر الرائق لابن نجيم ٩٢ / ٧

### الراجح

الذى أرجحه هو قول الحنفية بجواز شهادة أصحاب المهن  
ما دامت مباحه وتدعو اليها الحاجة ولم يكن هناك ما ينقصهم سوى  
اشتغالهم بهذه الحرف .

وذلك لأن هذه المهن لا تدل بحال على دناءة ونقصان أصحابها  
فهناك من يحمل في هذه المهن ونجدهم أشرف الناس وأصدقهم ولما فيه  
من تضيق باب الشهادة اذا قلنا باسقاط شهادتهم وهذا فيه ضياع  
الحقوق الآخرين .

على أن هذا يرجع الى الحرف والعادة والأشخاص والأزمان والأماكن  
فما يكون عملا دنيئا في مكان أو زمان قد يكون عملا مستحسنا في مكان أو زمان  
آخر بل يدعو للفخر والاعتزاز .

فالمروءة موافقة الانسان أمثاله في عرفهم وعاداتهم في نطاق الشرع  
الاسلامى .

عاشرا : " ألا يكون الشاهد قاذفا " :

اتفق الفقهاء<sup>(١)</sup> رحمهم الله تعالى على عدم قبول شهادة القاذف

بعد جلده وقبل توبته واختلفوا في قبول شهادته في حالتين : -

الحالة الأولى : شهادته قبل جلده وقبل توبته .

الحالة الثانية : شهادته بعد جلده وبعد توبته .

أما الحالة الأولى فقد اختلف الفقهاء في قبول شهادته قبل جلده

وقبل توبته على قولين : -

القول الأول : أن شهادة القاذف لا ترد إلا إذا جلد .

والى هذا القول ذهب الحنفية وبعض المالكية .  
(٢) (٣)

واستدلوا لما ذهبوا اليه بالمنقول والمصقول .

أما المنقول فمن الكتاب والسنة .

أما الكتاب فمنه قوله تعالى " والذين يرمون المحصنات ثم لم

يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلده ولا تقبلوا لهم شهادة

أبدا وأولئك هم الفاسقون " .  
(٤)

---

(١) المبسوط للسرخسي ١٢٥/١٦ ، الفواكه الدواني للنفاوي ٣٠٥/٢ ،

المهذب للشيرازي ٣٢٥/٢ ، المفنى لابن قدامة ١٧٨/١٠

(٢) المبسوط للسرخسي ١٢٦/١٦ ، بدائع الصنائع للكاتاني ٤٠٣٥/٩ ،

مجمع الأنهر لداماد أفندي ١٩٦/٢ .

(٣) المنتقى للباجي ٢٠٧/٥ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧٩/١٢

(٤) سورة النور آية رقم ٤

ووجه الدلالة من الآية :

أنها أوجبت بطلاق شهادة القاذف عند عجزه عن إقامة  
البينة على صحة قذفه والاستدلال من الآية لهذا الرأي من وجهين :  
أحدهما : قوله تعالى " ثم لم يأتوا بأربعة شهداء " ومعلوم عند  
علماء اللغة أن ثم للترتيب مع التراخي وهذا يقتضي أنهم متى أتوا  
بأربعة شهداء متراخيا عن حال القذف يكونون غير فاسق بالقذف  
لأنه قال ثم لم يأتوا ، فكان التقدير " ثم لم يأتوا بأربعة شهداء "  
فأولئك هم الفاسقون " فقد حكم بفسقهم متراخيا عن حال القذف  
نفسه في حال العجز عن إقامة الشهود وعلى ذلك فمن حكم بفسقهم  
بنفس القذف فقد خالف حكم الآية .

وأوجب ذلك أن تكون شهادة القاذف غير مردودة لأجل  
القذف نفسه فثبت بذلك أن بنفس القذف لم تبطل شهادته .

الثاني : أن المعقول من هذا اللفظ أن القاذف لا تبطل شهادته

ما دامت أقامته البينة على زنى المذوف ممكنه ، كما أن الاتفاق على أن  
القاذف إذا لم يأت بأربعة شهداء يقام عليه الحد وإقامة الحد عليه  
تبطل شهادته فلو قلنا ببطلان شهادته بنفس القذف كان تركه إقامة  
البينة على زنى المذوف مبطلا لشهادته لأنها قد بطلت من قبل .  
(١)

أما السنة فمنها ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال :  
(١) " المسلمون عدول بعضهم على بعض الا محدودا في قذف " .

ووجه الدلالة من الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر أن  
المسلمين عدول الا المحدود في قذف أي من وقع عليه حد القذف ،  
فتقبل شهادة القاذف قبل اقامة الحد عليه لأنه داخل في عموم  
المسلمين العدول .

أما المحقول :

فانه انما يتم الحكم عليه بكونه قاذفا باقامة الحد فأما قبل  
ذلك فلو أقر المذوف وثبت عليه ما قذف به لسقط الجلد لأن  
طريقه <sup>النكاح</sup> ~~النيكاح~~ يخرج بذلك عن أن يكون قاذفا وذلك يمنع التفسير  
(٢)  
بسه .

---

(١) سنن ابن ماجه ٢/٢٩٢ ، نصب الراية للزيلعي ٤/٨١

(٢) المنتقى للباي ٥/٢٠٢

القول الثاني :

ان شهادة القاذف لا تقبل سواء جلد للقذف أم لا .  
(١) (٢) (٣) (٤)  
والى هذا ذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية وبعض المالكية .

واستدلوا بما ذهبوا اليه بالكتاب والمقول

أما الكتاب : فقوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم  
يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة  
(٥)  
أبدا وأولئك هم الفاسقون " .

ووجه الدلالة من الآية : أن الله سبحانه وتعالى رتب على القذف

-----  
والعجز عن الاثبات بأربعة شهداء يشهدون بصدق مقالته ثلاثة أحكام  
وهي الجلد ورد الشهادة والفسق وعطف بعضها على بعض بالواو ،  
والعطف بالواو لا يقتضى الترتيب ، ولهذا فلا يكون الوصف بالفسق  
مرتبا على الجلد بل هو مرتب على القذف والعجز عن الاثبات .

- 
- (١) المذهب للمشورازى ٣٢٥/٢ ، الأم للشافعى ٢٠٩/٦  
(٢) المغنى لابن قدامة ١٢٨/١٠ ، كشاف القناع للبهوتى ٤٢٠/٦  
(٣) المحلى لابن قدامة ٤٣٢/٩  
(٤) المنتقى للهاجى ٢٠٧/٥ ، الفواكه الدواني للنفاوى ٣٠٥/٢ ،  
حاشية العدوى على الرسالة ٣١٦/٢  
(٥) سورة النور آية رقم ٤

أما المحقول : فمن وجهين :

الأول : أن الحكم على القاذف يتم بمجرد إثبات ما قذف به والحد

(١)

بعد ذلك تطهيراً له فلا يتعلق به رد الشهادة كالكفار .

الثاني : أن الرمي هو المعصية والذنب الذي يستحق به العقوبة

وتثبت به المعصية الموجبه لرد الشهادة ، والحد كفساره

وتطهير فلا يجوز تعليق رد الشهادة به ، وإنما الجلد ورد

الشهادة حكمان للقذف فيثبتان جميعاً به وتغلف استيفاء

أحدهما لا يمنع ثبوت الآخر . (٢)

----

---

(١) المنتقى للباحث ٢٠٧/٥

(٢) المغنى لابن قدامة ١٨٠/١٠

### الراجح

والراجح عندي هو ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من ان شهادة القاذف

لا تقبل سواء أقيم عليه الحد أم لا وذلك لما استدلوا به ولأنه يعتبر فاسق  
بقذفه غيره والفاسق لا تقبل شهادته ويجب على أدلة القول الأول بما  
يأتي :-

أولا : أن قولهم أن القذف لا يتحقق إلا بالجلد لا يصح لأن الجلد حكم  
القذف الذي تمذر تحقيقه فلا يستوفى قبل تحقق القذف ، وكيف  
يجوز أن يستوفى حد قبل تحقق سببه ويصير متحققا بعده ؟  
(١)

ثانيا : ان الله سبحانه وتعالى حكم برد شهادة القاذف مطلقا ما لم تقسم  
البينة على صدق دعواه أو يتوب ، والقول بقبول شهادته قبل البينة  
أو التوبة قولاً يحتاج لدليل ولا دليل .

ثالثا : أن استدلالهم بقوله صلى الله عليه وسلم " المسلمون عدول بعضهم  
على بعض إلا محدود في قذف " يجاب عليه بأنه حديث ضعيف ففيه  
الحجاج بن ارطاه وهو مشهور بالتدليس .

وبهذا يظهر رجحان ما اخترناه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .



أما الحالة الثانية : في قبول شهادته بعد جلده وبعد التوبة :

فقد اختلف الفقهاء فيه على قولين : -

القول الأول : ان شهادة القاذف بعد جلده وتوبته مقبولة ،

والى هذا ذهب الشافعية <sup>(١)</sup> والحنابلة <sup>(٢)</sup> والظاهرية <sup>(٣)</sup> وأشهر الروايين عند المالكية <sup>(٤)</sup> .

القول الثاني : أن شهادة القاذف بعد جلده وتوبته لا تقبل والى

هذا ذهب ابو حنيفة وأصحابه وابراهيم النخعي وشريح القاضي <sup>(٥)</sup> وسيفيان الثوري والحسن بن صالح وابن عباس .

وسبب اختلافهم في قبول شهادة القاذف بعد التوبة عودة الاستثناء في قوله تعالى " الا الذين تابوا " .

فقال جمهور الفقهاء ان الاستثناء يعود الى الجمل ~~الثلث~~ السابقة

منها <sup>وهي الجمل</sup> ~~وهي الجمل~~ <sup>والشبهة</sup> ~~والشبهة~~ <sup>والفسق</sup> ~~والفسق~~ .

---

(١) الأم للشافعي ٢٠٩/٦ ، الأحكام السلطانية للمواردى ص ٢٣٠

(٢) المغنى لابن قدامة ١٧٩/١٠

(٣) المحلى لابن حزم ٤٣١/٩

(٤) المنتقى للباجي ٢٠٧/٥ ، بداية المجتهد لابن رشد ٤٦٢/٢ ،

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧٩/١٢

(٥) المبسوط للمسرخي ١٢٥/١٦ ، شرح فتح القدير لابن الهمام ٤٠٠/٧

بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٣٦/٩ ، اللباب ٦٠/٤ ، الاختيار لابن مودود ١٣٧/٢ ، أحكام القرآن للجصاص ٢٧١/٣ ، المغنى لابن قدامة ١٧٩/١٠

وقال الحنفية ومن وافقهم ان الاستثناء يعود الى الجملة الأخيرة  
وهي قوله تعالى " وأولئك هم الفاسقون " .

وعلى هذا فان شهادة القاذف بعد التوبة جائزة عند الجمهور  
لأن الآية استثنت من تاب فأنها تقبل توبته بخلاف رأى أبو حنيفة  
ومن معه فأنها لا تقبل شهادة القاذف بعد التوبة لأن الآية لم  
تستثنى من تاب من القاذف وانما استثنت من تاب من الفسق وهذا  
فيه خلاف طويل بين علماء الأصول .

-----

## الفصل الثانى

### شروط الشهادة ذاتها

الشروط التى ترجع الى ذات الشهادة تشمل الأمور الآتية :

- ١ - الصيغة
  - ٢ - أن تكون موافقة للدعوى .
  - ٣ - أن تكون فى مجلس الحكم
  - ٤ - الصدد .
  - ٥ - الاصاله فى بعض الشهادات
  - ٦ - عدم التقادم بالنسبة لأداء الشهادة .
- وتفصيل ما أجملناه كالآتى : -

٥٥٥٥٥٥

١ - صيغة الشهادة :

اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في الصيغة التي تكون بها

(١)  
الشهادة . فذهب جمهور الفقهاء الى أن الشهادة لابد أن تكون  
أشهدك كتاباً بكذا  
بلفظ خاص وهو لفظ أشهد<sup>١</sup> وأنها لا تصح بدون هذا اللفظ .

واستدل الجمهور لما ذهبوا اليه لورود ذلك في الكتاب والسنة

بهذا اللفظ دون غيره من الألفاظ فمن الكتاب ما يأتي :-

أ - قوله تعالى " وأشهدوا ذوي عدل منكم " . (٢)

ب - وقوله تعالى " واستشهدوا شهوداً من رجالكم " (٣)

وبغيرها من الآيات التي نطقت بلفظ الشهادة .

ومن السنة : قوله صلى الله عليه وسلم " اذا علمت مثل الشمس

(٤)  
فاشهد والا فادع " .

فمن هذه النصوص وغيرها يظهر أن هذا اللفظ وهو لفظ أشهد هو

الذي تصح به الشهادة دون غيره من الألفاظ ان لو جاز غيره لذكرته

وتقيدها بهذا اللفظ دون غيره من الألفاظ يوحي بأن المعنى تمهيدى .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٦٤/٧ ، بدائع الصنائع ٤٠٣٩/٩ ، اللباب

للميداني الحنفى ٥٧/٤ ، نهاية المحتاج للرملى ٢٧٧/٨ ، اعانة

الطالبين للبكرى ٣٧٣/٤ ، كشف القناع للمهوتى ٣٩٩/٦ ، الكافى

لابن قدامة ٤٥٦/٤ .

(٢) سورة البلاق آية رقم ٢

(٣) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٤) سبق تخريجه

ولأن في لفظة ( أشهد ) معنى لا يوجد في غيرها من الألفاظ  
بدليل أنها تستعمل في اليمين فيقال أشهد بالله .  
قال الجصاص " فإن الشاهد مؤخوذ عليه بأن يأتي بلفظ الشهادة  
ولو عبر بلفظ غير لفظ الشهادة بأن يقول أعلم أو أتيقن لم تقبل شهادته  
فعلمت أنها حين كانت مخصصة بهذا اللفظ وهذا اللفظ يقتضي  
مشاهدة المشهود به ومعاينته فلم تجز شهادة من خرج عن هذا الحد  
(١) وشهد عن غير معاينة " .

ونذهب المالكية الى عدم اشتراط لفظ خاص لاداء الشهادة بل  
يجوز بأي لفظ يدل على اليقين كأعلم وأتيقن .  
لأن المقصود هو اخبار القاضي بأي لفظ يحصل به ضبط الشهادة .  
(٢)  
وهذا لا يتوقف على لفظ معين .

-----

---

(١) أحكام القرآن ٤٩٨/١

(٢) حاشية العدوي على الخرشي ١٧٤/٧ ، حاشية الدسوقي مع الشرح

### الراجع

الراجع عندى ما ذهب اليه المالكية من ان أداء الشهادة يجوز  
بأى لفظ يحصل به اليقين لأن المقصود هو حصول العلم الكافى لدى  
القاضى بأن ما شهد به الشاهد هو الصدق .  
ويجاب على أدلة الجمهور بأن ما استدللتم به انها هى عموم آيات  
الشهادة وليس فيها ما يدل على أن الشهادة لا تقبل الا بلفظ أشهد .  
وقد رجح هذا القول ابن القيم حيث قال " ليس فى كتاب الله ولا  
فى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم موضع يدل على اشتراط لفظ الشهادة ،  
ولا عن رجل واحد من الصحابة ولا قياس ولا استنباط يقتضيه بل الأدلة  
المتضاربة من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ولغة العرب تنفى ذلك .  
قال تعالى " قل هلمّ شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا  
فان شهدوا فلا تشهد معهم " . ( ١ ) ومعلوم قطعا : أنه ليس المراد  
اللفظ بلفظة " أشهد " فى هذا بل مجرد الاخبار بتحريمه . قال  
تعالى ( لكن الله يشهد بما أنزل اليك ) ولا تتوقف صحة الشهادة  
على أن يقول سبحانه " أشهد بكذا " وقال تعالى : ( ولا يملك الذين

---

( ١ ) سورة الأنعام آية رقم ١٥٠

( ٢ ) سورة النساء آية رقم ١٦٦

يدعون من دونه الشفاعة الا من شهد بالحق <sup>(١)</sup> . أى أخبر به وتكلم  
به عن علم والمراد به التوحيد .

ويقول أيضا قال ابن عباس " شهد عندى رجال مرضيون - وارضاهم  
عندى عمر - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد  
العصر حتى تغرب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس " ومعلوم  
أن عمر لم يقل لابن عباس " أشهد " عندك أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن ذلك ولكن أخبره فسماه ابن عباس شهادة . <sup>(٢)</sup>

-----

---

(١) سورة الزخرف آية رقم ٨٦

(٢) الطرق الحكمية ص ٢٠٢ - ٢٠٣

٢ - أن تكون موافقة للدعوى :

يشترط في الشهادة أن تكون موافقة للدعوى فان خالفها لم تقبل  
لأن الفرض من الشهادة اثبات صدق المدعى في دعواه فان كانت  
الشهادة غير مطابقة للدعوى لم تكن دليلا على صحتها وذلك كما اذا  
ادعى شخص على آخر أنه أقرضه مبلغ من المال فأنكر بذلك المدعى عليه  
فيحضر المدعى شاهدين يشهدون أن له على المدعى عليه مبلغا من  
المال أودعه عنده .

ففي هذه الحالة لا تقبل شهادتهما لكون الشهادة مخالفة للدعوى .

الا اذا استطاع أن يوفق بين الشهادة والدعوى **عمر بن الخطاب**

وهذه الموافقة بين الشهادة والدعوى انما هي في حقوق الآدميين

التي ليس للقاضي أن ينظر فيها الا بعد الدعوى أما حقوق الله سبحانه

وتعالى التي تقام الشهادة فيها حسبة لله فلا يلزم الموافقة بين الشهادة

(١)

والدعوى .

---

---

(١) بدائع الصنائع ٤٠٣٩/٩ ، اللباب للميداني الحنفى ٦٥/٤ ،

الاختيار لابن مودود ١٤٥/٢ ، طرق القضاء لأحمد ابراهيم ٣٠٨ ،

الأصول القضائية لمولى قراعه ١٥٨ - ١٥٩ .



٣ - أن تكون الشهادة في مجلس الحكم :

---

يشترط في الشهادة أن تكون في مجلس الحكم وأمام القاضي حتى  
تكون ملزمة للحكم بها لأن الفرض من الشهادة الحكم بموجبها وهذا  
لا يحصل إلا أمام القاضي ولذلك لو أداها الشاهد في غير مجلس  
الحكم فأنها حينئذ لا تكون ملزمة للحكم بها لأنه لم يحصل المقصود  
(١)  
منها وهو الحكم بموجبها .

-----

---

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٤٨/٩ ، معين الحكام للطرابلسي ص  
١٠٩ ، كشاف القناع للبهوتي ٤٠٠/٦ ، طرق القضاء لأحمد إبراهيم  
ص ٣٠٨ ، الأصول القضائية لملي قراعه ص ١٥٨ - ١٥٩ .

٤ - المسند :

يشترط لصحة الحكم بالشهادة توافر العدد المطلوب فيها وهو  
يختلف باختلاف المشهود به .

فتارة يشترط أن يكون الشهود أربعة رجال كما في جريمة الزنا ،  
لقوله تعالى " واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن  
أربعة منكم " . (١)

وفي بقية الحدود والقصاص وما ليس بمال ولا يعود اليه ويطلع عليه  
الرجال غالبا كالطلاق والنكاح والوصية فيشترط فيه رجلين ولا مدخل  
للنساء فيها عند أكثر الفقهاء .

أما الأموال وما يعود اليها فيشترط فيها رجلين أو رجل وامرأتين  
لقوله تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين  
فرجل وامرأتين " . (٢)

ولم يخالف أحد من الفقهاء في كون العدد شرط لصحة الحكم بالشهادة  
إلا ما أورده ابن القيم الجوزية في كتابه الطرق الحكيمة . من أن بعض  
النقضاة كشرح وزاره وغيرهما قد حكما بشهادة الواحد في غير المحرمات  
وما وقع فيه الخلاف بين الفقهاء من ثبوت هلال رمضان بشهادة الواحد . (٣)

- (١) سورة النساء آية رقم ١٥  
(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢ (٣) الإلهام الحكيمة ٦٧  
(٤) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٤٩/٩ ، الخرشى على مختصر خليل ١٩٨/٧ ،  
المهذب للشيرازي ٣٣٣/٢ ، كشاف القناع للمبهيوتي ٤٢٧/٦ ، الطرق  
الحكيمة لابن القيم ص ٧٥

٥ - الاصالة في الشهادة :

اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى في اشتراط الاصالة في الشهادة  
سأذكر هذا الاختلاف عند كل مذهب على حده .

يذهب الحنفية الى أن الاصالة في الشهادة في الحدود والقصاص  
شروط فلا تقبل فيها الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضى الى  
القاضى لأنه في معنى الشهادة <sup>(١)</sup> وظلوا ذلك بأن الشهادة على  
الشهادة لا تغلوم من شبهة والحدود والقصاص تدرأ بالشبهات  
لاحتفال الكذب في شهود الفرع .

يذهب الشافعية . أن الشهادة على الشهادة تجوز في حقوق الآدميين  
وفيما لا يسقط بالشبهة من حقوق الله تعالى لأن الحاجة تدعو الى  
ذلك عند تعذر شهادة الأصل بالموت او المرض أو الفجيرة .  
أما في حدود الله فقولان عندهم :

القول الأول : جواز الشهادة على الشهادة لأنه حق يثبت بالشهادة

فجاز أن يثبت بالشهادة على الشهادة كحقوق الآدميين 

القول الثانى : لا تجوز الشهادة على الشهادة لأنها تراء لتوكيد

الوثيقة ليتوصل بها الى اثبات الحق والحدود مبنية على الدرة

والاسقاط فلذلك لا يجوز تأكيدها وتوثيقها بالشهادة على الشهادة .

---

(١) فتح القدير لابن الهمام ٤٦٢/٧ ، بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٥٨/٩

وكذلك كتاب القاضي الى القاضي <sup>(١)</sup> في الاصل

وذهب الحنابلة الى أن الشهادة على الشهادة لا تقبل الا في حق

يقبل فيه كتاب القاضي الى القاضي كحقوق الآدميين من الأموال والقصاص <sup>والقصاص</sup>

وما شاكلها ولا تقبل في حدود الله تعالى لان مبناها على الستر والدرء

بخلاف حقوق الآدميين المبنية على المشاحة .

ولا تقبل الشهادة على الشهادة لا احتمال الكذب والغلط والسهو في شهادة <sup>نظر</sup>

الفرع ولأنها إنما تقبل للحاجة والضرورة ولا حاجة اليها في الحسد

لأن ستر صاحبه أولى من الشهادة عليه . <sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية الى ان الشهادة على الشهادة تجوز في كل شئ تقبل

فيه الشهادة المباشرة . فتجوز عند هم في الأموال والحدود والقصاص

وفيها ما تقبل/الشهادة الأصلية ووافقتهم الظاهرية . <sup>(٣)</sup>

يقول ابن حزم " ان الشهادة على الشهادة تصح في الحدود والأموال

لأنها شهادة عدول على شهادة عدول حيث ان العدالة أصل فيس

الشهود <sup>(٤)</sup> على أننا سنتحدث عن ذلك عند كلامنا على الشهادة على الشهادة .

(١) المذهب للشيرازي ٣٣٨/٢ ، أسنى المطالب للأنصاري ٣٧٧/٤ ، نهاية

المحتاج للرملي ٣٠٧/٨

(٢) كشف القناع للبيهقي ٤٣٣/٦

(٣) الغرشي على مختصر خليل ٢١٨/٧ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

٢٠٥/٤

(٤) المحلى لابن حزم ٤٣٨/٩

٦ - عدم التقادم :

التقادم لا يخلو اما أن يكون في حقوق الأدميين أو في حقوق الله  
فان كان في حقوق الأدميين كالأموال والقذف والقصاص فلا تأثير للتقادم<sup>عليها</sup>  
لأن حقوق الأدميين يشترط فيها الدعوى فذلك لا تسقط بالتقادم .  
اما اذا كان في حقوق الله كالزنى والسرقة وشرب الخمر . فقد  
اختلف الفقهاء في هذا على قولين :

القول الأول : ان الشهادة في حقوق الله الخالصة جائزة مع التقادم

-----  
(١) (٢) (٣) في الشيء<sup>الذي</sup> (٤)

والى هذا ذهب المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية .

(٥)

ووافقهم في ذلك زفر من أصحاب أبي حنيفة والاوزاعي والثوري

(٦)

واسحاق وأبي ثور .

واستدلوا لذلك بالمنقول والمحقول .

أما المنقول فمن الكتاب : ما يأتي :-

١ - قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله

ولو على أنفسكم " . (٧)

---

(١) المدونة الكبرى ٢٨٦/٦

(٢) مغني المحتاج للشربيني ١٥١/٤ ، روضة الطالبين للنووي ٩٨/١٠

(٣) المغني لابن قدامة ٧٦/٩

(٤) المعلى لابن حزم ١٤٤/١١

(٥) فتح القدير لابن الهمام ٢٨١/٥

(٦) المغني لابن قدامة ٧٦/٩

(٧) سبق تعريضها .

٢ - قوله تعالى " وأقيموا الشهادة لله " (١)

٣ - قوله تعالى " ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه " (٢)

ووجه الدلالة من هذه الآيات :

أنها عامة في قبول الشهادة مطلقا ولم تفرق بين أن كان المشهود عليه متقادما أم لا .

أما المحقول : فإن الشهادة مثل الاقرار وبما أن الاقرار لا يبطل بالتقادم فكذلك الشهادة .

وأيا لا تبطل الشهادة بالتقادم لأن الحد حق يثبت على الفور فيثبت بالبينه بعد تطاول الزمن كسائر الحقوق . (٣)

القول الثاني : ترد الشهادة المتقادمة في الحدود ما عدا حد الشرب والى هذا ذهب ابو حنيفة وابو يوسف وقول عند الحنابلة . (٤) (٥)

واستدلوا لذلك بأن الشهادة تفارق الاقرار وذلك لأن تقادم الشهادة فيها شبهة و تهمة تؤدي الى عدم قبول الشهادة .

---

(١) سورة الطلاق آية رقم ٢٠

(٢) سبق تخريجها .

(٣) المغنى لابن قدامة ٢٦/٩

(٤) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٧٩/٥ ، بدائع الصنائع للكاساني ٩/١٨٠

(٥) الانصاف للمرداوي ١٢/٨-٩ ، شرح منتهى الايرادات للبهوتي ٣/٥٣٦

لأن الشاهد عند معاينته للجريمة أو سماعه عنها يكون في هذه الحالة  
مخير بين أمرين .

أما أن يشهد حسبة لله ويكون بذلك قصده إقامة الحدود وصحابة  
الفساد ، وأما أن يستتر على من ارتكب الجريمة حتى ينال الأجر  
المظيم الذي توعد به الله سبحانه وتعالى على لسان نبيه في قوله  
صلى الله عليه وسلم " من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا  
والآخرة " . (١) فالأمر لا يخلو من هذين الأمرين فإذا حصل وان  
تأخر أداء الشهادة بعد أن اعتبر أنه اختار الستر وأقالة المشتريات  
ثم شهد بعد هذا فلا شك أن في شهادته شبهة إذ لربما كانت  
شهادته بدافع من العداوة والحقد ففي هذه الحالة تكون شهادته  
مردودة لحصول الظن والريبه فيها ولما ورد عن النبي صلى الله عليه  
وسلم " لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين " . والظنين المتهم . (٢)  
ولما ورد أيضا عن ابن الخطاب رضي الله عنه أنه قال " أيما شهود  
شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته فأنما شهدوا على ضغن فلا  
(٣)  
شهادة لهم " .

---

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ٢٦٦/٥

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح فتح القدير ٢٧٩/٥

ولذلك فإن رد الشهادة بالتقادم في حقوق الله الخالصة لا يؤثر في  
الشهادة وقبولها في حقوق العباد وخاصة فيما يستلزم رفع الدعوى  
والخصوص لأن تأخير الدعوى لا يلزم منه اتهام الشاهد أو تفسيقه  
بالتأخير .

والحنفية لا يمنعون التقادم إلا إذا تأخر الشاهد في التقدم  
بشهادته من غير عذر ظاهر أما إذا كان التأخير في الشهادة لحذر  
ظاهر قبلت شهادته كبعد المسافة عن محل القاضى أو كعرض الشاهد أو  
غير ذلك من الموانع الحسية . (١)

### الراجع

الراجع عندى ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من أن التقادم لا يسقط  
الشهادة في حقوق الله .

ويجاب على أدلة المخالفين بما يأتى :-

- ١ - أن النصوص التى وردت مطلقة لم تفرق بين قسم الشهادة أو احداثتها .
- ٢ - أن الأثر الوارد عن عمر ضعيف لأنه رواه الحسن مرسلًا ومراسيل الحسن  
(٢) ليست بقوة .

(١) بدائع الصنائع ٤١٨١/٩

(٢) المغنى لابن قدامة ٧٦/٩



٣ - أن الأساس في قبول الشهادة هو الصدق وهذا لا يتأثر بالتأخير  
مادام الشهود عدولا ولا يضح أن ترد شهادتهم لغرض التهمة في  
التأخير لان رد شهادة العدل يجب أن يكون مبنيا على أمور يقينية  
(١)  
تدح في العدالة ولا تبني على أمور مفروضة .

والله أعلم بالصواب .

#### مدة التقادم :

واختلف في مدة التقادم ، فبعضهم حددها بستة أشهر كحمد

من الحنفية بخمسة أشهر

(٢)

وبعضهم حددها بشهر كأبي يوسف وهي رواية عن أبي حنيفة .

والمشهور عند الامام أبي حنيفة ومالك أن الأمر متروك في ذلك للسي

القاضي وهذا الخلاف إنما هو في حدى السرقة والزنا .

أما حد الشرب فقال محمد أن زمن التقادم فيه شهر كالسرقة

والزنا .

بينما يرى أبي حنيفة وأبي يوسف الى أن زمن التقادم فيه يزوال

(٣)

الرائحة .

---

(١) المغنى لابن قدامة ٢٦/٩

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٢٨٢/٥ ، تبين الحقائق للزيلعي ١٨٢/٣

(٣) شرح فتح القدير لابن الهمام ٢٨٣/٥

### الفصل الثالث

( شروط المشهود به )

~~~~~

- ١ - أن تكون الشهادة بمعلوم .
- ٢ - أن يكون المشهود به معلوما عند الشاهد .
- ٣ - كون المشهود به ممكن الاثبات .

وتفصيل ما أجمناه كالآتي : -

أولا : أن تكون الشهادة بمعلوم :

يشترط في المشهود به أن يكون معلوما حتى تصح الشهادة وذلك لأن علم القاضي للمشهود به شرط في صحة قضاؤه فإذا لم يعلم المشهود به لا يمكنه القضاء . وهذا العلم ناشئ عن طريق شهادة الشهود . فإذا شهدوا بمجهول لا يمكن القاضي من القضاء به وذلك كما لو شهد شخص بجريمة دون أن يحدد ما هي ومن ارتكبتها فإنها لا تقبل شهادته للمجهول بالمشهود به . (١)

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٤٨ / ٩ ، التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر عوده ٣٢١ / ٢ ، الأصول القضائية لحلي قواعده ص ١٥٨

ثانيا : أن يكون المشهود به معلوما للشاهد عند أدائه الشهادة :

يشترط في المشهود به أن يكون معلوما للشاهد عند أدائه الشهادة

حتى لا يحصل الظن لان الظن في الشهادة يمنعها .

ففي جريمة الزنا - مثلا - لا بد أن يكون متيقنا لما شهد به عالما به

حتى لا يكون في شهادته ما يبطلها اذ لوما شهد على ما ليس

(١)

بزنا كالتقبيل ونحوه ما يبطل الشهادة .

ثالثا : أن يكون المشهود به ممكن الاثبات :

يشترط في المشهود به أن يكون ممكن الاثبات أما لو كان مستحيلا

كأن يشهد على شخص بأنه سرق مع ثبوت وفاته قبل حصول السرقة

(٢)

فان الشهادة هنا لا تقبل لعدم امكانها .

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٤٨/٩ ، طرق القضاء لأحمد ابراهيم

ص ٣١٩

(٢) طرق القضاء لأحمد ابراهيم ص ٣١٢

الباب الثالث

ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول : في موانع الشهادة

الفصل الثاني : في أنواع الشهادة

الفصل الثالث : في الرجوع عن الشهادة

*

الفصل الأول

فسي موانع الشهادة

قد تستكمل الشهادة شروطها المطلوبة ولكن لا يحكم
بها لوجود ما يمنع قبولها ومن هذه الموانع ما يأتي :

- ١ - الولادة
 - ٢ - الزوجية
 - ٣ - العداوة
 - ٤ - جلب المنفعة أو دفع المضره .
- وتفصيل ما أجملناه كالآتي : -

*

موانع الشهادة

١ - الولاء :

وهي شهادة الآباء لابنائهم والأبناء لآبائهم فهي من القربى المانعة من قبول الشهادة وشهادة الوالد لولده والعكس لا تخلو أما أن تكون شهادة له أو عليه . فإذا كانت شهادة عليه فإنها تقبل عند جمهور الفقهاء^(١) ولم يخالف في ذلك إلا بعض الشافعية من أن شهادة الابن على أبيه لا تقبل إذا كان في قصاص أو حد قذف . لأنه لا يقتل بقتله ولا يحد بقذفه فلا يلزمه ذلك ولكن المشهور عندهم قبولها .^(٢)

وهناك رواية عن القاضي من الحنابلة أن شهادة أحد عما لا تقبل على صاحبه لأن شهادته له غير مقبولة فلا تقبل عليه كالفاسق .^(٣)

أما إذا كانت الشهادة لهما فقد اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال :

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٣٧/٩ ، البحر الرائق لابن نجيم ٨٠/٧ ،

أسنى المطالب للأمناري ٣٥١/٤ ، المهذب للشيرازي ٣٣١/٢ ،

المغني لابن قدامة ١٧٣/١٠ .

(٢) المهذب للشيرازي ٣٣١/٢ ، المغني لابن قدامة ١٧٣/١٠

(٣) المغني لابن قدامة ١٧٣/١٠

القول الأول :

لا يثبت

ان شهادة الآباء لا بناءهم والعكس منهم من قول الشهادة والى هذا

(١) (٢) (٣) (٤)

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة فى المشهور عند هم ، وبه

(٥)

قال شريح والشعبي والنخعي واسحاق وأبو عبيد .

واستدلوا بما ورد فى السنه والآثار والمقول من منع شهادة الوالد

لولده والولد لوالده .

أما السنه فمضها ما يأتى :

١ - ما ورد عن النبی صلى الله عليه وسلم انه قال : " لا تقبل شهادة

الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا السيد لعبده ولا العبد لسيد

(٦)

ولا الزوجة لزوجها ولا الزوج لزوجته " .

(١) بدائع الصنائع للکاسانى ٤٠٣٧/٩ ، البحر الرائق لابن نجيم ٨٠/٧

(٢) الخرشى ١٧٩/٧

(٣) أسنى المطالب للانصارى ٣٥١/٤

(٤) المغنى لابن قدامة ١٧٢/١٠

(٥) المغنى لابن قدامة ١٧٢/١٠

(٦) رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه وقال غريب . أنظر نصب الراية

للزيلعى ٨٢/٤

ووجه الدلالة من الحديث :

أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على عدم قبول شهادة الوالد
لولده والولد لوالده لما في شهادةتهما من التهمة المؤدية لمنع
الشهادة ، لأن عامل القرابة ربما يكون دافع لعدم قول الصدق فلا
يستطيع أن يؤدي الشهادة كما طلبت .

٢ - ما رواه الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال : " لا تجوز شهادة خائن ولا خائنه ولا ذى عمر على أخيه ولا
ظنين فى قرابه " .
(١)

ووجه الدلالة من الحديث :

ان النبي صلى الله عليه وسلم منع شهادة الظنين والظنين
المتهم والوالد يتهم فى شهادته لولده وكذا العكس .
أما الآثار ، فمنها ما روى أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى
عنه كتب الى أبى موسى الأشعرى كتابا قال فيه :

(١) رواه الترمذى وقال لا يعرف هذا من حديث الزهري إلا من هذا الوجه
ولا يصح عندنا اسناده . أنظر سنن الترمذى ٣ / ٣٧٤ ، سنن
ابن ماجه ٢ / ٧٩٢ ، تلخيص الحبير لابن حجر ٤ / ١٩٨ . وقال أن
سنده قوى عند أبى داود .

" المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حدا أو مجبراً
(١)
عليه شهادة زور أو ظنينا في ولاء أو في قرابه ". والظنين المقهم
والوالد يتهم في شهادته لولده وكذا الولد لوالده .

أما المعقول فان الوالد بين والمولود بين ينتفع البعض بمال البعض
(٢)
عادة فيتحقق معنى جر النفع والتهمة والشهادة لنفسه فلا تقبل .

القول الثاني :

أن شهادة الابن لأبيه تقبل بخلاف شهادة الأب لابنه وهذا رواية
(٣)
عن الامام أحمد بن حنبل وبه قال الحسن البصري والشمسي في رواية .
واستدلوا لذلك بما يأتي : -

- (٤)
١ - قوله صلى الله عليه وسلم " انت ومالك لأبيك " .
٢ - قوله صلى الله عليه وسلم " ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه وان أولادكم
(٥)
من كسبكم " .

-
- (١) نصب الراية للزيلعي ٨١/٤
(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٣٧/٩
(٣) الكافي لابن قدامة ٥٢٨/٤ ، المغني لابن قدامة ١٢٣/١٠
(٤) رواه ابن ماجه ٧٦٩/٢ ، قال أبو بكر في مجمع الزوائد ونبه الفوائد
رجالهم رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني حوش بن رزق الله ولم يضعفه
أحد أنظر ١٥٥/٤
(٥) سنن ابوداود ٢٨٩/٣ ، سنن النسائي ٥٤١/٧ ، سنن ابن ماجه
٧٦٩/٢ ، سنن مجمع الزوائد ١٥٤/٤

ووجه الدلالة من الحد يثين :

ان مال الابن هو مال أبيه له أن يملكه اذا شاء فشهادته
له شهادة لنفسه . بخلاف شهادة الابن لأبيه فانها شهادة لغيره
لأن مال أبيه ليس ماله .

القول الثالث :

(١)
ان شهادة الوالد لولده والعكس مقبولة والى هذا ذهب الظاهرية
(٢)
وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو ثور والمزني وداود وإسحاق وابن المنذر .

واستدلوا لذلك بالمنقول والمقول والآثار :

أما المنقول . فاستدلوا بحموم الآيات الواردة في الشهادة كقوليه
(٣)
تعالى " وأشهدوا ذوي عدل منكم " وقوله تعالى " واستشهدوا
(٤)
شهداء من رجالكم " وغيرها من الآيات التي أمرت بالشهادة فلم
تفرق بين الأب والابن في الشهادة ما دامت العدالة موجودة .

(١) المعلق لابن حزم ٤١٥/٩

(٢) المغني لابن قدامة ١٧٣/١٠

(٣) سبق تخريجها

(٤) سبق تخريجها .

أما المحقول :

فإن مقياس قبول شهادة الشاهد عدالته والعدل غير متهم
بمحاباة أصوله وفروعه فوجب قبول شهادته لهم كما تقبل لغيرهم .
(١)

أما الآثار فمضها ما يأتي :-

١ - ما روى عبد الله بن عامر بن ربيعة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله

عنه " تجوز شهادة الوالد لولده والولد لوالده والأخ لأخيه " .

٢ - قال عبد الرزاق : حدثنا سفيان عن عيينة عن شبيب بن غرقه قال .

سمعت شريحا أجاز لامرأة شهادة أبيها وزوجها فقال له الرجل :

انه أبوها وزوجها قال شريح فمن يشهد للمرأة الا أبوها أو زوجها .

٣ - قال عبد الرزاق حدثنا معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري قال

أجاز عمر بن عبد العزيز شهادة الابن لأبيه اذا كان عدلا .
(٢)

(١) المغني لابن قدامة ١٠/١٢٣ ، المحلى لابن حزم ٩/٤١٥

(٢) اعلام الموقعين لابن القيم ١/١١٤ ، المحلى لابن حزم ٩/٤١٥

الراجع

الراجع عندى ما ذهب اليه أصحاب القول الأول - من أن شهادة
الوالد لولده والعكس ^{نقل} تمنع من قبول ~~شهادتهما~~ لما بينهما من المحاباة
والماطفة القوية التى تربط بينهما مما يجبره على عدم قول الصدق . والشاهد
يشترط فيه أن يكون صادقا فيما يخبر به فإذا انتفى هذا الشرط فائق شهادته
لا تقبل .

ويجاب على ما استدل به المخالفون بما يأتى : -
أولا - ان الآيات والأحاديث الواردة فى الشهادة عامة خصصتها الأحاديث
الدالة على عدم قبول شهادة الوالد لولده والولد لوالده .
ثانيا - ان اشتراط العدالة فى الشاهد انما هو لترجيح جانب الصدق
على جانب الكذب وشهادة الوالد لولده والعكس فيها ترجيح جانب
الكذب على جانب الصدق لأن الشاهد وان كان عدلا الا أن عامل
القربة يدفعه الى عدم قول الصدق حرصا على مصلحة أقربائه
وخوفا من لحوق الضرر بهم . وهذا فيه تهمة تمنع قبول الشهادة .
وأىضا فان العدالة وعددها لا تكفى ان لو كانت كافية لقبول شهادة
(١)
العدل لنفسه ولا قائل بذلك .

ثالثا : ان الآثار العرويه في قبول شهاده الأصول للفروع فقد ورد ما يخالفها

من الآثار كما هو مروي عن عمر بن الخطاب في كتابه الى ابي موسى

الأشعري الذي ذكرناه ، وهذا

وبهذا يظهر : رجحان ما اخترناه . والله أعلم بالصواب .

٢ - الزوجية :

اعترف الفقهاء في شهادة الزوجة لزوجها والزوج لزوجته على

آراء :-

الرأي الأول : ان شهادة الزوج لزوجته والعكس ^{لا تقبل} ~~تنتج من قبول الشهادة~~

والى هذا ذهب الحنفية والمالكية والمشهور عند الحنابلة وقول عند
(١) (٢) (٣)
(٤) الشافعية .

واستدلوا بمجموع الأحاديث الواردة في المنع من قبول شهادة

المتهم والتي سبق أن ذكرناها ولأن كل واحد منهما يرث الآخر من

غير عجب وينهبط في ماله عادة فلم تقبل شهادته له كالأبن مع أبيه

ولأن يسار الرجل يزيد نفقة امرأته ويسار المرأة تزيد به قيمة بضعتها

المملوك لزوجها فكان كل واحد منهما ينتفع بشهادته لصاحبه فلم

تقبل شهادته لنفسه يحقق هذا أن مال كل واحد منهما يضاف الى

(٥)

الآخر .

الرأي الثاني : ان شهادة الزوج لزوجته والعكس ^{لا تقبل} ~~تنتج من قبول~~

(١) بدائع الصنائع ٩/٤٠٣٢

(٢) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٤/١٦٨ ، بداية المجتهد لابن

رشد ٢/٤٦٤

(٣) المغني لابن قدامة ١٠/١٢٤

(٤) مغني المحتاج ٤/٤٣٥ ، تكملة المجموع ٢٠/٩٤

(٥) المغني لابن قدامة ١٠/١٢٤

- (١) والى هذا ذهب الشافعية فى المشهور والظاهرية والحنابلة فسي
(٢) رواية فيه قال شريح والحسن البصرى وأبو ثور .
(٣)

واستدلوا لذلك بما يأتى :-

- ١ - قوله تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين
(٥) فرجل وامرأتين ممن ترضون من الشهداء " .
(٦)
٢ - قوله تعالى " واشهدوا ذوى عدل منكم " .
(٧)
٣ - قوله تعالى " واشهدوا إذا تباعثتم " .
ووجه الدلالة من هذه الآيات أن الأمر بالشهاد فى هذه الآيات
عام ولم تفرق بين أن كان الشاهد زوج أو غيره .
٤ - ما روى أن عليا بن أبى طالب شهد لفاطمة عند أبى بكر الصديق
رضى الله عنه ومعه أم أيمن فقال له أبو بكر لو شهد معك رجل أو
(٨) امرأة أخرى لقضيت لها بذلك " .

-
- (١) معنى المحتاج للشريين ٤/٤٣٤ ، نهاية المحتاج للرملى ٨/٢٨٨
أسنى المطالب ٤/٣٥٢ ، تكملة المجموع ٢٠/٩٤
(٢) المحلى لابن حزم ٩/٤١٥
(٣) المعنى لابن قدامة ١٠/١٧٤
(٤) المعنى لابن قدامة ١٠/١٧٤
(٥) سبق تخريجها .
(٦) سورة الطلاق آية رقم ٢
(٧) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢
(٨) المحلى لابن حزم ٩/٤١٥

فهذا يدل على جواز شهادة الزوج لزوجته والزوجة لزوجها ان لو
لم تكن شهادة الزوج لزوجته جائزه لما قبل شهادته أصلاً .
ولأن الحاصل بينهما عقد يطرأ ويذول فلا يمنع قبولها كما لو شهد أحد
(١)
المتأجرين للآخر أو عليه .

واستثنى الشافعية . شهادة الزوج لزوجته على شخص بأنسه
(٢)
قدفها فان قدفها يلحق الحاربه فكان متبهما في شهادته .

الرأى الثالث :

ان شهادة الزوج لزوجته مقبولة بخلاف شهادة الزوجة لزوجها

الى هذا ذهب سفيان الثوري وابن أبي ليلى .
(٣)
فيها (أحمد) (صريحها) (صريحها) (صريحها)

واستدلوا بأن شهادة الزوج لزوجته لا تهمه في حقه ولأن يساره
(٤)
وزيادة حقه من النفقة تحصل بشهادتها له بالمال فهي متهمه لذلك .

(١) أسنى المطالب للأنصارى ٣٥٢/٤ ، مفنى المحتاج للشريينى ٤٤٣٤/٤

نهاية المحتاج للرملى ٢٨٨/٨

(٢) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب للأنصارى ٢٢١/٢

(٣) المفنى لابن قدامه ١٧٤/١٠

(٤) المفنى لابن قدامه ١٧٤/١٠ .

الراجع

الراجع عندي ما ذهب اليه أصحاب الرأي الأول من أن شهادة الزوجة

لزوجها والعكس لا تقبل لقوة ما استدلوا به ولأن رابطة الزوجية تمنع من قول الحق .

ويجاب على استدلال أصحاب القول الثاني بما يأتي : -

أولا : ان الآيات التي استلتم بها عامه مخصصه بالأحاديث الواردة في منع شهادة المتهم .

ثانيا : ان الأثر الوارد من أن عليا شهد لفاطمة عند أبي بكر الصديق مردود بما ثبت من الأحاديث الواردة في رد شهادة المتهم والزوجة متهمتان في شهادتهما لبعضهما .

أما استدلال أصحاب القول الثالث فيجاب عليه بأن التهمة كما توجد في الزوجه لزوجها توجد كذلك في الزوج لزوجته بل قد يكون وجودها في جانب الزوج أكثر فأنها لما كانت في يده فمالها في يده أيضا فهو يثبت اليد لنفسه في المشهود به وكذلك بكثرة مالها تزداد قيمة ملكه . فان قيمة المملوك بالنكاح تختلف بقلّة مالها وكثرته بيان ذلك في مهر المثل فمن هذا الوجه يكون الزوج شاهدا لنفسه لما يكون في ذلك من زيادة لشرفه ورفعته . (١)

والله أعلم بالصواب .

٣ - العداوة :

من الأمور التي تؤدي لمنع الشهادة العداوة ، وعدو المشهود

(١)

عليه هو من يفرح لحزنه ويحزن لفرحه .

انقل

فيرى جمهور الفقهاء أن شهادة العدو على عدوه هضع من قبول

شهادته إذا كانت عداوتهم دنيوية فإذا شهد المسروق على السارق

أو المقذوف على القاذف فلا شك أن هذه تؤدي الى تهمة في شهادته

لأنه لا يؤمن أن يشهد شهادة الزور لما يكيد في نفسه من الحقد

والكراهية للمشهود له .

ولذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " لا تجوز شهادة

(٢)

خائن ولا خائنة ولا ذى غم على أخيه " . والخمر الحقد .

أما إذا كانت عداوة الشاهد عداوة دنيوية كان يعادى الشاهد

المشهود له لفسقه أو انتهاكه معارم الله فلا تأثير لهذه العداوة على

الشهادة بل هو العدل الذى يجب أن تقبل شهادته لأن دنيته

وعداته تمنعه من القول بخير الحق ولذلك تقبل شهادة المسلم على

(٣)

غير المسلم مع وجود العداوة بينهما لأنها عداوة دنيوية .

(١) حاشية الشلبى ٢٢١/٤

(٢) سبق تخريجه

(٣) البحر الرائق لابن نجيم ٨٥/٧ ، مواهب الجليل للحطاب ١٦٠/٦

أسنى المطالب للأنصارى ٣٥٢/٤ والمغنى لابن قدامة ١٦٧/١٠ ،

الكافى لابن قدامة ٥٣١/٤ ، المبدع لابن مفلح ٢٤٩/١٠

ويروى أبو حنيفة والمتقدمين من أصحابه - رحمهم الله تعالى - أن
شهادة العدو على عدوه لا تمنع من قبول الشهادة إذا كان الشاهد
عدلاً ولو كانت الشهادة دنيوية ما لم يجبر لنفسه نفع أو يدفع عنها
ضرر ويحمل حديث " لا تجوز شهادة خائن ولا خائنه ولا ذي غسر
على أخيه " .

على ما إذا كان غير عدل بدليل أن الحق فسق للنهي عنه ،
ولكن المتأخرين من الحنفية يرون أن شهادة العدو على عدوه
لا تقبل ما دامت العداوة دنيوية . (١)

وزهب ابن حزم إلى أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل إذا كانت
تخرجه إلى ما لا يحل أما إذا لم تخرجه عما يحل فهو المدل المقبول
الشهادة . (٢)

(١) البحر الرائق لابن نجيم ٨٥/٧ - ٨٦

(٢) المحلى لابن حزم ٤١٨/٩

الراجح

الراجح عندي هو ما ذهب اليه الجمهور من ان شهادة المدعو على
عدوه ^{لا تقبل} ~~تضع من قبول~~ شهادته اذا كانت المداوة دينوية وذلك لأن العداوة
الدينوية تجلب الحقد والكراهية للشخص المشهود له وتؤثر بذلك على شهادة
فلا تجعله يقول الصدق في شهادته.

أما اذا كانت المداوة دينية فانها تقبل شهادته ولا تعتبر بذلك
مسقطه للشهادة وانما تدل على صدقه وعدالته .
والله أعلم بالصواب .

٤ - جلب المنفعة أو دفع المصرة :

في جلب جمهور الفقهاء الى أن الشهادة التي تجلب منفعة لـ

لصاحبها أو تدفع عنه مضره تمنع من قبول شهادته .

لحصول الشك في شهادته ومتى حصل ذلك بطلت الشهادة

(١) ولا يجوز الأخذ بها ، ولذلك يقول الله تعالى " وأدنى أن لا ترتابوا "

وقد ذكر الفقهاء أمثلة عديدة للشهادة التي تجلب منفعة أو

تدفع مصرة .

فمن الشهادات التي تجلب منافع ؟ شهادة الوصي بدين

على الميت الذي أوصاه على تركته بعد موته .

وشهادة الشريك لشريكه فيما يعود الى الشركة بنفع . وغير ذلك

مما فيه جلب منفعة للشاهد من شهادته على المشهود عليه ولو كانت

المنفعة غير مباشرة .

فان في هذه الشهادة تهمة ان جانب الصدق فيها ضعيف .

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٢) البحر الرائق لابن نجيم ٨٢/٧ ، تبصرة الحكام لابن فوحون ٢٢٧/١ ،

أسنى المطالب للأنصاري ٣٤٩/٤ ، المهذب للشيرازي ٣٣٠/٢ ،

كشف القناع لليهوتي ٤٢٤/٦

ومن الشهادات التي فيها دفع ضرر عن الشاهد بشهادته .

شهادة الحاقلة أو بعضهم بفسق شهود قتل الخطأ فهنا فيها تهمة

دفع ضرر إذ فيها دفع الدية عن أنفسهم .

وكذلك شهادة الضامن إذا شهد للمضمون عنه أنه بريء من

الحق الذي عليه وقضاه . فانها ^{لا تقبل} ~~تصح من قبول~~ شهادته لأنه يدفع

عن نفسه ضرر بشهادته هذه حيث أنه هو الضامن عليه فلو عجز المدعى

(١)

قام الضامن بالقضاء .

وبغيرها من الشهادات التي تدفع عن الشاهد ضرر .

فمتى حصل للشاهد من شهادته جلب منفعة أو دفع مضرة فإن

شهادته لا تقبل وتعتبر ساقطة ولا يجوز العمل بها .

(١) تبصرة الحكام لابن فرحون ٢٢٧/١ ، المهذب للشيرازي ٣٣٠/٢ .

كشاف القناع للبهوتي ٤٢٤/٦ .

الفصل الثاني
في
أنواع الشهادة

الشهادة لها أنواع وهي ما يأتي :-

- ١ - الشهادة الأصلية .
 - ٢ - الشهادة على الشهادة .
 - ٣ - الشهادة على كتاب القاضي الى القاضي .
 - ٤ - الشهادة بالاستفاضة والشهرة .
- وسنتحدث عن كل عنصر على حده .

١ - الشهادة الأصلية :

وهي التي يقول فيها الشاهد أمام القاضي أو الحاكم أشهد
وأتيقن ويصح بالرؤية والسمع . وهي موضوع بحثنا وسبق أن تحدثنا
فيها تفصيلا فلا داعي للاعادة .

٢ - الشهادة على الشهادة :

وحد يثنا عن الشهادة على الشهادة سيمتاول العناصر الآتية :-

- ١- تعريف الشهادة على الشهادة .
- ٢ - حكم الشهادة على الشهادة .
- ٣ - شروط الشهادة على الشهادة .
- ٤ - صيغة أداء الشهادة على الشهادة .

٥ - ما تقبل فيه الشهادة على الشهادة من الحقوق .

وتفصيل ما أجملتناه كالآتي : -

١ . تعريف الشهادة على الشهادة :

عرف ابن عرفة من المالكية الشهادة على الشهادة - أو كما يسميها

المالكية شهادة النقل - فقال : هي اخبار الشاهد عن سماعه

(١)
شهادة غيره أو سماعه اياه للقاضي .

شرح التصريف :

قوله (اخبار) لفظ عام يدخل فيه كل اخبار قيد دخل نقل النقل

لأنه اخبار داخل تحت هذا العموم .

قوله (الشاهد) أخرج من ليس يشاهد اذا أخبر بما سمع لا

على وجه الشهادة .

قوله (عن سماعه شهادة غيره) معناه أنه أخبر عن الذي سمعته

يذكر شهادة عنده . وعن سماعه متعلق بأخبار - والضمير عائد على

الشاهد والشهادة مفصول لسماعه .

وقوله أو " سماعه اياه " عطف على السماع والضمير المضاف اليه

يعود على الشاهد واياء عائد على الأخبار ، أي اخبار الشاهد عن

سماعه الأخبار - الشهادة - عند قاضي .

(٢)
قوله (القاضي) قيد يخرج الاخبار لغير قاض .

(١) الخرشى على مختصر خليل ٢١٧/٧

(٢) نفس المراجع ، ص ٢١٨

٢ . حكم الشهادة على الشهاد :

اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على قبول الشهادة على الشهادة
في الأموال واختلفوا في الحدود فما سنذكره فيما بعد . ولذلك يقول
أبو عبيد : " أجمع العلماء من أهل الحجاز والعراق على امضاء
الشهادة على الشهادة في الأموال ، لأن الحاجة داعية اليها لأنها
لولا تقبل لتعطلت الشهادة على الوقت وما يتأخر اثباته عند الحاكم ،
أو ماتت شهوده ، وفي ذلك ضرر على الناس ومشقة شديدة فوجب
(١)
قبولها كشهادة الأصل " .

وان كان مقتضى القياس^٢ يفيد عدم قبول الشهادة على الشهادة
وذلك لما فيها من الشبهة ان احتمال الكذب من شهود الفرع وارد ،
ولكن قبولها حصل لشدة الحاجة اليها ان قد يتعذر وجود شهود
الأصل أو يحجز عن أدائها شهادته لبعض الموارض التي قد تصيبه من
مرض أو سفر أو غير ذلك فلو لم تقبل الشهادة على الشهادة لنتج عن
ذلك ضياع حقوق كثيرة وهذا فيه ضرر عظيم على الناس ، والشريعة
الاسلامية قائمة على رفع الضرر وفي تشريع الشهادة تحقيق لهذا المعنى .
واجتمعت الكذب من شهود الفرع يحتمل أيضا من شهود الأصل ولهذا
كان الحمل بالشهادة على الشهادة جائزا ومقبولا .

(١) كشف القناع للبهوتي ٤٣٣/٦

لا ريب في أن الشهادة كإدانة بدينه ، وإنيابه فيها صلاح

٣. شروط الشهادة على الشهادة :

لشهادة على الشهادة شروط خاصة بالإضافة للشروط السبقي

ذكرناها في الشهادة الأصلية ، وهي ما يأتي : -

أولاً : تحذر حضور الأصل - غير المرأة بموت أو مرض أو غيبة . لأن

الشهادة على الشهادة إنما قبلت للحاجة والضرورة فإذا لم يكن هناك

شيء مما ذكر لم تحصل الحاجة والضرورة اليها . وهذا الشرط متفق عليه كـ^(١) من المهر

ر^(٢) بين الفقهاء ولكنهم اختلفوا في تحديد مدة الغيبة التي تجوز بهيها

شهادة الفرع على أقوال :

القول الأول : أن مدة الغيبة مسافة القصر والى هذا ذهب أبو حنيفة^(٢)

والحنابلة وسحنون من المالكية^(٣) . واستدلوا لهذا بأن المعجز بمسند^(٤)

المسافة التي اعتبرها الشارع عذر رخص فيه بالفطر والقصر وامتداد

مسح الخف وغير ذلك من الرخص والأحكام المتعلقة به .^(٥)

(١) بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٦٠/٩ ، الخرشى على مختصر خليل ٢١٨/٧ ،

المهذب للشيرازي ٣٣٨/٢ ، كشاف القناع للبهوتي ٤٣٣/٦ ، المحرر

لأبي البركات ٣٣٥/٢

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ٢٤٠/٤ ، فتح القدير لابن همام ٢٦٨/٧

(٣) كشاف القناع للبهوتي ٤٣٣/٦ ، المغنى لابن قدامة ١٨٩/١٠

(٤) التاج والأكلیل على المواهب ١٩٨/٦

(٥) تبين الحقائق للزيلعي ٢٤٠/٤

القول الثاني : أن مدة الغيبة أن يكون الشاهد الأصل في موضع

الحكم على مسافة إذا حضر لم يقدر أن يبيت عند أهله بالليل وإلى هذا
(١) (٢)

ذهب الشافعية وأبو يوسف من الحنفية وأخذ بهذا الفقيه أبو الليث

واستدلوا بأن الشاهد محتسب فلا يكلف بما فيه حرج ونسب

البيتوتة في غير أهله حرج عظيم فتجوز الشهادة على شهادته رفصا
(٣)

للحرج وأحياء لحقوق الناس .

(٤)

القول الثالث : أن مدة الغيبة ما فوق البريد يقر وإلى هذا ذهب

المالكية^(٥) ولا فرق عندهم بين الحدود وغيرها في شهادة النقل .

وقال بعضهم يشترط في صحة شهادة النقل في الحدود أن يكون

(٦)

الشاهد الأصلي غائبا غيبة فوق ثلاثة أيام .

ابن

وقال/القاسم : إذا كانت الشهادة في الحدود لم تقبل إلا في الغيبة

(٧)

الحميدة لا في ثلاثة أيام وتجوز اليومان في غير الحدود .

(١) المذهب للميرازي ٣٣٨/٢

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ٢٤٠/٤ ، فتح القدير لابن همام ٤٦٨/٧

(٣) تبين الحقائق للزيلعي ٢٤٠/٤ ، فتح القدير لابن همام ٤٦٨/٧

(٤) البريد اثنا عشر ميلا أنظر المصباح المنير للفيومي ٤٩/١

(٥) الغرشي على مختصر خليل ٢١٨/٧ ، الشرح الكبير للدردير مع لد سوق

٢٠٥/٤

(٦) المرجع السابق .

(٧) التاج والأكليل على المواهب ١٩٨/٦

بعد أن عرضنا أقوال الفقهاء في تحديد غيبة الشاهد الأصولي
يتبين أن ما قاله الفقهاء بعيد عما نحن فيه اليوم من توفر أسباب الراحة
من طائرات وقطارات وسيارات فأصبح البعيد قريبا .
لذلك فباستطاعت الشاهد أن يؤدي شهادته في يسر
وسهولة .

ثانيا : العدد : لم يختلف الفقهاء في أن العدد شرط لصحة
الشهادة على الشهادة وإنما الاختلاف في العدد اللازم لصحة هذه
الشهادة هل يكفي اثنان ينقل كل واحد منهما عن كل واحد من شاهدي
الأصل أم لابد من شاهدين اثنين ينقلان عن كل واحد من شاهدي
الأصل ؟ . وللجواب على هذا نقول :

اختلف الفقهاء كما يلي :

- ١ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنه لا تجوز شهادة
الفروع في النقل عن الأصول إلا إذا نقل الشهادة اثنان عن كل
واحد من الأصول ولهذا يشترط لصحة الشهادة على الشهادة
أن يكون عدد شهود الفرع أربعة في غير حد الزنا فإنه لا يثبت

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٥٩/٩ ، مجمع الأنهر ٢/٢١٢
(٢) التاج والأكليل ١٩٩/٦ ، حاشية المدو على الخرشى ٢/٢١٩
(٣) مغنى المحتاج للشربيني ٤٥٥/٤ ، أسنى المطالب للأنصاري ٤/٣٨٠ ،
المهذب للشيرازي ٢/٣٣٨

عند المالكية والشافعية في أحد القولين الا بشهادة ثمانية من الفروع
بينما يرى الحنفية والشافعية في القول الآخر أن الشهادة على الشهادة
لا تقبل في الحدود .

وعلموا ذلك بأن الشهادة حق ثابت في ذمة الشاهد والحقوق

(١)

الثابتة في الذم لا ينقلها الى القاضي الا شاهدان

ويرى هؤلاء الفقهاء أنه لو شهد اثنان عن أحد شاهدي الأصل

(٢)

بحق وشهد هذان الاثنان بنفس الحق عن الأصل الآخر صحت الشهادة

بشرط ألا يكون أحد الناقلين من الأصول الذين نقلت عنهم الشهادة .

٢ - وذهب الحنابلة الى أنه يكفي لصحة الشهادة على الشهادة أن

يكون شهود الفروع بمثل عدد شهود الأصل فإذا كان عدد شهود

الأصل اثنان ثبت بشاهدين فأكثر ، وبه قال شريح والشعبي والحسن

(٣)

وابن شبرمة وابن أبي ليلى والثوري وإسحاق وعثمان البتي .

وعلموا ذلك بأن الفرع بدل الأصل فاكفى بمثل عدد ، ولأن شاهدي

الفرع لا ينقلان عن شاهدي الأصل حقا عليهما فكفى عن كل واحد واحد

(٤)

كأخبار الديانات .

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٥٩/٩

(٢) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٥٩/٩ ، مجمع الأنهر لداماد ٢/٢١٢ ،

حاشية الحدوي على الخرشي ٢/٢١٩ ، مغني المحتاج للشربيني ٤/٤٥٥

(٣) المغني لابن قدامة ١٠/١٩١ - ١٩٢ ، كشف القناع للبهوتي ٦/٤٣٥

(٤) شرح منتهى الإيرادات للبهوتي ٣/٥٦٠ ، كشف القناع للبهوتي ٦/٤٣٥

الراجع

الراجع عندى هو ما ذهب اليه الحنابلة من أنه يكفي شهود الفرع واحد عن كل شاهد الأصل . فيكفى من شهود الفرع عدد شهود الأصل لأن شاهد الفرع ينقل شهادة الأصل وهى انما أجزت للحاجة فوجب التوسع فيها وعدم التضييق حتى لا تضيع حقوق الناس .

وفى اشتراط اثنين عن كل واحد من الأصول حرج وتضييق ، والحرج مرفوع فى الدين قال تعالى :

(١)

(ما يريد أن يجعل عليكم من حرج) .

ثالثا - الذكور :

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في قبول شهادة النساء

على قولين :

القول الأول :

ان شهادة النساء لا تقبل مطلقا سواء كان الحق مما تقبل فيه

(١) (٢)

شهادة النساء أم لا . والى هذا ذهب المالكية والشافعية وسفيان

(٣)

الثوري ورواية عند الحنابلة

وحجتهم أن شهود الفرع يثبتون بشهادتهم شهادة شهود

الأصل دون الحق المشهود به وليس ذلك بحال ولا المقصود منه

(٤)

المال ويطلع عليه الرجال فاشبه الحد والقصاص.

القول الثاني :

ان شهادة النساء مقبولة في الشهادة على الشهادة والى هذا

(٦)

(٥)

ذهب الحنفية ورواية عند الحنابلة .

(١) الخرشى على مختصر خليل ٢٢٠/٧

(٢) مفضى المحتاج للشرييني ٤٥٤/٤ ، السراج الوهاج للخمراوى ص ٦١١

(٣) المفضى لابن قدامه ١٩١/١٠

(٤) المرجع السابق

(٥) بدائع الصنائع للكا ساني ٤٠٦٠/٩

(٦) المفضى لابن قدامه ١٩١/١٠

واستدلوا لذلك بقوله تعالى " فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان

(١)

من ترضون من الشهداء " فظاهر النص يقتضى أن يكون للنساء

مع الرجال شهادة على الاطلاق الا ما قيد بدليل ولأن القياس

يقتضى عدم اشتراط الذكوره فى الشهادة على الأحكام كلها الا أن

هذا الأصل ترك فى الحدود لتمكن الشبهة فى شهادة النساء

(٢)

وهذا ما لم يكن فى شهادة الرجال .

وهذا هو الراجح عندى لقوة ما استدلوا به ويجاب على

المخالفين بأن المقصود بشهادة الفروع اثبات الحق الذى يشهد به

(٣)

شهود الأصل فقبلت فيه شهادة تهم كالبيع .

رابعا - أن يحمين شهود الفرع شهود الأصل ليمتكن القاضى من معرفة عدالة

شهود الأصل فانه يجوز أن يكون شاهدى الأصل عدلين عندى شاهدى

الفرع مجرحين عند غيرهما ولأن المشهود عليه ربما أمكنه جرح الشهود

(٤)

فاذا لم يعرف أعيانها تعذر عليه ذلك .

(١) سبق تخرجها .

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٦٠/٩

(٣) المغنى لابن قدامة ١٩١/١٠

(٤) مغنى المحتاج للشريينى ٤٥٦/٤ ، المغنى لابن قدامة ١٨٩/١٠

خامسا - يشترط في شهود الأصل ما يشترط في شهود الفرع من العدالة ونحوها من الشروط اللازمة في الشاهد التي ذكرناها مسبقا ففى
(١)
شروط الشاهد .

سادسا - أن يكون شاهد الأصل باقيا على عدالته حتى أداء الشهادة ولم
(٢)
يطرأ فسق أو عداوة بينه وبين المشهود عليه قبل أداء الشهادة .

سابعا - ألا يكذب شاهد الأصل شاهد الفرع قبل الحكم بشهادة النقل
(٣)
لأن تكذيبه قبل الحكم رجوع عن الشهادة .

(١) المفتى لابن قدامة ١٨٩/١ ، المحرر في الفقه لأبي البركات ٣٤٣/٢

(٢) مواهب الجليل للحطاب ١٩٨/٦ - ١٩٩

(٣) شرح الخرشى على مختصر خليل ٢١٩/٧

صفة الشهادة على الشهادة :

اختلف الفقهاء رحمهم الله في صفة الشهادة على الشهادة نورد ها
عند كل مذهب على حدة فمقتد الحنفية الشهادة على الشهادة لها صيقتان :
صفة في التحمل ، وصفة في الأداء .

أما صفة التحمل فلها عبارتان : مختصر ومطولة .

أما العبارة المختصرة فهي أن يقول شاهد الأصل : " أشهد على
شاهدتى أنى أشهد لفلان على فلان كذا ، أو يقول أشهد لفلان على فلان
كذا فاشهد على شهادتى بذلك " .

أما العبارة المطولة : فهي أن يقول شاهد الأصل " أشهد أن
لفلان على فلان كذا ، أشهدك على شهادتى هذا وأمرك أن تشهد على
شهادتى هذه فاشهد " فلا بد من تحميل الأصل للفرع لأن الفرع يشهدون
نيابة على الأصول فلا بد من الانابة منهم وذلك بالاشهاد بخلاف سائر الشهادات
لأن تحمل الشاهد فى سائرهما بطريق الاحالة بنفسه لا يغيره فيصح التحمل
فيها بطريق المعاينة . (١)

ولهذا لو حمل الشاهد الأصلى الشاهد الفرع الشهادة وهناك غيره

يسمى تلك الشهادة فانه لا يجوز لشاهد السماع أن يشهد بهذه الشهادة
(٢)
لأن الشاهد الأصلى لم يحمله الشهادة بل حملها غيره .

(١) بدائع الصنائع للكا سانى ٤٠٥٩/٩ ، مجمع الأنهر لداماد ٢١٢/٢
(٢) نفس المرجعين .

أما صيغة الأدلة فلها عبارتان : مختصرة ، ومطولة .

فالمختصرة هي (أن يقول شهود فلان عندي أن لفلان على فلان كذا

وأشهدني على شهادته بذلك فأنا أشهد على شهادته بذلك) .

وأما المطولة فهو أن يقول شهود عندي فلان أن لفلان على فلان

كذا وأشهدني على شهادته بذلك وأمرني أن أشهد على شهادته بذلك

(١)

وأنا أشهد الآن على شهادته بذلك .

عند المالكية :

صفة التحمل عند المالكية لا تختلف عنها عند الحنفية الا أن المالكية يرون أن الاشهاد من الأصل بلفظ الشهادة للفرع ليس بشروط وانما يكتفى في التحمل من الألفاظ ما يفيد ارادة الاشهاد .
أما صيغتها في الأداء فهي أن يؤد بها الفرع عن الأصل كما تحملها منه ولكن اذا سمع شاهد الفرع شاهد الأصل يقول لا غير
أشهد على شهادتي فهل ينقل ما سمعه أم لا ؟ قولان في المذهب .
القول الأول : لا ينقل ما سمعه لأنه لم يقل به وانما قاله لغيره .

القول الثاني : له أن ينقل ما سمعه لأن قول الأصل أشهد على شهادتي
عام للمخاطب وغيره وهو المشهور .
(١)

عند الشافعية :

يرى الشافعية أن تحمل الشهادة على الشهادة لا يكون الا من ثلاثة أوجه وهي ما يأتي : -
١ - أن يسمع رجلا يقول أشهد أن لفلان على فلان كذا مضافا الى سبب
يوجب المال من ثمن بيع أو مهر لانه لا يحتمل مع ذكر السبب الا الوجوب .

(١) الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٢٠٤ / ٤

٢ - أن يسمعه يشهد عند الحاكم على رجل بحق لأنه لا يشهد عند الحاكم إلا بما يلزم الحكم به .

٣ - أن يسترعيه رجل بأن يقول اشهد أن لفلان على فلان كذا فأشهد على شهادتي بذلك لأنه لا يسترعيه إلا على واجب لأن الاسترعاء وثيقة والوثيقة لا تكون إلا على واجب .
(١)

هذه الثلاثة التي يجوز فيها التحمل .

أما الأداء فان شاهد الفرع يؤد بها على الصفة التي تحملها فان سمعه يشهد يحق مضاف الى سبب يوجب الحق ذكره وأن سمعه يشهد عند الحاكم ذكره وأن اشهد شاهد الأصل على شهادته أو استدعاه قال أشهد ان فلانا يشهد أن لفلان على فلان كذا ،
(٢)
وأشهدني على شهادته .

--

(١) المذهب للشيرازي ٣٣٩/٢ ، أسنى المطالب للأنصاري ٣٧٨/٤ ،

إعانة الطالب للسيد البكري ٣٠٤/٤ ، حاشية قليوبى وعميره ٣٣١/٤

(٢) المذهب للشيرازي ٣٣٩/٢

عند الحنابلة :

يرى الحنابلة أن تحمل الشهادة على الشهادة لا يكون مقبولا حتى يشهد الأصل الفرع على شهادته ويحمله أيها وذلك لأن الشهادة على الشهادة فيها معنى النياية والنياية بغير إذن لا تجوز . (١)

وعلى هذا تكون صيغة التحمل أن يقول : " أشهد على شهادتي اني أشهد أن فلان بن فلان وقد عرفته بعينه واسمه ونسبه أقر عندي وأشهدني على نفسه طوعا بكذا أو شهدت عليه أو أقر عندي بذلك " . (٢)

وهناك رواية عن أحمد تقول بالجواز مطلقا سواء أذن له الأصل بأن يشهد على شهادته أو لم يأذن له . (٣)
والرواية الأولى هي المشهورة .

وصيغة الأداء تكون موافقة لصيغة التحمل على الوجه الذي تحمله لشاهد الفرع من شاهد الأصل .

(١) المبدع لابن مفلح ٢٦٥/١٠

(٢) المبدع لابن مفلح ٢٦٥/١٠ ، الأنصاف للمرداوي ٩٠/١٢

(٣) المبدع لابن مفلح ٢٦٥/١٠ ، الأنصاف للمرداوي ٩٠/١٢ ،

كشف القناع للمبهيوتي ٤٣٩/٦

ما سبق يتضح لنا ما يأتي : -

أن شاهد الفرع لا يخلو من حالتين : -

الحالة الأولى : أن يشهد الشاهد الأصلي ويحمله إياه ففي هذه

الحالة شهادته مقبولة باتفاق الفقهاء .

الحالة الثانية : أن يشهد الشاهد الأصلي شاهد آخر وشاهد الفرع

يسمع ففي هذا اختلف الفقهاء . كما يأتي : -

والمراد

١ - ذهب الحنفية وقول عند المالكية ورواية عند الحنابلة أنها

لا تقبل لأن الأصل لم يحصله الشهادة بل حمل غيره .

٢ - ذهب الشافعية إلى أنه إذا ذكر السبب كمن يبيع مثلاً

فإنها تقبل لأن ذكر السبب يمنع التساهل وإذا لم يبين السبب

فلا بد من الاستدعاء .

٣ - ذهب المالكية في المشهور عندهم والحنابلة في أحد القولين إلى

الجواز مطلقاً

هـ - ما يثبت بالشهادة على الشهادة من الحقوق :

اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى فيما يثبت بالشهادة على

الشهادة على أقوال :

القول الأول : أن الشهادة على الشهادة تثبت بها الحقوق كلها

الا حدود والقصاص وإلى هذا ذهب الحنفية والمشهور عند الحنابلة
(١) (٢)

استدلوا لذلك بأن الحدود والقصاص تدرا بالشبهات والشهادة على
الشهادة لا تخلو من احتمال الكذب وعدم الصدق ^{درك} عنه ^{الشافعية} .

القول الثاني : أن الشهادة على الشهادة تثبت بها الحقوق كلها

من الأموال والحدود والقصاص وغيرها وسائر ما تثبت به الشهادة الأصلية
وإلى هذا ذهب المالكية والظاهرية وأبو ثور والشافعية في قول .
(٣) (٤) (٥)

(١) فتح القدير لابن الهمام ٤٦٢/٧ ، البخر الفرائق لابن نجيم ١٣١/٧

تبين الحقائق للزيلعي ٢٣٨/٤ ، مجمع الأنهر لداماد ٢١١/٢ ،

اللباب للميداني الحنفى ٦٨/٤ ، الاختيار لابن مودود ١٥٠/٢

(٢) المغنى لابن قدامة ١٨٧/١٠ ، الكافي لابن قدامة ٥٥٠/٤

(٣) حاشية الدسوقي ٢٠٤/٤ ، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ليوسف
القرطبي ٩٠١/٢

(٤) المعلى لابن حزم ٤٣٨/٩

(٥) المذهب للشيرازي ٣٣٨/٢

واستدلوا بما يأتي :-

١ - أن الفروع عدول وقد نقلوا شهادة الأصول فالحكم بشهادة الأصول
(١)
بشهادتهم وصاروا كالمترجم .

٢ - أن الحدود حقوق تثبت بالشهادة فجاز أن تثبت بالشهادة على
(٢)
الشهادة كحقوق الأدميين .

٣ - أن الشهادة على الشهادة كما تثبت بها الأموال فكذلك تثبت بها
الحدود .

القول الثالث :

أن الشهادة على الشهادة تقبل في حقوق الأدميين من مال
(٣)
وقصاص وحد قذف وترد في الحدود . وبهذا قال الحنابلة فنفى
(٤)
بولجة والشافعية في أحد القولين .

واستدلوا بأن الشهادة على الشهادة إنما تراد ويقصد بهما
توكيد الوثيقة والحجة ليتوصل بها إلى اثبات الحق وحدود الله مبنية
على الدرء والاسقاط فلم يجز تأكيدها وتوثيقها بالشهادة على الشهادة .
وحقوق الله مبنية على المسامحة واليسر بخلاف حقوق الأدميين فانهم
(٥)
مبنية على المشاحة والمضايقه .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٤٦٢/٧ (٢) المذهب للشيرازي ٣٣٨/٢

(٣) كشف القناع للبهوتي ٤٣٣/٦

(٤) المذهب للشيرازي ٣٣٨/٢ ، أسنى المطالب للأنصاري ٣٧٧/٤ - ٣٨٨ ،

نهاية المحتاج للرملي ٣٠٧/٨ ، مفضي المحتاج للشربيني ٤٥٣/٤

(٥) المذهب للشيرازي ٣٣٨/٢

الراجع

والراجع عندي هو عدم قبول الشهادة على الشهادة فيما ينسدرى^١
بالشبهة من حقوق الله سبحانه وتعالى لأن حقوق الله مبناها على الستر
والاسقاط والشهادة على الشهادة فيها شبهة احتمال الكذب من شهود
الفرع . والشبهة تسقط بها حقوق الله .

ويرد على المخالفين بما يأتي : -

- ١ - أن الشهادة على الشهادة لا تقبل مع القدرة على شهود الأصل
فوجب أن لا تقبل فيما ينسدرى^٢ بالشبهات .
- ٢ - أن الشهادة على الشهادة انما تقبل للحاجة ولا حاجة اليها في الحد
لأن ستر صاحبه أولى من الشهادة عليه .
- ٣ - ان قياس الشهادة على الشهادة على الشهادة الأصلية لا يصح لأن
الشهادة على الشهادة فيها شبهة لتطرق الغلط والسهو والكذب في
شهود الفرع مع احتمال ذلك في شهود الأصل وهذا احتمال زائد
لا يوجب في شهود الأصل وهو معتبر بدليل أنها لا تقبل مع القدرة
على شهود الأصل .

- ٤ - أن قياس قبول الشهادة على الشهادة في الحدود على قبولها فسي
الأموال لا يصح لما بينهما من الفرق في الحاجة والتساهل . (١)

(١) المظني لابن قدامة ١٨٧/١٠ .

كتاب القاضى الى القاضى :

عرفنا أن الشهادة على الشهادة جائزة ومقبولة للحاجة الداعية اليها وهنا نتحدث عن كتاب القاضى الى القاضى للمناسبة القوية بين الشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى فالحاجة داعية المهمة لأن الشهادة قد تكون أمام القاضى فيسجلها ويثبتها لمعجز الشهود عن الحضور الى مكان الدعوى الأصلية لوجود عذر من الأعذار كمرض أو بعد مسافة أو غيرها مسن الأعذار . والشريعة الاسلامية مبنية على التسهيل والتيسير على الناس حتى لا تضيع حقوقهم لذلك جاز قبول كتاب القاضى الى القاضى .

اضافة الى أن بعض الحنابلة يرون أن كتاب القاضى الى القاضى يثبت به من الأحكام ما يثبت بالشهادة على الشهادة .

وحد يثنا عن كتاب القاضى الى القاضى يتناول - حكم كتاب القاضى للقاضى ، شروط كتاب القاضى ، ما يثبت به كتاب القاضى للقاضى .

حكم كتاب القاضى الى القاضى :

اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على جواز الحمل بكتاب القاضى

الى القاضى استحسانا للحاجة الداعية الى الحمل به .

وان كان مقتضى القياس يفيد عدم الجواز لأن كتابة القاضى ليست

أقوى من مشافهته . فلو أخبر قاضى البلد الآخر بما ثبت من حق لفلان بمن

فلان على فلان بن فلان الكائن فى بلد القاضى الآخر لم يجز العمل به لأن

أخبار القاضى لا يثبت فى غير محل ولايته فالكتابه من باب أولى لا تقبل .

الا أن مقتضى القياس خولف وأجيز استحسانا .

ومستند جواز الحمل بكتاب القاضى الى القاضى ما رواه الضحاك بمن

قيس قال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أورت امرأة أشيم الضباين

(٢)

من دية زوجها .

ووجه الدلالة من الحديث : أن النبى صلى الله عليه وسلم كتب الى

الضحاك بن قيس ليحكم بما فيه مما يدل على أن القاضى اذا جاءه كتاب من

قاضى آخر حكم به .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٢٨٥/٧ - ٢٨٦ ، شرح الخرشي على مختصر

خليل ١٧٠/٧ ، الشرح الكبير للدردير مع الدسوقي ١٥٩/٤ ،

المهذب للشيرازى ٣٠٥/٢ ، أسنى المطالب للأنصارى ٣١٨/٤ ،

المغنى لابن قدامة ٨٠/١٠ ، المبدع لابن مفلح ١٠٣/١٠ ، المحرر

لأبى البركات ٢٢١/٢

(٢) سنن أبى داود ٣٣٩/٣ ، سنن الترمذى ٢٨٨/٢ ، سنن ابن ماجه ٨٨٣/٢

شروط كتاب القاضى الى القاضى :

للمحل بكتاب القاضى الى القاضى شروط هى كما يلى : -

أولا : الاشهاد : -

(١)

اتفق الفقهاء رحمهم الله تعالى على أن الاشهاد شرط فسى

قبول المحل بكتاب القاضى الى القاضى فيشهد الشهود عند القاضى

أن هذا كتاب القاضى فلان ويذكرون اسمه ونسبه .

ولكنهم اختلفوا فى حالتين : -

الحالة الأولى : فى النصاب المعتبر لصحة الشهادة وكون الذكور شرط .

الحالة الثانية : فى اشتراط كون كتاب القاضى الى القاضى مختوما .

ففى الحالة الأولى اختلفوا على قولين : -

القول الأول : ان كتاب القاضى الى القاضى لا يثبت الا بشهادة

(٢) (٣)

رجلين عدلين ولا مدخل للنساء فيها والى هذا ذهب المالكية والشافعية

(٤)

والحنابلة

(١) بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٨٩/٩ ، الشرح الكبير للدردير مع الدسوقي

١٦٠/٤ ، المهذب للشيرازى ٣٠٥/٢ ، روضة الطالبين ١٨٠/١١ ،

المبدع ١٠٦/١٠

(٢) الشرح الكبير للدردير مع الدسوقي ١٦٠/٤ ، التاج والأكلیل على المواهب

للمواق ١٤٢/٦ .

(٣) المهذب للشيرازى ٣٠٥/٢ ، روضة الطالبين ١٧٨/١١

(٤) المفتى لابن قدامه ٨٤/١٠ ، المحرر لأبى البركات ٢١٢/٢ ، المبدع

لابن مفلح ١٠٧/١٠ ، كشاف القناع للبهوتى ٣٦٣/٦

وعلموا ما ذهبوا اليه بأن الحقوق التي ليست بحال ولا ما يلحق
به لا تثبت الا بشهادة رجلين .

القول الثاني : ان كتاب القاضي الى القاضي يثبت بشهادة رجلين أو
(١)
رجل وامرأتين الى هذا ذهب الحنفية .

وجعتهم بأنه لا يندرى* بالشبهة فيثبت برجل وامرأتين .

أما الحالة الثانية : وهي اشتراط كون كتاب القاضي الى القاضي مختوما

فقد اختلفوا أيضا على قولين : -

القول الأول : - ان كتاب القاضي الى القاضي لا يشترط فيه أن يكون

مختوما وانما الختم من قبيل الاستحباب ليكون أكثر توثيقا والى هذا
(٢)
ذهب جمهور الفقهاء* .

واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى قيصر ولم
يختمه ف قيل له انه لا يقرأ كتابا غير مختوم فاتخذ الخاتم واقتصراره على
الكتاب دون الختم دليل على أن الختم ليس بشرط في القبول وانما
فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليقروا كتابه ولانهما شهدا بما فسي
(٣)
الكتاب وعرفا ما فيه فوجب قبوله كما لو وصل مختوما وشهد بالختم .

(١) الهداية مع فتح القدير ٢٩٠/٧

(٢) الشرح الكبير للدردير مع الدسوقي ١٦٠/٤ ، روضة الطالبين ١٦٠/٤ ،
المبدع لابن مفلح ١٠٧/١٠ ، المغنى لابن قدامة ٨٥/١٠

(٣) المغنى لابن قدامة ٨٥/١٠

القول الثاني : أن كتاب القاضى الى القاضى يشترط فيه أن يكسبون

مغفوما ويشهد القاضى الشهود بأن هذا ختمه والى هذا ذهب
أبو حنيفة . (١)

وعلى ذلك بأن الختم على الكتاب يصونه من الخلل والتلاعب .

وهذا هو الراجح عندى لأن الختم من باب توثيق الكتاب حتى

لا يتعرض للتزييف والتزوير .

ولو أدرج القاضى كتابه وختمه وقال هذا كتابى أشهد على بما فيه

وقد أشهد تكما على نفسى بما فيه .

فهل يكفى هذا أم لا بد من أن يطلع الشهود على ما فى الكتاب .

اختلف الفقهاء فى هذا كما يأتى : -

- ذهب جمهور الفقهاء الى أنه لا يصح التحمل لأنها شهادة على

(٢)

مجهول والشهادة بالمجهول لا تصح .

- وقال أبو يوسف أن شهدوا بالكتاب والخاتم قبلت شهادتهم وان

لم يشهدوا بما فى الكتاب، وكذا اذا شهدوا بالكتاب وبما فى جوفه

قبلت وان لم يشهدوا بالخاتم لأن المقصود من هذه الشهادة حصول

المعلم للقاضى المكتوب اليه بأن هذا كتاب فلان القاضى وهذا يحصل

(٣)

بالمعلم بالكتاب أو بالختم وأن جهل ما فى الكتاب .

(١) بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٩٠/٩

(٢) بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٩٠/٩ ، روضة الطالبين للنووى ١٧٩/١١

المغنى لابن قدامة ٨٤/١٠

(٣) بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٩٠/٩

- ٢ - أن يكون بين القاضى المكتوب اليه وبين القاضى الكاتب مسيرة سفير
فان كان دونه لم تقبل لأن القضاء يكتب القاضى أمر جواز لحاجسة
الناس بطريق الرخصة لأنها قضاء بالشهادة القائمة على غائب من غير
أن يكون عنده خصم حاضر لكن جوز للضرورة ولا ضرورة فيها دون مسيرة
(١)
السفر .
- ٣ - أن يكتب القاضى الكتاب فى موضع ولا يته فان كتبه من غير ولا يته لم يسغ
(٢)
قبوله لأنه لا يسوغ له فى غير ولا يته حكم فهو فيه كالعاصى .
- ٤ - أن يصل الكتاب الى المكتوب اليه فى موضع ولا يته فان وصله فى غيرهما
(٣)
لم يكن له قبوله حتى يصير الى موضع ولا يته .
- ٥ - أن يكون فى الدين والعين التى لا حاجة الى الاشارة اليها عند
الدوى والشهادة كالدور والعقار أما فى الأعيان التى تقع الحاجة
الى الاشارة اليها كالمنقول من الحيوان والصروض فان كتاب القاضى الى
القاضى لا يقبل فيها . (٤)

(١) بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٩٠/٩

(٢) المغنى لابن قدامه ٨٦/١٠

(٣) نفس المرجع .

(٤) بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٩٠/٩

٦ - أن يكون القاضي الكاتب من أهل العدل فإن كان من أهل البغي لم يعمل به قاضي أهل البلد بل يردّه كبتا وفيظا له . (١)

هذه هي أهم الشروط التي تشترط في كتاب القاضي إلى القاضي وهذه الشروط هي عند بعض الفقهاء لا كلهم فقد يكون هناك شروطا عند بعض الفقهاء غير هذه الشروط وإنما هذا ما استطعنا إليه سبيلا .

“ ما يثبت بكتاب القاضي إلى القاضي ”

اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى فيما يثبت بكتاب القاضي إلى القاضي

على أقوال :

القول الأول : أن كتاب القاضي إلى القاضي يثبت به كل الحقوق إلا الحدود والقصاص وإلى هذا ذهب الحنفية ورواية عند الحنابلة . (٢) (٣) (٤)

واستدلوا بأن الحدود والقصاص مما تتدرى بالشبهات وفي كتاب القاضي إلى القاضي شبهة احتمال الكذب ^{الزائر} وأيضا فلا حاجة إليه في الحدود والقصاص.

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٩٢/٩

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٢٨٦/٧ ، البحر الرائق لابن نجيم ٢/٧ ، مختصر الطحاوي ص ٣٣٠

(٣) كشف القناع للبهوتي ٣٥٥/٦ ، الاقناع للمقدسي ٤٠٦/٤ - ٤٠٧

القول الثاني : ان كتاب القاضى الى القاضى ثبت به كل الحقوق والاحكام

(١)

من غير فرق بين حد وغيره والى هذا ذهب المالكية .

و وهذا بناء على مذهبيهم ان شهادة النقل تثبت بها كل الحقوق .

القول الثالث : ان كتاب القاضى الى القاضى ثبت به حقوق الأدميين من مال

(٢)

وما يقصد به المال وحد القذف والقصاص والى هذا ذهب الشافعية

ورواية عند الحنابلة ^(٣) والبراهمة

وحجتهم أن حقوق الأدميين مبنية على المشاحة والمضايقة .

بخلاف حقوق الله فانها مبنية على التسامح فلا حاجة الى قبول كتاب

القاضى الى القاضى فيها .

وهذا هو الراجح عندى لما عللوا به .

هذا ما أوجيزته فى هذا البحث عن كتاب القاضى الى القاضى وذلك

حتى لا اخرج عن موضوع بحثنا واكتفيت بالحاجة التى تدعونا الى هذا

البحث .

(١) الخرشي على مختصر خليل ١٧٠/٢ ، التاج والأكلیل على المواهب للعواق

١٤٣/٦

(٢) اعانة الطالبین للسید البکر ٢٦٦/٤

(٣) الاقناع للمقدسى ٤٠٦/٤ ، كشف القناع للبهوتى ٣٥٥/٦

((الشهادة بالاستفاضه))

الشهادة بالاستفاضه نوع من أنواع الشهادة غير المباشرة وهي تتفق مع الشهادة المباشرة وشهادة النقل في أن الكل ينصب على الواقعة المراد اثباتها . والشهادة بالاستفاضه تتفق مع شهادة النقل في أن الشاهد فيها لم يحاين الواقعة المراد اثباتها ببصره أو يسمعها بسمعه .

أما الاختلاف فهي تختلف عن الشهادة الأصلية في أن الشاهد في الشهادة بالاستفاضه لم يشاهد الواقعة المراد اثباتها ببصره ولم يسمعها بسمعه وتختلف عن شهادة النقل في أن الشاهد في الشهادة بالاستفاضه لا ينقل عن شخص محين معروف شاهد الأمر بنفسه وسمعه وإنما تنصب شهادته على ما هو مشهور متواتر بين الناس .

فهو يشهد بما شاع وانتشر عند الناس .

وكلامنا في الشهادة بالاستفاضه يتناول تعريفها وحكمها وشروطها وما تقبل فيه وسنعرض لكل عنصر على حده :

١ - تعريف الشهادة بالاستفاضه :

عرف المالكية الشهادة بالاستفاضه بأنها " لقب لما صرح الشاهد فيه باسناد ^{لغير} شاهد ته لسماع من معين " .

شرح التحريف :

قولهم " باسناد شاهد ته لسماع " يخرج به الشهادة الأصلية .
وقولهم " من غير معين " يخرج به الشهادة على الشهادة . (١)

٢ - حكم شهادة الاستفاضه :

الأصل في الشهادة أن تكون عن مشاهدة ومعاينة حتى تكون
عن علم ويقين لما يشهد به الشاهد ولذلك يقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم " اذا علمت مثل الشمس فاشهد والا فده " . (٢)

ولكن قد يختلف الأمر فيشهد الشاهد معتمداً في شهادته على
ما شاع واشتهر بين الناس .

وهذا يحصل في أمور قد يكون من الصعب المسير أن يواظبها
كل انسان ويشاهدها ولهذا فانه لو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامح
واعتماد الشاهد فيها على شهره لأدى ذلك الى التضيق والحرج على
الناس وابطال حقوق كثيرة يصعب على الناس أو الكثير منهم مشاهدتها

(١) الخرشي على مختصر خليل ٢١٠/٧

(٢) سبق تخريجه .

وحضورها فهذه الأمور مما يشتهر خبره ويشيع أمره كالنسب ونحوه

(١)

ولهذا فانه لا بد من العمل بها فهي جائزة ومقبولة . بل أجمع

أهل العلم على جوازها .

قال ابن قدامة " اجمع أهل العلم على صحة الشهادة بالاستفاضته

(٢)

في النسب والولادة " .

وقال ابن المنذر لا أعلم أحدا من أهل العلم منع من قبولها في النسب

ولو منع قبولها في النسب لاستحال معرفة الأنساب ان لا سبيل إلى

معرفة النسب الا بالاستفاضة بين الناس فلا تمكن المشاهدة فيه ولو

(٣)

اعتبرت المشاهدة لما عرف أحد أباه ولا أمه ولا أحد أقاربه .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٨٨/٧ ، شرح الخرشى على مختصر خليل

٢١١/٧ ، مواهب الجليل للحطاب ١٩٢/٦ ، أسنى المطالب

للأنصاري ٣٦٧/٤ ، المذهب للشيرازي ٣٣٦/٢ ، المغنى لابن

قدامة ١٤١/١٠

(٢) المغنى لابن قدامة ١٤٦/١٠

(٣) نفس المرجع .

٣ - شروط الشهادة بالاستفاضة :

اختلفت الفقهاء في الشروط اللازمة لصحة الشهادة بالاستفاضة

والشهره ، وسنذكر شروط كل مذهب على حده :

مذهب الحنفية :

يرى الحنفية : أن الشاهد في الشهادة بالسماع لا يجوز له أن يشهد الا اذا أخبره رجلان عدلان أو رجل وامرأتان ممن يثق بقوليهما أو بقولهم ثقة تامه مع اشتراط لفظة الشهادة .

واستثنى بعضهم الشهادة على الموت فقالوا : يجوز لمن شهد بالسماع أن يكتفى في ذلك بخبر واحد عدل او واحدة لأن الموت قلما يشاهده الا واحد لأن الانسان يهابه ويكرهه ، فان راها واحد عدل ويعلم أن القاضي لا يقضى بذلك ، وهو عدل أخبره به غيره ثم يشهد ان بموته . ولا بد أن يذكر المخبر أن شهد موته او جنازته او دفنه حتى يشهد الآخر معه . (١)

والاكثاف بالمدلن نقل عن أبي يوسف .

وعن أبي حنيفة رحمه الله أن الشاهد لا يشهد حتى يسمع من جماعة . وقال الخفاف : " في الكل حتى يسمع من العامة وتتابع الأخبار ويقع في قلبه تصديق ذلك من غير تفصيل . (٢)

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٨٨ / ٧

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٣٨٩ / ٧ ، الهداية على فتح القدير ٣٨٩ / ٧

وجاء في الفصول عن شهادات المحيط أنه لا بد في النسب

أن يسمع أنه فلان ابن فلان من جماعة لا يتصور تواطئهم على الكذب
وهذا عند أبي حنيفة .

وعند صاحبين إذا أخبر الشاهد عدلان أنه فلان ابن فلان

تحمل الشهادة وهذا اختيار النسفي . (١)

مذهب المالكية :

يرى المالكية أن شهادة السماع لا تقبل إلا بالشروط الآتية :

١ - طول الزمان : يشترط المالكية لصحة شهادة السماع أن يطول الزمان

وحدد بعضهم الزمان بعشرين سنة وهذا في غير الموت .

أما الموت فلا يشترط فيه طول الزمان بل أن طول الزمان مبطل

لأثباته عن طريق السماع .

٢ - انتفاء الربيه :

يشترط المالكية في شهادة السماع انتفاء الربيه عن شهادة

الشهود وذلك كما إذا شهد اثنان بموت شخص وليس في البلد مثلهما

سنا أو كان فيهما من يساويهما في السن مع شيوع السماع عند غيرهما فإن

وجدت ربيه بأن لم يسمع بموت غيرهما من أسنانهما لم تقبل التهمة .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٨٩/٢ ، الهداية على فتح القدير ٣٨٩/٢

٣ - حلف المشهود له :

يشترط المالكية في شهادة السماع أن يحلف المشهود له لأن

شهادة السماع ضعيفة فتعين ما يقويها وهو حلف المشهود له .

٤ - الذكورة :

يشترط المالكية في شهود السماع أن يكونوا ذكورا فلا تقبل من

(١)

النساء .

مذهب الشافعية :

يرى الشافعية أن يشترط لصحة الشهادة بالاستفاضة أن يسمع

الشهود من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ويحصل الظن القوي بصدقهم

ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عدالة . (٢)

والى هذا ذهب ابو الحسن الماوردي لأن ما دون ذلك أغبار

(٣)

أحاد لا يقع العلم من جهتهم .

ويرى بعض الشافعية انه يكفي السماع من عدلين اذا سكب

(٤)

القلب لخبرهما .

(١) الشرح الكبير على حاشية الدسوقي ١٩٦/٤ وما بعدها ، الخرشي على

مختصر خليل ٢١١/٧ - ٢١٢

(٢) مفتي المحتاج للشربيني ٤٤٩/٤

(٣) المهذب ٣٣٦/٢

(٤) تحفة المحتاج ٢٦٥/١٠

والى هذا ذهب ابو حامد الاسفراينى رحمه الله لأن ذلك بينه
والبينه ثبت بقول الاثنين لكون الحاكم يعتمد قولهما . (١)

وقال ابن ابي الدم ان من شروط شهادة الاستفاضه ان لا يصرح
الشاهد بين شهادته بأن مستنده الاستفاضه . (٢)

مذهب الحنابلة :

يشترط الحنابلة فى الشاهد بالاستفاضه الا يشهد الا اذا

سمع ما شهد به من عدد يقع العلم بخبرهم لأن الاستفاضه مأخوذه من
فيض الماء لكثرة . (٣)

قال الخرقى " ما تظاهرت به الأخبار واستقرت معرفته فى قلبه شهد به " (٤)

قال صاحب الأنصاف هذا " هو المذهب " (٥)

ونذهب بعض الحنابلة ومنهم القاضى الى أنه يكفى أن يسمع

الشاهد من اثنين عدلين ويسكن قلبه الى خبرهما لأن الحقوق تثبت
بخبر الاثنين . (٦)

(١) المذهب للشيرازى ٣٣٦/٢

(٢) تحفة المحتاج ٢٦٥/١٠ - ٢٦٦

(٣) شرح منتهى الإرادات للبيهوتى ٥٣٨/٣ ، كشف القناع ٢٠٤/٦

(٤) كشف القناع ٤٠٤/٦

(٥) الأنصاف للمرداوى ١٣/١٢

(٦) المغنى ١٤٢/١٠

ونذكر صاحب الأنصاف قولا بقبول شهادة السماع ولو لم تسمع الا من
واحد بشرط أن تسكن النفس الى صدق خبره وهو اختيار المجدد
(١)
وحفيده .

(ما يثبت بشهادة الاستفاضه)

ما يثبت بشهادة الاستفاضه ليس محل اتفاق بين الفقهاء فبعضهم
وسع دائرة القبول وبعضهم ضيقها ولم يقبلها الا في أمور تنس الحاجة اليها .
فالحنفية مثلا ضيقوا باب القبول ويقرب منهم الحنابلة بينما نرى
المالكية توسعوا في باب القبول ومثلهم الشافعية ، واختلافهم هذا راجع
لاختلافهم في تقدير الحاجه في تلك الأمور .

وسأعرض لكل مذهب على حده موجزين في ذلك :

المذهب الحنفي : اعتبر الحنفية شهادة السماع في الأمور الآتية وهي :
" النسب ، النكاح ، الموت ، أصل الوقف وشرايطه ، الولاية ، الدخول
(٢)
بالزوجه ، والولاء والحق والصهر " .

وهذه الأمور ليست كلها محل اتفاق عند الحنفية وانما هناك اختلاف

في تعدادها .

(١) الأنصاف للمرداوى ١٣/١٢

(٢) المبسوط للسرخسي ١٤٩/١٦ ، البحر الرائق لابن نجيم ٧٢/٧

فقد ذكر ابن الهمام أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشئ * لم

يحايته الا في النسب ، والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي فهذه
(١)

الأمر تجوز فيها الشهادة بالسمع اذا أخبره من يشق بخبره * .

المذهب المالكي :

اعتبر المالكية شهادة السماع في أمور كثيرة قد تصل الى ثلاثين

وعدها بعضهم عشرون مسأله ~~وهي~~ عزل وجرح وكفر وسفه وعدم وأسر

وعتق ولوث وولا * ونسب ورضاعه وقسمه ونكاح وخلع وضرر الزوجين وهبة
(٢)

ووصية وولاية وحرا به واباق .

المذهب الشافعي :

الشافعية رحمهم الله تعالى لا يبعدون كثيرا عن المالكية فسي

توسيعهم لدائرة القبول للشهادة بالاستفاضه فقال بعضهم يشهد

بالسمع في اثنين وعشرون موضعا هي النسب والموت والنكاح والولا *

وولاية القاضي وعزله والرضاع وضرر زوج والصدقات والأشربة والسفسه

والأعباس والتعديلات والتجريح والاسلام والكفر والرشد والحمل والولادة

(٣)

والقضايا والحريه والقسامه .

والشهادة على ولاية القاضي والاستحقاق من الزكاة والرضاع

(١) شرح فتح القدير لابن الهمام ٣٩٢/٧ ، الهداية مع فتح القدير ٣٩٢/٧

(٢) شرح الخرشى على مختصر خليل ٢١٢/٧ ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير
١١٩٢/٤ - ١٩٩ ، الشرح الكبير للدردير ١٩٧/٤ - ١٩٩ ، التاج والأكلیل

على المواهب للعواق ١٩٤/٦

(٣) حاشية الرملى على أسنى المطالب ٣٦٨/٤

وذكر

والحرج والتعديلا والاعسار والرشد ^{كل} هذا ^أ اختلف فيها الشافعية في
جواز الشهادة ^{بها} فقد أفتى ابن الصلاح بجواز الشهادة بالاستفاضه
على الرشد . وذكر بعضهم أن الرضاع لا تجوز فيه شهادة الاستفاضه
وانما يتوقف على شهادة الأبصار والمعاينه . (١)

وذكر بعض الشافعية رحمهم الله تعالى عدم قبول الشهادة
بالاستفاضه في اثبات الولاء والعق والوقف والزوجيه لأنها أمور تنيسر
الشهادة عليها وأسبابها واضحة ظاهره غير خفيه وغير متعذره .
ولكن الراجح جواز اثباتها بشهادة الاستفاضه ومن رجع هذا
الامام النووي .

وقال الأسنوى : الصواب الذي به الفتوى انما هو المنع .

المذهب الحنبلي :

المذهب الحنبلي لا يبعد عن مذهب الحنفية في تضيق دائرة
الاثبات بشهادة السماع . وهم يرون ان ما تظاهرت به الأخبار واستقرت
معرفته في قلب الشاهد به كفى فيه قبول الشهادة بالاستفاضه .
وذكر ابن قدامة ما تجوز به شهادة الاستفاضه وهي النسب والولاء والنكاح
والملك المطلق - والوقف ومصرفه - والموت والعق والولاء والولاية والحزل .
وذلك لأن هذه الأمور تتعذر في الغالب بطريق المعاينه فجازت بالاستفاضه
لتعذر مشاهدتها ومشاهدة أسبابها .

(١) أسنى المطالب للأنصارى ٣٦٨ / ٤

(٢) المغنى لابن قدامة ١٤٠ / ١ ، الكافي لابن قدامة ٥٤٣ / ٤

الفصل الثالث
في الرجوع عن الشهادة

الرجوع عن الشهادة هو أن يخفى الشهود ما أثبتوه بشهادتهم
أو التشكك فيه كأن يقولوا رجعنا عن شهادتنا أو ابطالناها أو هي مفسوخة
(١)

أو ما شابه ذلك مما يدل على الرجوع .
(٢)
ولا يعتبر الرجوع إلا في مجلس القضاء .

والرجوع عن الشهادة لا يخلو من ثلاث حالات : وهي : -
الحالة الأولى : أن يكون قبل الحكم .

الحالة الثانية : أن يكون بعد الحكم وقبل التنفيذ .

الحالة الثالثة : أن يكون بعد التنفيذ .

ففي الحالة الأولى : الرجوع قبل الحكم :

(٣)
ذهب جمهور الفقهاء إلى أن رجوع الشهود قبل الحكم يسقط اعتبار
الشهادة فلا يجوز للقاضي أن يحكم بها . لأن الشهادة شرط الحكم فإذا
زالت قبله لم يجز كما لو كان الشاهد فاسقا .
(٤)

ولأن كاذم الشهود قد تناقض حيث قالوا نشهد بكذا لا نشهد بكذا
ولا يحكم بالتناقض . ولأنه يحتمل أن يكونوا صادقين في الشهادة كاذبين

-
- (١) نهاية المحتاج للرملي ٣١٠/٨
(٢) المبسوط للسرخسي ١٧٧/١٦ ، بدائع الصنائع للكاساني ٤٠٦٨/٩
(٣) فتح القدير لابن الهمام ٤٧٨/٧ ، شرح الخرشى على مختصر خليل
٢٢٠/٧ ، المذهب للشيرازي ٣٤١/٢ ، المغني لابن قدامة ٢١٩/١٠
(٤) المغني لابن قدامة ٢١٩/١٠ .

في الرجوع ويجوز أن يكونوا صادقين في الرجوع كاذبين في الشهادة ولا
(١)
يحكم مع الشك كما لو جهل عدالة الشهود .

وذهب أبو ثور إلى جواز الحكم ولو رجع الشهود ولأن الشهادة قد
(٢)
أدبت فعلا . فلا تبطل برجوع من شهد بها كما لو رجعوا بعد الحكم .

الراجع

والراجع ما ذهب إليه الجمهور لقوة أدلتهم ولأن رجوع الشهود
عن الشهادة لم يعد السبب المثبت للحق قائما . وقياس أبو ثور الرجوع
قبل الحكم على الرجوع بعده غير صحيح لأن الشهادة قد تأكدت باقترانها
بالقضاء والحكم لا ينتقض إلا بحجة قاطعة وليس هذا المعنى قائما قبيل
الحكم .

وإذا عرفنا أن الراجع عدم اعتبار الشهادة عند رجوع الشهود قبيل
الحكم فإن الشهود في هذه الحالة لا يضمنون شيئا لأنهم لم يتلفوا بشهادتهم
(٣)
شيئا للمشهود عليه . ولكنهم يعزرون جزاء لهم على رجوعهم إذا كانت

(١) المذهب للشيرازي ٣٤١/٢

(٢) نفس المرجع .

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٤٧٨/٧ ، شرح الخروشي على مختصر خليل

٢٢٠/٧ ، المذهب للشيرازي ٣٤١/٢ ، المعنى لابن قدامس

٢١٩/١٠

الشهادة في غير الزنى وكانوا متممدين أما اذا كانت الشهادة في الزنى فلا يخلو اما أن يكون الرجوع من الشهود كلهم أو بعضهم .

(١)

فان رجع الشهود كلهم فقد اتفق الفقهاء على أن الشهود يحدون حد القذف . وذلك لأن كلامهم على المشهود عليه انحقد قذا فلا شهادة الا أنه منع من إقامة الحد في الحال احتمال اتصال القضاء بالشهادة قبل الرجوع فلما رجعوا زال الاحتمال ووجب عليهم الحد بنص الكتاب .

أما اذا رجع بعض الشهود كما لو شهد أربعة بالزنى على شخص ثم رجع واحد منهم . فذهب الفقهاء الى وجوب حد القذف ولكنهم اختلفوا فيمن يجب عليه هذا الحد على آراء :

الرأى الأول : أنهم يحدون جميعا والى هذا ذهب المالكية والحنفية (٢) (٣)

(٤)
والمشهور عند الحنابلة .

واستدلوا بأن الأصل في كلام الشهود أنه قذف ولا يصير شهادة

الا اذا اتصل به القضاء ، بحيث أن القضاء لم يتصل به فانه يبقى

قذا كما كان فيحد به الجميع لا فرق بين من رجع ومن لم يرجع .

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٧٤/٩ ، الخرشي على مختصر خليل ٢٢١/٧

نهاية المحتاج للرملي ٣١٠/٨ ، المغني لابن قدامة ٧٣/٩

(٢) شرح الخرشي على مختصر خليل ٢٢١/٧ ، التاج والاكمل على المواهب

للمواق ٢٠١/٦

(٣) فتح القدور لابن الهمام ٢٩٤/٥ ، تبين الحقائق للزيلعي ١٩٣/٣ ،

بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٧٤/٩

(٤) المغني لابن قدامة ٧٣/٩ .

الرأى الثانى : أن الحد يجب على الراجع فقط دون الثلاثة والى هذا

(١) (٢)

ذهب الشافعية وزفر من الحنفية .

واستدلوا بأن كلامهم وقع شهادة لا قذفا لكمال نصاب الشهادة وهو

عدد الأربعة وإنما ينقلب قذفا بالرجوع ولم يوجد إلا من أحدهم فينقلب

كلامه قذفا خاصة بخلاف ما إذا شهد ثلاثة بالزنا فأنهم يحدون لأن نصاب

(٣)

الشهادة لم يكمل فى هذه الحالة فوقع كلامهم من الابتداء قذفا .

الرأى الثالث :

أن الحد يجب على من لم يرجع أما الراجع فلا حد عليه والى هذا

(٤)

ذهب الحنابلة فى رواية وهو اختيار أبى بكر وابن حامد .

واستدلوا بأن الراجع قبل الحد كالتائب قبل تنفيذ الحكم بقوله

فيسقط عنه الحد ولأن فى دية الحد عنه تمكينا له من الرجوع الذى يحصل

به مصلحة المشهود عليه وفى إيجاب الحد عليه زجراله عن الرجوع خوفا من

(٥)

الحد فتفوت تلك المصلحة وتتحقق المفسدة فناسب ذلك نفي الحد عنه .

والراجع عندى أن الجميع يحدون حد القذف لأن رجوع أحد الشهود

عن شهادته ينقص نصاب الشهادة على جريمة الزنى فلا يكمل العدد المطلوب

فلذلك يحدون حد القذف . والله أعلم .

(١) نهاية المحتاج للرملى ٣١٠/٨ ، تكملة المجموع ١٢٢/٢٠

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٢٩٤/٥ ، تبين الحقائق للزيلعى ١٩٣/٣

بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٧٦/٩ (٣) بدائع الصنائع ٤٠٧٦/٩

(٤) المغنى لابن قدامة ٧٣/٩

(٥) نفس المرجع السابق .

الحالة الثانية :

الرجوع بعد الحكم وقبل التنفيذ :

- (١) (٢)
إذا رجع الشهود بعد الحكم وقبل التنفيذ فيرى الحنفية والشافعية
(٣) (٤)
والحنابلة وأكثر المالكية أن الحد أو القصاص يسقط ولا يجوز للقاضي أن ينقذ
الحد أو القصاص على المشهود عليه لأن هذه الحقوق تسقط بالشبهة
والرجوع شبهة ظاهرة بل هو أعظم الشبهات فلم يجز الاستيفاء بالشبهة معه
ولأن المحكوم به عقوبة ولم يتعين استحقاقها ولا سبيل إلى جبرها فلم يجز
(٥)
استيفاؤها كما لو رجعا قبل الحكم .
(٦)
ويرى بعض المالكية أن الحد أو القصاص لا يسقط برجوع الشهود
لأن الحكم لا ينتقض بالرجوع وإنما ينتقض بظهور كذبهم وكذبهم غير ظاهر .
والراجح عندي ما ذهب إليه الفقهاء الثلاثة ومن وافقهم من المالكية
لوجود الشبهة القوية في رجوع الشهود عن شهادتهم . والله أعلم .

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٢١٥/٩ ، فتح القدير لابن الهمام ٢٩٤/٥

(٢) المهذب للشيرازي ٣٤١/٢ ، نهاية المحتاج للرملي ٣١٠/٨

(٣) المغني لابن قدامة ٢١٩/١٠

(٤) شرح الخرشي على مختصر خليل ٢٢٠/٧ ، الفواكه الدواني للنفراوي

٣١٠/٢ ، حاشية الحدوي ٣٢٢/٢

(٥) المغني لابن قدامة ٢٢٠/١٠

(٦) شرح الخرشي على مختصر خليل ٢٢٠/٧ ، الفواكه للنفراوي ٣١٠/٢ ،

حاشية الحدوي ٣٢٢/٢ .

أما بالنسبة للمراجعين فانه يجب عليهم التمييز وضمان المال المسروق
في السرقة لأنهم يرجعونهم فوتوه على المشهود له وهذا في غير الشهادة على
الزنى أما اذا كانت الشهادة على الزنى فانه يجب حد القذف ولكن الفقهاء
اختلفوا فيمن يجب عليه الحد على رأيين : -

الرأي الأول :

(١) (٢)

أن الحد يجب على الراجع فقط والى هذا ذهب المالكية والشافعية
(٣)
ومحمد وزفر من الحنفية .

واستدلوا لذلك بأن كلام الشهود وقع شهادة لاتصال القضاء
به فلا ينقلب قضا بالرجوع ولم يرجع الا واحد منهم فينقلب كلامه قضا
دون غيره فلم يصح رجوعه في حق الباقيين فبقى كلامهم شهادة فسلما
يحدون .

الرأي الثاني :

أن الجميع يحدون والى هذا ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد وإسحاق
(٤) (٥)

أن الامضاء في باب الحد ود من القضاء بدليل ان على الشهود
أمرهم قبل القضاء كما أنهم هم القضاء ~~ولا تقبل شهادة منهم~~
أو امرت وأقبل القضاء ~~ولا تقبل شهادة منهم~~ .
فكان رجوعه قبل الامضاء بمنزلة رجوعه قبل القضاء ولو رجع قبل القضاء
يحدون جميعا فكذا هنا . (٦)

-
- (١) الخرشي على مختصر خليل ٢٢١/٧ ، حاشية الحدوى على الخرشي ٢٢١/٧
(٢) نهاية المحتاج للمولى ٣١٠/٨ ، المغنى لابن قدامة ٧٣/٩
(٣) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٧٦/٩ (٤) نفس المرجع .
(٥) المغنى لابن قدامة ٧٣/٩
(٦) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٠٧٦/٩

الراجع عندي أن الحد يكون على الراجع فقط لأن الشهادة قد
كملت واتصل بها حكم الحاكم فلم تكن قد فاء بخلاف الشهادة قبل القضاء
والله أعلم .

الحالة الثالثة : الرجوع بعد التنفيذ :

(١)

إذا رجع الشهود بعد التنفيذ فإن الحكم لا ينتقض .
لأنه يجوز أن يكونوا صادقين ويجوز أن يكونوا كاذبين وقصد
اقترن الحكم بأحد الجائزين ، الحكم والاستيفاء فلا ينتقض برجوع
معتقل . (٢)

ولا شيء على المشهود له .

أما الشهود فلا يخلو أما أن يكونوا مخطئين أو متعمدين .
فإن كانوا مخطئين فحليهم الضمان على خلاف بين الفقهاء في
ذلك .
أما إن كانوا متعمدين وكان المشهود به حدا يوجب اتلاف
النفس كالزنى الموجب للرجم أو كان ما يوجب اتلاف العضو كالسرقة
الموجب للقطع أو كانت الشهادة على قتل .
فقد اختلف الفقهاء كما يأتي :-

(١) فتح القدير لابن الهمام ٤٧٩/٧ ، شرح الخرشي على مختصر خليل

٢٢٠/٧ ، مغني المحتاج للشربيني ٤٥٧/٤ ، كشاف القناع

المبهوت ٤٣٧/٦

(٢) المذهب للشيرازي ٣٤١/٢

(١)

١ - ذهب الحنفية الى أنه لا يجب القصاص على الشهود الراجعين .
وحجتهم أن التسبب الى القتل أو القطع لا أثر له مع وجود المباشرة
لأن القتل أو القطع بالتسبب معنى لا صورة والقتل أو القطع
بالمباشرة صورة لا معنى فانتفت المساواة وعند انتفاء المساواة ينتفى
وجوب القصاص لتخلف شرطه .

(٢)

٢ - ذهب الجمهور الى أن التسبب الى اتلاف النفس أو العضو بطريق
العمد الحد وان يستوجب القصاص والمباشرة ليست شرطاً لوجوب
القصاص ولا فرق في الحكم بين المباشر والمتسبب .

وحجتهم ما روى القاسم بن عبد الرحمن أن رجلين شهدا عند
على رضي الله عنه - على رجل أنه سرق فقطعه وأتياه بآخر فقالا
هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر

(١) فتح القدير لابن الهمام ٤٧٩/٧ ، بدائع الصدائغ للكاساني
٤٠٧٥/٩

(٢) شرح الخرش على مختصر خليل ٢٢٠/٧ ، المذهب للشيرازي
٣٤١/٢ ، منى المحتاج للشربيني ٤٥٧/٤ ، كشف القناع
للبيهوتي ٤٣٨/٦

(١) وأغرمهما دية يد الأول وقال : لو أعلم أنكما تمعدتا لقطعتكما .

(٢) أخرجه البخارى .

فيدل هذا الأثر على وجوب القصاص على المتسبب ان أن
الشهود لم يباشروا القطع وانما تسببوا فيه .

وهذا هو الراجح عندى .

هذا اذا لم تكن الشهادة على جلد فان كانت على جلد فلا

يخلو اما أن تكون الشهادة على زنى أم على غيره .

(٣)

فان كانت الشهادة على زنى حدوا حد القذف باجماع الفقهاء

اما ان كانت الشهادة على غير الزنى كالقذف والشرب فان الشهود

(٤)

يعزرون بحسب ما يراه القاضى وعليهم ضمان ضرب المشهود عليه .

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ٢٢٦/١٢

(٢) هو ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المخيرى البخارى

الامام الحافظ المحدث صاحب كتاب الصحيح ألفه فى ستة عشر عاما ،
كان يقول انتقيته من ست مئة ألف حديث وما وضعت فيه حديثا حتى
اغتسلت وصليت ركعتين . توفى بسمرقند سنة ٢٥٦ هـ عن ٦١ سنة .
أنظر غلاصة التهذيب ص ٢٧٨ ، وفيات الأعيان ١٨٨/٤ ، الاعلام

٢٥/٦

(٣) بدائع الصنائع للكاسانى ٤٠٧٥/٩

(٤) نفس المرجع ٤٠٧٧/٩

٣١
الباب الثالث

في الشهادة على الجريسة

ويشتمل على سبعة فصول :

الفصل الأول : في الشروط الواجب توافرها في الشهادة على الحدود
والقصاص وتعريف الحدود .

الفصل الثاني : في الشهادة على جريمة الزنى .

الفصل الثالث : في الشهادة على جريمة القذف .

الفصل الرابع : في الشهادة على جريمة شرب الخمر .

الفصل الخامس : في الشهادة على جريمة السرقة

الفصل السادس : في الشهادة على جريمة القصاص

الفصل السابع : في الشهادة على جرائم التعزير

الفصل الأول

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : في الشروط الواجب توافرها في الشهادة على

جرائم الحدود والقصاص .

المبحث الثاني : في تعريف الحدود .

✱

المبحث الأول

فى الشروط الواجب توافرها فى الشهادة على جرائم الحدود والقصاص
وهى ما يأتى : -
١ - الذكورة :

(١)

يشترط جمهور الفقهاء للشهادة المثبتة لجرائم الحدود والقصاص

أن يكون الشهود ذكورا وخالف فى هذا الظاهرية وعطاء وحامد فقالوا
(٢) (٣)

بقبول شهادة النساء فى الحدود والقصاص .

واستدل الجمهور بما جاء فى الكتاب والسنة والآثار والمعقول .

أما الكتاب : فمنه ما يأتى : -

(٤)

أولا : قوله تعالى : " فاستشهدوا عليهن أربعة منكم " .

ووجه الدلالة من الآية : أن لفظ " أربعة " اسم لعدد مذكر لأن

العدد يخالف المعدود فى الذكورية والأنثوية فيقال أربعة رجال

وأربع نساء .

ثانيا : قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إذا دأبتم بددين . . . الى قوله

(٥)

واستشهدوا شهيدين من رجالكم " .

(١) فتح القدير ٣٧٠ / ٧ ، بدائع الصنائع ٩ / ٤٠٥ ، التاج والأكلیل

على المواهب ١٨٠ / ٦ ، كفاية الطالب الربانى ٤ / ٥٠ ، مغنى

المحتاج ٤٤٢ / ٢ ، المذهب ٣٣٤ / ٢ ، المغنى لابن قدامه

١٣٠ / ١٠

(٢) المحلى لابن حزم ٣٩٦ / ٩

(٣) المغنى لابن قدامه ١٣٠ / ١٠

(٤) سورة النساء آية رقم ١٥

(٥) تقدم تخريجه .

ووجه الدلالة من الآية :

أنها دللت بمنطوقها على أن الأموال لا يجوز شئونها الا
بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وإذا كانت الأموال هكذا وهي أقل
شأنًا من النفس . فكيف يجوز اثبات الحدود والقصاص بشهادة النساء .
وأما السنة : فحديث الزهري قال : " مضت السنة من لدن
رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده أنه لا تجوز
شهادة النساء في الحدود والقصاص " . (١)

ووجه الدلالة من الحديث :

- أن الحديث نص على عدم قبول شهادة النساء على الحدود
والقصاص وأما الآثار المروية من بعض الصحابة والتابعين فمنها ما يأتي :
- ١ - ما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال " لا تجوز شهادة
النساء وعدهن الا على ما لا يطلع عليه غيرهن من عورات النساء
وحملهن وحيضهن " .
 - ٢ - قال عمر وعلى رضي الله عنهما . لا تجوز شهادة النساء في الطلاق
والنكاح ولا الدماء ولا الحدود .
 - ٣ - قال مكحول : " لا تجوز شهادة النساء الا في الدين " .

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٣/٨ ، نصب الراية للزيلعي ٧٩/٤

٤ - قال سعيد بن المسيب وعبد الله بن عتبة لا تقبل شهادة النساء الا فيما لا يطلع عليه غيرهن " . (١)

فهذه الآثار تدل على أن شهادة النساء لا مدخل لها في الحدود ولا القصاص وانما تختص بالأموال وعيوب النساء التي لا يعرفها سواهن .
وأما المعقول :

فإن شهادة النساء فيها شبهة لتطرق الغفلة والسهو اليها ويدل على ذلك قوله تعالى : " ان تضل احداهما فتذكر احداهما
(٢)
الأخرى " .

(١) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٥٢

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

واستدل الظاهرية ومن وافقهم بعموم الكتاب والسنة والقياس .

فأما عموم الكتاب فقوله تعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم
(١) فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان " .

ووجه الدلالة من الآية :

أنها تناولت جميع الحقوق ولم تفرق بين الأموال وغيرها ولم
يكن هناك من مخصص لا من كتاب ولا من سنة فدل على قبول شهادة
النساء .

وأما عموم السنة :

فقوله صلى الله عليه وسلم : " أليس شهادة المرأة مثل نصف
شهادة الرجل " . (٢)

ووجه الدلالة من الحديث :

أنه أفاد أن شهادة المرأتين تقومان مقام شهادة الرجل
الواحد وهذا عام يشمل الأموال وغيرها .

وأما القياس : فقياس الشهادة على الحدود على الشهادة في

الأموال فكما أن الشهادة على الأموال تثبت برجل وامرأتين فكذلك
الحدود . (٣)

(١) سورة البقرة آية رقم ٢٨٢

(٢) صحيح البخاري من فتح الباري ٩٧/٥ ، صحيح مسلم ٢٠٠٢/٤

(٣) المغني لابن قدامة ١٣٠/١٠

الراجح

الراجح عندي ما ذهب إليه الجمهور من اشتراط الذكوره في الحدود والقصاص . لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارض الصحيح .

وبجواب على أدلة المغالفين بما يأتي : -

أولا : ان عموم آيات الشهادة مخصصة بالأحاديث الواردة في منع شهادة

النساء في الحدود والقصاص ومنها حديث الزهري .

ثانيا : ان قياس الحدود والقصاص على الأموال قياس مع الفارق ان أن

شهادة النساء فيها شبهة والشبهة تسقطها بخلاف الأموال .

ثالثا : ان الشهادة على جرائم الحدود والقصاص مما يحتاط لدورها

واسقاطها وشهادة النساء لا تخلو من شبهة لأنهن جهلن على السهو

والغفلة ونقصان العقل والدين فيورث ذلك شبهة بخلاف سائر الأحكام

(١)

فانها تجب مع الشبهة .

والله أعلم بالصواب .

٢ - العدد :

يشترط في الشهادة على جرائم الحدود والقصاص أن يتوافر العدد المطلوب من الشهود حتى يصح الحكم بالشهادة .
ففي جريمة الزنى لابد من وجود أربعة رجال . أما بقية جرائم الحدود والقصاص فلا بد من وجود شاهدين من الرجال على أنسب سنتحدث عن ذلك فيما بعد ان شاء الله تعالى .

٣ - تيقن القاضي من عدالة الشهود :

يجب على القاضي أن يتيقن من عدالة الشهود ولهذا فلا تقبل شهادة مجهول الحال . لأن جرائم الحدود والقصاص يتشدّد في اثباتها ويحتال لدورها ، والتيقن من عدالة الشهود تكون بتزكيّتهم اما بالسرا أو بالعلانية كما سبق وأن تحدثنا عن ذلك فسيعدالة .

٤ - قدرة المشهود عليه على ادعاء الشبهة :

يشترط لاقامة الحد بالشهادة أن يقدر المشهود عليه على ادعاء الشبهة فلو كان لا يقدر على ذلك كالأخرس ومشلول اللسان لم يقدّر الحد بهذه الشهادة لأنه يحتمل أن المشهود عليه لو كان قادرا على ادعاء الشبهة لادعاهما فعدم قدرته على ذلك يعتبر شبهة دافعة للحد . (١)

المبحث الثاني
ففى
تعريف الحدود

الحدود : جمع حد وهو فى اللغة الفصل والمنع بين الشيئين :

(١) يقول شيخ الاسلام ابن تيميه " الحدود فى لفظ الكتاب والسنة

يراد بها الفصل بين الحلال والحرام مثل آخر الحلال وأول الحرام فيقال

نَعْدَهَا (٢)

فى الأول : " تلك حدود الله فلا تقربوها " .

نَقَرَهَا (٣)

ويقال فى الثانى " تلك حدود الله فلا تمسوها " .

والحد الجاز بين الشيئين لأنه يمنعهما من الاختلاط .

وسمى الحاجب حداً لأنه يمنع من الدخول .

وحده الشيء منتهاه وقيته ، وسمى حداً لأنه يمنع من المعاودة ،

ولذلك سميت الحدود بهذا الاسم لأنها تمنع من ارتكاب الأسباب الموجبة

(٤)

لها أولاً لأن الشارع حدد مقدارها بحيث لا تجوز الزيادة عليها ولا النقص .

(١) فتاوى ابن تيميه ٣٤٨/٢٨

(٢) سورة البقرة آية رقم ٢٢٩

(٣) سورة البقرة آية رقم ١٨٧

(٤) لسان العرب لابن منظور ١٤٠/٣ ، القاموس المحيط ٢٨٦/٢

مختار الصحاح للرازى ص ١٢٦ ، المصباح المنير للفيومى ١٣٥/١

تعريف الحد في الاصطلاح الشرعي : اختلفت عبارة الفقهاء فيه سأذكره

عند كل مذهب على حده .

تعريف الحنفية :

(١)

عرفه الحنفية بأنه " عقوبه مقدره تجب حقا لله تعالى " .

شرح التحريف :

قولهم " عقوبه مقدره " خرج به التحزير فانه عقوبه غير مقدره .

وقولهم " حقا لله " خرج به القصاص فانه عقوبة حق للعباد .

تعريف الحد عند المالكية :

(٢)

عرفه المالكية بقولهم " عقوبة مقدرة شرعا " .

تعريف الشافعية :

(٣)

عرفه الشافعية بقولهم " انه عقوبة معينة على ذنب " .

تعريف الحنابلة :

عرفه الحنابلة بقولهم " انه عقوبة مقدرة شرعا في محصية للضعف من

(١) تبين الحقائق للزليعي ١٦٣/٣ ، بدائع الصنائع للكاساني ٩/١٤٩ ،

المهداية مع فتح القدير للمرغيناني ٢١٢/٥ ، البحر الرائق لابن نجيم

٢/٥

(٢) تهذيب الفروق والقواعد ٢٠٤/٤

(٣) تحفة الطلاب مع حاشية الشرقاوي لزكريا الأنصاري ٤٢٧/٢ =

(١) الوقوع في مثلها "

هذه هي تعاريف الفقهاء للحد ويتضح لنا منها أن الحنفية عندما عرفوا الحد كان تعريفهم شاملا للحدود كلها بما فيها حد القذف لأنهم يرون أنه حق خالص لله أو حقه فيه غالب .

بينما يرى غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى أن حد القذف حق خالص للإنسان أو حقه فيه غالب .

وبهذا يكون تعريفهم جامع ومانع على حسب ما يرون .

أما الشافعية والحنابلة والمالكية فتعريفهم غير مانع لدخول القصاص في تعريف الحد لأنه عقوبة مقدرة شرعت للزجر عن المعاودة في العقل .

= السنية في الأسرار الفقهية هامش على الفروق .

(١) كشف القناع للبهوتي ٧٧/٦ ، الأنصاف للمرداوي ١٥٠/١٠ ،

شرح منتهى الإرادات للبهوتي ٣٣٦/٣ ، الاقناع للمقدسي

٢٤٤/٤

الفصل الثاني

في الشهادة على جريمة الزنى

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : في تعريف الزنى

المبحث الثانى : في حكم الزنى وعقوبته ودليلها .

المبحث الثالث : في نصاب الشهادة على جريمة الزنى

المبحث الرابع : في الشروط الخاصة على جريمة الزنى

المبحث الأول

تعريف الزنى :

- الزنى لغة : مصدر زنى يزنى زنا وزناً . والمد لغة أهل نجد ،
والقصر لغة أهل الحجاز . ولفظ الزنى يتأتى لعدة معانى أهمها :
(١)
١ - البهس : يقال المرأة تزانى فزناه وزناً أى تباغى .
(٢)
٢ - الفجور : يقال زنى يزنى زنى وزناً فجراً .

تعريفه فى الشرع :

- عرفه الفقهاء بتعاريف عدة نورد ذلك عن كل مذهب على حده :
عرف الحنفية الزنى : بأنه " وطء الرجل المرأة فى القبل فى غير ملك
(٣)
وشبهة ملك " .

شرح التعريف :

- قولهم " وطء الرجل المرأة فى القبل " قيد فى التعريف يخرج به ما لو
وطئها فى دبرها .
قولهم " فى غير ملك وشبهة ملك " أى يجب أن يكون الوطء فىمن لا تكون
زوجته ولا هى مملوكة له أو له فيها شبهة ملك كأمة زوجته فإذا كان كذلك
فلا يعتبر زناً .

- (١) لساق الحرب لابن منظور ٣٥٩/١٤
(٢) القاموس المحيط للفيروز ٣٤١/٤
(٣) الهداية مع فتح القدير لابن الهمام ٢٤٢/٥

تعريف المالكية :

عرف المالكية الزنى بقولهم : " وطء مكلف مسلم فرج آدمى لا ملك له
(١)
فيه باتفاق تعدا " .

شرح التعريف :

قولهم " وطء مكلف مسلم " معناه أن يكون الوطء ممن يتصور منه الوطء
وهو البالغ العاقل المسلم فالصغير لا يتصور منه الزنى والمجنون فاقد
لعقله فلا يحتبر زانى وغير المسلم يحل الزنى .
قولهم " فرج آدمى " يخرج به ما لوزنا بحيوان .
قولهم " لا ملك له فيه " يخرج ما لو كان له يد التملك سواء كانت زوجته
أو أمته فلا يحتبر ذلك زنى .
قولهم " باتفاق " المراد به اتفاق العلماء وليس اتفاق المذهب فيخرج
به الوطء فى النكاح المختلف فيه كالنكاح بلا ولى فلا يسمى زنا شرعا .
قولهم " تعدا " خرج به الفالط والجاهل والناس كمن نسي طلاق
زوجته " (٢)

(١) العرشى على مختصر خليل ٧٥/٨ ، حاشية الدسوقي مع الشرح

الكبير ٣١٣/٤

(٢) نفس المرجعين السابقين .

تعريف الشافعية :

عرف الشافعية الزنى بأنه " ايلاج الذكر بفرج محرم لعينته

خال عن الشبهة مشتبهى طبعاً " . (١)

شرح التصريف :

قولهم " ايلاج الذكر " أى ادخال الذكر فى فرج محرم .

قولهم " خال عن الشبهة " قيد فى التصريف يخرج ما لو كان فيه

شبهة التعلق .

قولهم " مشتبهى طبعاً " يخرج به ما لو كان الايلاج فى الدبر

~~فانما لا يستبرزنا~~ .

تعريف الحنابلة :

عرف الحنابلة الزنى بأنه " فعل الفاحشة فى قبل أو دبر من غير

(٢)

ملك ولا شبهة ملك " .

ولا يخلو شرحه عن شرح التعاريف السابقة فلا داعى للتكرار .

ويظهر من هذه التعاريف أن الفقهاء رحمهم الله تعالى اتفقوا

على أن وطء المكلف المسلم فرج آدمى لا ملك له فيه زنى واختطفوا فسمى

بعض الأمور كاللواط ووطء المرأة فى الدبر ووطء البهائم . (٣)

(١) مغنى المحتاج ١٤٣/٤ ، نهاية المحتاج للرملى ٤٠٢/٧ ، أسنى

المطالب الأنصارى ١٢٥/٤

(٢) المغنى لابن قدامة ٥٤/٩ ، كشاف القناع للبهوتى ٨٩/٦ ، شرح منتبهى

الآيادات ٣٤٢/٣

(٣) لشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي ٣١٣/٤

المبحث الثاني

حكم الزنى وعقوبته ودليلهما :

الزنى حرام ومن أكبر الكبائر فى الاسلام لما فيه من نشر للردى يله والفساد فى المجتمع الاسلامى وتفكك فى أقوى الروابط الأسرية :
لذلك فان الشارع الحكيم قرر له عقوبة تناسب وعظم الفاحشة المرتكبه
ويدل على ذلك ما ورد فى الكتاب والسنة واجماع العلماء .

فمن الكتاب : قوله تعالى " الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلده ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم
الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين " .
(١)

ووجه الدلالة من الآية : ان الله جعل عقوبة الزانى والزانية فى الدنيا
الجلد اذا كانا غيرا حصنين .

ومن السنة : حديث أبى هريرة فزید بن خالد الجهنى " أن رجلا من
الاعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أنشدك
الأقضية لى بكتاب الله تعالى - فقال الخصم الآخر - وهو أفقه منه - نعم
اقض بيننا بكتاب الله وأذن لى فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم
قل ، قال : ان ابنى هذا كان عسيفا على هذا فزنى بامرأته وانسى

(١)

أخبرت أن علي ابنى الرجم فافتد يته منه بمائة شاه ووليد ه فسألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابنى جلده مائة وتشريب عام وان علي امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتشريب عام وأغد يا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فارجمها قال : فقد ا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم - فرجمت . متفق عليه . (٢)

ووجه الدلالة من الحديث : أن الرسول صلى الله عليه وسلم فسر عقوبة الزانى والزانية غير المحصن بالجلد والتفريب وأما الزانسي أو الزانية غير المحصن فالرجم حتى الموت .

أما الإجماع . فقد أجمعت الأمة الاسلامية على تحريم الزنا

ولم يخالف فى ذلك أحد .

وأن الزانى اذا كان محصنا وهو من وطء فى نكاح صحيح فان

عقوبته الرجم حتى الموت وهذا ما أجمع العلماء عليه .

وان كان غير محصنا فان عقوبته الجلد والتفريب فيجلد مائة

ويضرب عام على اختلاف بين العلماء فى وجوب التفريب مع الجلد (٣)

(١) الوليد ه : الصبيه والأمه والجمع ولائد : راجع المصباح المنير ٢/٣٤٩

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ١٢/١٦٠ صحيح مسلم ٣/١٣٢٥

(٣) الافصاح لابن شيبه ٢/٢٣٣

المبحث الثالث

نصاب الشهادة على جريمة الزنى

يشترط في اثبات جريمة الزنى بالشهادة المترتب عليها إقامة الحد أن يكون الشهود أربعة رجال عدول تتوفر فيهم الشروط المطلوبة في الشاهد. والدليل على اشتراط أربعة شهود ما جاء في الكتاب والسنة والاجماع والمصقول .

أما الكتاب : فتمه قوله تعالى " واللاتى يأتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم " . (١)

ووجه الدلالة : أن الآية دلت بمنطوقها ومفهومها على أن الزنا لا يثبت إلا بأربعة عدول من المسلمين .

ومن السنة : حديث سعد بن عباد رضى الله عنه حينما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم " يا رسول الله أرأيت لو وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى أتى بأربعة شهداء فقال النبى صلى الله عليه وسلم نعم " . (٢)

(١) سورة النساء آية رقم ١٥

(٢) صحيح مسلم ١٣٢٥/٣

ووجه الدلالة من الحديث : أن السائل قد فهم تعيين الأربعة والرسول

صلى الله عليه وسلم أقره على ما فهم أن لو جاز أقل من ذلك لبيّنه

له صلى الله عليه وسلم وهذا بيان وقت الحاجة إليه فلا يجوز تأخيره .

وهو موافق لما جاء في الكتاب الكريم من أن الزنى لا يثبت إلا

بأربعة شهداء عدول إذا لم يكن هناك اعتراف تثبت به جريمة الزنا .

أما الإجماع : فقد أجمع أهل العلم على أن جريمة الزنى لا تثبت

إلا بأربعة شهداء ولم يخالف في ذلك أحد .

أما المحقول : فإن الله سبحانه وتعالى يحب الستر على عباده

وينذم من يعيب اشاعة الفاحشه كما قال تعالى " ان الذين يحبون أن

تشيع الفاحشه في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله

(١)

يعلم وأنتم لا تعلمون" .

وفي اشتراط الأربعة تحقيق معنى الستر إذ وقوف الأربعة على

الفاحشة نادر لأن الشيء كلما كثرت شروطه قل وجوده وثبوته عند الحاكم

على شهادة أربعة عدول ليس كثبوته بأقل من ذلك فتحقق بذلك الستر

ودفع العقوبة .

المبحث الرابع

الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة الزنى

للمشاهدة على جريمة الزنى شروطا خاصه اضافة للشروط العامة في الشهادة والشروط العامة في الحدود والتي ذكرناها مسبقه والشروط الخاصة هي ما يأتي :

أولا : أن يصفوا الزنى وصفا دقيقا : -

وذلك بأن يقولوا رأينا ذكره في فرجها كالصيل في المكحلة والرشا فسي
(١)
البشر وهذا باتفاق الفقهاء .

(٢)
لما ورد في قصة ماعز عندما أقر عند النبي صلى الله عليه

وسلم بالزنى فقال له " انكتهما ؟ قال : نعم فقال حتى غاب ذلك
منك في ذلك منها كما يغييب المروء في المكحلة والرشا في البشر قال
(٣)

نعم . وهذا وإن كان في الاقرار الا أنه اعتبر التصريح فيه فاعتباره

في الشهادة أولى ولأن الشهود على المغيره بن شعبه بالزنى لما شهدوا

عند عمر رضي الله عنه ووصف الزنى منهم ثلاثة وقال الرابع رأيت نفسا يحلو

واستاتتبه ~~ورأيت أرجلها على عنقه كأنهما ادنا حمارا ولا أدري~~

(١) فتح القدير لابن الهمام ٢٧٨/٥ ، مواهب الجليل للحطاب ١٧٩/٦ ،

الكافي للقرطبي ١٠٧١/٣ ، المهذب للشيرازي ٣٣٧/٢ ، المغني

لابن قدامه ٧٠/٩ ، العدد شرح العدة للمقدسي ٥٦٠

(٢) هو ماعز بن مالك الأسلمي قال ابن حبان له صحبه وهو الذي رجم في عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت ذكره في الصحيحين وغيرهما من حديث

يا أمير المؤمنين ما وراء ذلك فقال عمر : الله أكبر ولم يحتبر شهادة تهم
لأن شهادة زياد رابع الشهداء وان كانت ظاهرة في الزنى إلا أنسه
يحتمل ان الذى يحصل من الزنى هو المفاخذه . فإذا لم يصفسوا
الزنى وصفا دقيقا يدل على المعاينة لا تقبل شهادة تهم .

ثانيا : أن يكون المشهود عليه بالزنا ممن يتصور منه الوطء فان كان ممن
لا يتصور منه الوطء كالمجبوب لم تقبل شهادة تهم ويحدون عند
القذف ولو كان المشهود عليه خصيا أو غنيا قبلت شهادة تهم ويحد
(١)
لتصور الزنا منه لقيام الآله بخلاف المجبوب .

= أبى هريره وزيد بن خالد الجهنى وغيرهما يقال اسمه غريب وماعز
لقباله . أنظر الاصابه ٣٣٧/٣
(٣) تلخيص الحبير لابن حجر ٥٧/٤
(١) بدائع الصنائع للكاسانى ٤١٨٤/٩

ثالثا - اتحاد المجلس :

اختلف الفقهاء في هذا الشرط على قولين :

القول الأول : أن الشهادة لا تقبل الا اذا أدبت في مجلس واحد

(١) (٢) (٣)

والى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد .

واستدلوا بما جاء في قصة المغيرة بن شعبه فأن أبا بكره وناقصا

وشبل بن محمد شهدوا عند عمر على المغيرة بن شعبه بالزنى ولم يشهد

زياد فحد عمر الثلاثة . ولو كان المجلس غير مشروط لما جاز أن يحد هم

(٤)

لجواز أن يكملوا برابع في مجلس آخر .

ولأن الشهادة على الزنى تكون بلفظ القذف ، فان تكامل فيها

الحد خرجت عن حكم القذف ولم تكن شهادة فوجب أن يكون المجلس

ممتبرا في استقرار حكمها لأن له تأثير في استقرار الأحكام كالقبول

(٥)

في العقود والقبض فيما يجب فيه القبض .

الا أن أصحاب هذا الرأي اختلفوا في كيفية سجن الشهود .

(١) المنتقى للباجي ١٤٤/٧ ، حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ١٨٥/٤

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ١٦٥/٣

(٣) المغنى لابن قدامة ٧١/٩ ، شرح منتهى الايرادات ٣٤٨/٣ ،

الكافي لابن قدامة ٢٠٦/٤

(٤) المغنى لابن قدامة ٧١/٩

(٥) بدائع الصنائع للكاساني ٤١٨٤/٩ ، المغنى لابن قدامة ٧١/٩

فذهب مالك وأبو حنيفة إلى أنه لا بد من مجيء الشهود إلى
مجلس الحكم دفعة واحدة فإذا جاءوا متفرقين فهم قذفه يحدون حد
القذف لأنهم لم يجتمعوا في مجيئهم فلا تقبل شهادتهم كالأدنين لم
يشهدوا في مجلس واحد .

وذهب أحمد إلى أنه لا يشترط مجيئهم دفعة واحدة بل أن
جاءوا واحد بعد واحد قبل قيام الحاكم من مجلسه قبلت شهادتهم .
واستدل بقصة المخيرة بن شعبه فإن الشهود جاءوا متفرقين
واحد بعد واحد وسمعت شهادتهم وإنما حدوا لعدم كمالها . وفي
حديثه أن أبا بكره . قال : رأيته أن جاء آخر يشهد أكت ترضعه ؟
قال عمر أي والذي نفسي بيده .

(١)

ولأنهم ~~اجتمعوا~~ في مجلس واحد أشبه ما لو جاءوا وكانوا مجتمعين .

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه مالك وأبي حنيفة هو الأرجح
لأن شهادتهم على زنا فيجب أن يحتاط لدركه ~~واحد~~ ومنه أن عدم
مجيء الشهود دفعة واحدة قادح في شهادتهم .

القول الثاني : أن المجلس ليس بشرط لصحة الشهادة على الزنى فلو

أدبت في أكثر من مجلس صحت وإلى هذا ذهب الشافعية وأبي بكر وابن
المنذر وعثمان البتي . (٢)

(١) المغنى لابن قدامة ٢٢ / ٩

(٢) نفس المرجع ص ٧١

واستدلوا بالكتاب والسنة .

أما الكتاب فمنه ما يأتي : -

١ - قوله تعالى " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة

(١)

شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدًا " .

(٢)

٢ - قوله تعالى : " فاستشهدوا عليهن أربعة منكم " .

(٣)

٣ - قوله تعالى : " لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء " .

ووجه الدلالة من هذه الآيات :

انها جاءت مطلقة ولم تقيد صحة الشهادة بكونها في مجلس

واحد فدل ذلك على أن اتجاه المجلس ليس بشرط بصحة شهادة

الأربعة .

ومن السنة : حديث هلال ابن أمية حينما قال له رسول الله

صلى الله عليه وسلم " اثبت بأربعة يشهدون على صدق مقاتك والا

(٤)

فحد في ظهرك " .

ووجه الدلالة من الحديث : أنه دل على اعتبار الشهادة من

غير تقييد بشيء مما ذكر فالظاهر الاطلاق .

واستدلوا أيضا بأن كل شهادة مقبولة ان اثبتت تقبل اذا افرقت

(٥)

في مجالس كسائر الشهادات .

(١) سورة النور آية رقم ٤ (٢) سورة النساء آية رقم ١٥

(٣) سورة النور آية رقم ١٣

(٤) صحيح البخاري مع فتح الباري ٤٤٨ / ٢

(٥) المغني لابن قدامة ٧١ / ٩

الراجح

الراجح عندي ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من اشتراط أدلة الشهود
للشهادة في مجلس واحد وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من المعارض الصحيح
ويجاب على أدلة المخالفين بما يأتي :-

- ١ - أن الآيات والأحاديث التي استدلتتم بها لا يجوز أن تكون مطلقة
والا لأدنى ذلك إلى كون الحد واجبا غير واجب إذ ما من وقت
الا ويمكن الاتيان فيه بأربعة شهداء أو بما يكملهم فتمين أن تكون
مقيدة وأولى ما تقيد به المجلس لأنه كله بمنزلة الحال الواحدة ولهذا
ثبت فيه خيار المجلس واكتفى فيه بالقبض فيما يعتبر فيه القبض للحوضين
(١)
أولا حدهما .
- ٢ - أن الآيات والأحاديث التي استدلتتم بها لا تصلح أن تكون حجة لأنها
لم تتعرض للشروط ولهذا لم تذكر العدالة وصفة الزنى .
(٢)
- ٣ - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حد الشهود الثلاثة الذين جاءوا
متفرقين في قصة المنيرة بن شعبه وقال " لو جاء أربعة ومضر فرادى
لحددتهم عن آخرهم " وكان ذلك بمحض من الصحابة رضي الله عنهم
ولم ينكر عليه أحد .
وهذا يظهر رجحان ما اخترناه . والله أعلم .

(١) المنهني لابن قدامة ٧١/٩

(٢) نفس المرجع .

رابعاً : تعيين المكان والزمان :

يشترط لقبول الشهادة على جريمة الزنى أن يتفق الشاهسون

في شهادتهم في المكان والزمان . فإذا حصل اختلاف في شيء منهما .

فلا يخلو أما أن يكونوا متقاربين أو يكونوا متباعدين .

فإن كانوا متقاربين بحيث يتصور أن يقع الزنى فيهما كأن يشهد

اثنان أنه زنى بها في زاوية البيت ويشهد اثنان أنه زنى بها في الزاوية

الأخرى من البيت بحيث يمكن أن يبدأ الفعل في أحدهما وينتهي في

الأخر . أو عين اثنين ساعه وعين الآخرين ساعة قريبة منها بحيث

يمكن أن يمتد الزنا اليها فانها تقبل الشهادة ، ويحد الزانى

(١) (٢)

والزانية والى هذا ذهب الحنفية والحنابلة .

ويرى الشافعى أنها الشهادة لا تقبل لأنها لم تكمل على فعل

واحد .

أما إذا كانوا متباعدين في المكان أو الزمان بحيث لا يتصور أن

يقع الزنا في واحد منها كأن يشهد اثنان أنه زنى بها في جده

ويشهد الآخران أنه زنى بها في الطائف أو يشهد اثنان أنه زنى

(١) تبين الحقائق للزلى ١٨٩/٣

(٢) المغنى لابن قدامة ٧٤/٩ ، الانصاف للمرداوى ١٩٤/١٠

(٣) مغنى المحتاج ١٥١/٤

بها في الساعة السادسة صباحا ويشهد الآخرون أنه زنى بها في الساعة

العاشره لئلا فان الشهادة لا تقبل والى هذا ذهب الحنفية (١) الزاني البكر
(٢) (٣) والمالك (٤) والشافعية وبعض المالكية ورواية عند الحنابلة .

لأن الشهادة على فعلين مختلفين ولم يكتمل في كل فعل أربعة

شهود فلا يقام الحد بهذه الشهادة .

وذهب بعض المالكية ورواية عند الحنابلة والظاهرية الى قبول (٥) (٦) (٧)

الشهادة واقامة الحد على الزاني او الزانية لأنه قد اكتمل فيها نصاب

الشهادة ولا يضر تعدد الفعل لأنه محرم .

ولكن الراجح عدم قبول الشهادة لأن اختلاف الشهود في مكان

أو زمان الزنى يدل على الشك في الشهادة مما يورث شبهة والشبهة

في الحدود تسقطها فلذلك لا تقبل شهادتهم . ولا يحد الزاني .

(١) تبين الحقائق للزيلعي ١٨٩/٣ ، فتح القدير لابن الهمام ٢٨٥/٥

(٢) مغلني المحتاج ١٥١/٤ ،

(٣) مواهب الجليل للحطاب ١٧٩/٦

(٤) المغلني لابن قدامة ٧٤/٩ ، العدة شرح العمدة ص ٥٦١

(٥) مواهب الجليل للحطاب ١٧٩/٦

(٦) المغلني لابن قدامة ٧٤/٩

(٧) المحلى لابن حزم ١٤٧/١١

أما الشهود فهل يقام عليهم حد القذف أم لا ؟
(١) (٢) (٣) (٤)
اختلف الفقهاء فذهب المالكية والشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية
إلى أنهم يحدون حد القذف .

واستدلوا بأن شهادة تهم ناقصة في الصفة فاشبهت النقص فسد

الحدود فلذلك يحد الشهود حد القذف .

(٥)
بينما يرى الحنفية أن الشهود لا يحدون حد القذف .

واستدلوا بأن الشهادة حصلت من أربعة عدول قاموا بها بحسبة

لله فلذلك لا يحدون .

خامسا - تعيين الزانيين :

اختلف الفقهاء في تعيين الزانيين على قولين :

القول الأول : يشترط لقبول الشهادة والحكم بموجبها أن يمسوا

الشهود الزاني ان كانت الشهادة على رجل والزانية ان كانت الشهادة

على امرأة ، وإلى هذا ذهب الحنفية والشافعية وبعض الحنابلة .
(٦) (٧) (٨)

(١) مواهب الجليل ١٧٩/٦ (٢) تحفة المحتاج ١١٢/٩

(٣) المغنى لابن قدامة ٧٤/٩ (٤) فتح القدير لابن همام ٢٨٥/٥

(٥) المرجع السابق .

(٦) تبين الحقائق للزيلعي ١٨٩/٣ ، فتح القدير ٢٨٤/٥

(٧) المهذب للشيرازي ٣٣٧/٢

(٨) المغنى لابن قدامة ٧٠/٩ ، الانصاف للمرداوي ١٨٩/١٠

واستدلوا بحديث ماعز فان النبي صلى الله عليه وسلم قال له
انك أقررت أربعاً فهم ؟ وإذا كان هذا في الاقرار فالشهادة من
باب أولى .

ويقال في هذا الرجل على المرأة فلا فارق بينهما .
ولأنه يحتمل كون الشهود وأوه بطلاً زوجته أو جاريتها أو من له
فيها شبهة كالجارية المشتركة وجارية الزوج وجارية الابن فان الحد
يسقط عن الواطئ * لوجود الشبهة .

(١)
القول الثاني : لا يشترط تعيين الزانيين والى هذا ذهب الحنابلة
في المشهور ، واستدلوا بأنه لم يأت ذكره في الحديث الصحيح
فلا يشترط .

وما تقدم من سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم لماعز بقوله فهم ؟
يحتمل أن يكون الغرض منه التثبت من صدور الفعل فيه لا
لاشتراط التعيين .

(١) المغني لابن قدامة ٧٠/٩ ، الانصاف للمرداوي ١٨٩/١٠

الراجح

الراجح عندي ما ذهب اليه أصحاب القول الأول لأن عدم تعيين الزانيين قد يؤدي الى اقامة الحد على من لم يرتكب موجبة اذ من المحتمل أن الوطء الذي شهد به الشهود كان بين زوجين ويظنون أنها أجنبيان أو كان الوطء فيما له فيه شبه كآسة ابنه أو الأمة المشتركة أو في نكاح فاسد فلهذا لا يقام الحد لوجود الشبهة .

وانا عرفنا أنه يشترط تعيين الزانيين فما الحكم اذا اختلف الشهود في المزني بها ؟

نقول : الاختلاف في المزني بها اما أن يكون في ليسها وقت الجرمية أو رضاها او كراهيتها .

فان كان الاختلاف في ليس المزني بها بأن شهد اثنان أنه زني بها في قميص أبيض وشهد اثنان انه زني بها في قميص أحمر ففي هذا اختلف الفقهاء على قولين :

(١)

القول الأول : ان شهدتهم مقبولة ويقام الحد والى هذا ذهب الحنفية ماعدا زفر وقال به أحمد (٢).

(١) تبين الحقائق للزليحي ١٩٠/٣

(٢) المفتى لابن قدامة ٧٤/٩ - ٧٥

واستدلوا بأنه قد يحصل أن يكون على المزني بها قسيصان فذكر
كل اثنان قسيص وهذا لا تنافي فيه .

القول الثاني :

أن شهادة تهم مردودة ويحدون حد القذف وهذا مذهب
(١) (٢)
المالكية والشافعية .

واستدلوا بأن احتمال الكذب وارد هنا للتنافي في شهادة تهم
فلذلك لا تقبل ويكونوا قد دفعه فيحدون .

وهذا هو الراجح عندى لأن اختلافهم يورث شبهة في شهادة تهم
والحدود تدور بالشبهات .

أما إذا كان الاختلاف في الطوعية والكراهية بأن شهدا اثنان
أنه زنى بها طائعه وشهد اثنان انه زنى بها مكرهه فهنا اتفق الفقهاء
أنها لا تحد لأن الشهادة عليها لم تكمل على فعل واحد بوجب الحد .
أما بالنسبة للزاني فقد اختلف الفقهاء في حده على قولين :

(١) مواهب الجليل للحطاب ١٢٩/٦

(٢) تحفة المحتاج ١١٢/٩

(١) (٢)
القول الأول : لا حد عليه والى هذا ذهب أبو حنيفة وأكثر الحنابلة

(٣)
وقول عند أصحاب الشافعى .

واستدلوا لما ذهبوا اليه بأن الشهادة لم تكمل لأن فمحل
المطامعة غير فعل المكره .

وأىضا فان كل واحد منهما يكذب الآخر وهذه شبهة يدرك بها
الحد .

(٤)
القول الثانى : ان عليه الحد والى هذا ذهب مالك والماحقين وقول

(٥) (٦)
ثانى لأصحاب الشافعى واختاره أبو الخطاب من الحنابلة .

واستدلوا بأن الشهادة كملت على وجود المبنى منه واختلاف
الشهود انما هو فى وصف المبنى بها فلا يمنع كمال الشهادة عليه
(٧)
فوجب حده .

وهذا هو الراجح عندى لأن الاختلاف فى الطوعية والمكرهية

لا يؤدى لتعدد الفعل المبني عليه عدم كمال الشهادة .

(١) تبين الحقائق للزيمى ١٨٩/٣

(٢) المفتى لابن قدامه ٧٥/٩

(٣) تحفة المحتاج ١٠٥/٩

(٤) مواهب الجليل للخطاب ١٢٩/٦

(٥) المفتى لاقن قدامه ٧٥/٩ ، تحفة المحتاج ١٠٥/٩

(٦) المفتى لابن قدامه ٧٥/٩

(٧) المرجع السابق .

سادسا - ألا يكون الزوج أحد الأربعة :

إذا شهد الزوج مع ثلاثة بالزنى على زوجته فما الحكم ؟

اختلف الفقهاء على رأيين : -

الرأى الأول : ان شهادته مقبولة فتحد المرأة الزانية والى هذا ذهب

(١)

الحنفية .

واستدلوا لما ذهبوا اليه بالمنقول والمحقق .

أما المنقول فمن الكتاب قوله تعالى "واللاتى يأتين الفاحشة

من نساءكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم " . (٢)

ووجه الدلالة من الآية : انها لم تفرق بين كون الزوج أحدا

الأربعة وبين كونهم أجنب فوجب الحمل بشهادته لدخوله

مهم في الخطاب .

أما المحقول : فان شهادة الزوج جائزة في سائر الحقوق وفي

القصاص والحدود من السرقة والقذف والشرب فوجب أن تكون

في الزنى كذلك .

وأىضا فالزوج يتضرر بهذه الشهادة لا قراره بزنى زوجته فكأن

(١) فتح القدير لابن الهمام ٢١٤/٥ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي

١٨٩/١٢ ، أحكام القرآن للجصاص ٢٩٥/٣

(٢) سبق تقريرها .

(١)

أبعد عن التهمة لأنه يدخل بشهادته الزحار على نفسه .

الرأى الثالث : ان شهادته غير مقبولة فلا تحد بها المرأة وهذا مذهب

(٢) (٣) (٤)
الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة .

واستدلوا بالكتاب والسنة والمعقول :

أما الكتاب فقوله تعالى " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا

(٥)
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة " .

ووجه الدلالة من الآية :

أن الظاهر من الآية أن يكون الأربعة سوى الرامى والزوج رام

لزوجته فخرج عن أن يكون أحدهم فلا تقبل شهادته .

وأما السنة : فحديث هلال ابن أسبه " اتت بأربعة يشهدون

(٦)
على صدق مقالتك " .

ووجه الدلالة من الحديث :

أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمره بالأتیان بأربعة شهداء

ولو كانت شهادته مقبولة لأمره بالأتیان بثلاثة يشهدون معه .

وأما المعقول : فان شهادة الزوج على زوجته بالزنى تهمة قوية

تدل على مدى المداوة التي تملكته حتى يشهد على زوجته بالخيانة .

(١) أحكام القرآن، للخصاص ٢/٢٩٥ ، فتح القدير لابن الهمام ٥/٢١٤

(٢) الكافي في فقه أهل المدينة للقرطبي ٢/١٠٧٢

(٣) المهذب للشيرازي ٢/٣٢٣

(٤) المغني لابن قدامة ١٠/١٧٤

(٥) سبق تخريجها .

(٦) صحيح البخاري مع فتح الباري ٢/٤٤٨

الراجع

الراجع عندى ما ذهب اليه الجمهور لقوة أدلتهم . ولأن الزوج يتهم
فى شهادته على زوجته . لأن اقدام الزوج على شهادته بزنى زوجته يدل
على مدى ما يضره فى نفسه من العداوة لها والعداوة تهمة تمنع من قبول
الشهادة .

ويجاب على أدلة المخالفين بما يأتى : -

١ - أن الآية التى استدلتتم بها مطلقه قيدتها الأحاديث الدالة على عدم

قبول شهادة المتهم والزوج يتهم فى شهادته على زوجته .

٢ - ان قياس الشهادة بالزنى على الشهادة بغيره لا يصح لأن الزنى يخالف

غيره من الحقوق والزوج لا يتهم فى شهادته لزوجته فى بقية الحقوق

بخلاف الزنى فإنه لا يشهد على زوجته الا بعد أن رأى منها الخيانة

والفذر فيريد أن ينتقم منها ولو بازهاق روحها .

٣ - أن قولهم أن الزوج يتضرر بشهادته على زوجته فكان أبعد عن التهمة .

يقال لهم أن تضرر الزوج بشهادته على زوجته لا تبلغ درجة تضرره من

خيانة زوجته له وتشويهها لسمعته . والله أعلم بالصواب .

الفصل الثالث

في الشهادة على جريمة القذف

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : في تعريف القذف لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : في حكم القذف وعقوبته ودلائله

المبحث الثالث : في نصاب الشهادة على جريمة القذف

المبحث الرابع : في الشروط الخاصة على جريمة القذف

المبحث الأول

تعريف القذف

القذف في اللغة : الرمي مطلقا ويشمل الرمي بالحق والباطل والصدق

والكذب .

وقذف بالحجارة قذفا من باب ضرب رمي بها .

وقذف المحصنة قذفا رماها بالفاحشة .

والقذفه القبيحه هي الشتم .

(١)

وقذف بقوله تكلم من غير تدبر ولا تأمل وقذف بالقى * تقيا* .

تعريف القذف شرعا :

عرفه الفقهاء بمعدة تعريفات نذكرها عند كل مذهب على حده :

عرفه الحنفية : بأنه الرمي فقط . (٢)

وعرفه المالكية : بأنه نسبة آدمي مكلف غيره حرا عفيفا مسلما بالفا ؟

(٣)

أو صغيرا تطيق الوطء أو قطع نسب مسلم .

(١) المصباح المنير للفيوض ١٥٢/٢

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٣١٦/٥ ، بدائع الصنائع للكاساني ٤١٦٥/٩ ،

الفتاوى الهندية للشيخ نظام ١٦٠/٢

(٣) الخرشى على مختصر خليل ٨٦/٨ ، الشرح الكبير للدردير ٣٢٤/٤ ،

مواهب الجليل للحطاب ٢٩٨/٦ ، الفواكه الدواني للنفراوي ٢٨٦/٢

شرح التمریف :

قولهم " نسبه آدمى مكلف " من اضافة المصدر لفاعله أى ينسب الادمى

المكلف سواء حرا أو عبدا مسلما أو كافرا غيره لوطء غير مباح .

قولهم " غيره " يخرج به ما لو قذف نفسه .

قولهم " حرا " حال من غيره أى حالة كونه المقذوف حرا عفيفا مسلما

بالفا .

قولهم " أو قطع نسب " أى نفى صلته بنسبه الذى ينتسب اليه .

واشترط البلوغ انما هو فى الذكر الفاعل اما المفعول به فلا يشترط بلوغه

(١)

بل اطاقته للوطء .

(٢)

وعرفه الشافعية بأنه " الرمى بالزنا فى معرض التعبير لا الشهادة " .

شرح التخریف :

قولهم " الرمى بالزنى " يخرج به ما لورماه بغير الزنا كأن يقول له يا ابن السمار

قولهم " فى معرض التعبير " يخرج به لو قال ذلك فى موطن المزاج ~~أو المزاج~~

فلا يعتبر قذف .

(١) حاشية الحدوى مع الخرشى ٨٦/٨

(٢) مثنى المحتاج للشريعتى ١٥٥/٤ ، نهاية المحتاج للمرلى ٤١٥/٢ ،

حاشية بجهرى على منهج الطلاب ١٥١/٤ ، السراج الوهاج للضمراوى

عرفه الحنابلة :

(١)

بأنه الرمي بزنى أو لواط أو الشهادة ولم تكمل البينة .

(٢)

وعرفه الظاهرية : بأنه الرمي بالزنا .

المبحث الثانى

حكم جريمة القذف ودليله وعقوبته

القذف جريمة من أخطر الجرائم فى المجتمع الاسلامى تشيع فيها الفاحشة

وتتشر الرذيلة لما فيها من انتهاك لأعراض الناس وجرح كرامتهم .

لذلك فان الشريعة الاسلامية حرمت هذه الجريمة وأوجبت لها عقوبة

الجلد ثمانين جلده .

وقد دل على تعريمها ما جاء فى الكتاب والسنة واجماع العلماء .

أما الكتاب فمنه قوله تعالى " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا

بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلده ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك

(٣)

هم الفاسقون " .

(١) كشف القناع للبهوتى ١٠٤/٦ ، الاقناع للمقدسى ٢٥٩/٤ ،

شرح منتهى الايرادات للبهوتى ٣٥٠/٣ ، العدة شرح العدة

ص ٥٦٢

(٢) المحلى لابن حزم ٢٦٥/١١

(٣) سورة النور آية رقم ٤

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوْبِقَاتِ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا
هِيَ قَالَ : الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَالسَّحَرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ
وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ وَقَدْ فَتَنَ الْمُحَصَّنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ
(١)
الْمُفَافَلَاتِ " . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

أَمَّا الْأَجْمَاعُ : فَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَتَّى يَوْمِنَا الْحَاضِرِ عَلَى تَحْرِيمِ هَذِهِ الْجُرْيِمَةِ وَأَنَّهَا كَبِيرَةٌ
مِنَ الْكِبَائِرِ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية
(٢)
المطهرة .

المبحث الثالث

نصاب الشهادة على جريمة القذف

جريمة القذف يكفي لإثباتها شهادة رجلين عدلين يشهدون أن فلان
قذف فلان بالزنى أو نفى نسبه فإذا ثبت عليه ذلك بشهادة الشاهد بين الذين
تتوفر فيهما الشروط المطلوبة في الشاهد ثبتت الجريمة ووجب إقامة الحد على
القاذف وهذا باتفاق الفقهاء . (٣)

- (١) صحيح البخاري مع فتح الباري ٣٩٣/٥ ، صحيح مسلم ٩٢/١
- (٢) المغنى لابن قدامة ٨٣/٩ ، البحر الرائق لابن نجيم ٣١/٥ ،
الخرشي على مختصر خليل ٨٥/٨ ، المجموع ٤٠٩/١٨ ، المحلى ٢٦٥/١١
- (٣) المبسوط للسرخسي ١٠٦/٩ ، فتح القدير لابن الهمام ٣٦٩/٧ ،
اللباب ٥٥/٤ ، حاشية المدو ٣٠١/٢ ، بداية المجتهد لابن رشد
٤٤٣/٢ ، كشاف القناع ٤٢٨/٦ ، المغنى لابن قدامة ١٣٠/١٠

الا اذا أقام القاذف البيته على صدق دعواه فإنه لا يقام عليه الحد
لقوله تعالى " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
(١)
فاجلدوهم " .

ووجه الدلالة من الآية :

ان الله سبحانه وتعالى رتب الجلد على عدم وجود الشهود
الأربعة الذين يشهدون على صدق ما يقول فإذا وجد ذلك انتفى الجلد
ولم يكن قاذفا .

المبحث الرابع

في
الشروط الخاصة بالشهادة على جريمة القذف

يشترط لأداء الشهادة على جريمة القذف شروطا خاصة اضافة للشروط
التي تحدثت عنها في أول الرسالة والشروط الخاصة هي : -
أولا : الاتفاق :

إذا اتفقت شهادة الشهود في مؤداها فلا خلاف بين العلماء
أنها تقبل لأن ذلك ما يؤيد صدق الشهود .

لكن ما الحكم إذا اختلفت شهادتهما في الزمان او المكان او الصيغة

(١) سبق تفريعها .

أو اللغة ؟

وللجواب على هذا نقول أن الفقهاء لهم تفصيلات في هذا

سنذكرها كما يلي : -

١ - الاختلاف في الزمان أو المكان :

(٣)

(٢) ----- (٦٦) -----

ذهب الشافعية والحنابلة وصاحبهما أبي حنيفة إلى أنه

يشترط في الشاهدين أن يتفقا في شهادتهما في الزمان والمكان فإن

اختلفا في واحد منهما بطلت الشهادة وذلك كأن يشهد أحدهما أنه

قد فهِ يوم الجمعة ويشهد الآخر أنه قد فهِ يوم السبت أو يشهد أحدهما

أنه قد فهِ في مكة ويشهد الآخر أنه قد فهِ في جدة مثلا وإنما بطلت

شهادتهما لاختلافهما في الزمان والمكان والاختلاف يورث شبهة

يُستدل بها الحد .

وخالف الشافعية في مسألة إذا شهد أحدهما أنه أقر بالقذف

يوم الخميس وشهد الآخر أنه أقر بالقذف يوم الجمعة فإن الحد يجب

(٤)

لأن الاختلاف هنا لا اعتبار له ما دام المقرب به واحد .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الشاهدين إذا اختلفا في شهادتهما

في الزمان أو المكان قبلت شهادتهما لأن الاختلاف في زمان القذف

(١) المذهب للشيرازي ٣٤٠/٢

(٢) المغني لابن قدامة ٩٢/٩

(٣) بدائع الصنائع للكاظمي ٩٧/٩ ، معين الحكام للطرابلسي ٣٨٨

(٤) المذهب للشيرازي ٣٤٠/٢

ومكانه لا يوجب اختلاف القذف لجواز أنه كرر القذف الواحد في زمانين
(١)
ومكانين لأن القذف من باب الكلام والكلام ما يحتمل التكرار والاعادة .

ووافق أبا حنيفة ابن عزم فيرى ان اختلاف الشاهد بين فسي

زمان ومكان القذف لا يضر الشهادة متى شهد الشاهد بين بحصول
(٢)
القذف الموجب للحد .

٢ - الاختلاف في اللغة : -

ذهب الحنفية والحنابلة الى أن الشاهدين اذا اختلفا في
لغة القذف كأن شهد أحدهما أنه قذفه بالعربية وشهد الآخر بأنه
قذفه بالعجمية فان الشهادة تبطل لاعتبار الألفاظ في القذف .
ويرى الشافعية أن شاعدي القذف لو شهد أحدهما أنه
أقر بالعربية انه قذفه وشهد الآخر أنه أقر بالعجمية أنه قذفه وجب
(٣)
الحد لأن المقربة واحد وان اختلفت العبارة .

٣ - الاختلاف في الصيغة : -

اذا شهد أحدهما بأنه قال له يا ابن الزانية وشهد الآخر
بأنه قال له لست لأبيك فلا تقبل شهادتهما لاختلاف الصيغة السلي

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤١٩٨/٩

(٢) المحلى لابن عزم ١٤٧/١١

(٣) المهذب للشيرازي ٣٤٠/٢

(١)

حصل بها القذف . والى هذا ذهب جمهور الفقهاء .

٤ - الاختلاف في الانشاء والاقرار :

يرى الحنفية أن الشاهدين إذا اتفقا في الزمان والمكان ،
واختلفا في الانشاء والاقرار كأن يشهد أحدهما أنه قذفه في هذا
المكان يوم الجمعة ويشهد الآخر أنه أقر أنه قذفه في هذا المكان
يوم الجمعة لا تقبل ولا حد عليه في قولهم جميعا استحسانا . والقياس
ان تقبل ويحد .

ووجه الاستحسان ان الانشاء والاقرار أمران مختلفان حقيقة
لأن الانشاء اثبات أمر لم يكن والاقرار اغبار عن أمر كان فكانا مختلفان
حقيقة فكان المشهود به مختلفا وليس على أحدهما شاهدان فلا تقبل .
ووجه القياس ان اختلاف كلامهما في الانشاء والاقرار لا يوجب اختلاف
القذف كما اذا شهد احدهما بانشاء البمع والآخر بالاقرار به تقبل
شهادتهما كذا هنا . (٢)

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٤١٩٨/٩ ، المذهب للشيرازي ٣٤٠/٢ ،
المنهاج لابن قدامة ٩٢/٩

(٢) بدائع الصنائع للكاظمي ٤١٩٨/٩ .

الراجح

الذي أرجحه هو القول بعدم قبول شهادة الشهود متى ما حصل فيها
اختلاف سواء كان هذا الاختلاف في الزمان أو المكان أو الصيغة أو اللفظ
أو الانشاء أو الاقرار لأنها تكون بذلك شهادة متناقضة وفيها شبهة .
والحدود تدرك بالشبهات لقوله صلى الله عليه وسلم ادركوا الحدود عن
المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرجاً فخلوا سبيله فان الامام أن يخطئ
(١)
في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة .

(١) سبق تخريجه .

ثانيا : الخصومة :

يشترط جمهور الفقهاء لقبول الشهادة على جريمة القذف ،
قيام الخصومة من المقتوف أى رفع الدعوى والمطالبة بتنفيذ الحد على
القاذف . فاذا شهد الشهود حسبة لله من غير تقدم الدعوى ضد
القاذف فلا تقبل شهادتهم .

واذا عرفنا أن الخصومة شرط فى قبول الشهادة على جريمة

القذف فسن يملك الخصومة ؟

وللجواب على هذا نقول :

لا يخلو الأمر من حالتين : -

الحالة الأولى :

أن يكون المقتوف حيا .

الحالة الثانية :

أن يكون المقتوف ميتا

ففى الحالة الأولى يرى جمهور الفقهاء أن الذى يملك حق رفع الدعوى
والمطالبة بأقامة الحد هو المقتوف وليس لغيره معها كانت قرابته
بالمقتوف أن يملك حق المطالبة . لأن ضرر هذه الجريمة يتصل بالمقتوف

(١) بدائع الصنائع للكاظمى ٤١٩٩/٩ ، معين الحكام للطرابلسى ص ١٨٩
مواهب الجليل للحطاب ٣٠٥/٦ ، المهذب للشيرازى ٢٢٥/٢ ، شرح
مفتى الأيوبيات للبهوتى ٣٥٦/٣

اتصالا وثيقا ويعسه في صميم كرامته . فاذا لم يطالب باقامة الحد

ففسيره من باب أولى .

وأیضا فهو الذى يعلم صدق القاذف من كذبه وعليه تقس

المسئولية فهو الذى يملك رفعها للقضاء أو التنازل عنها .

الحالة الثانية : أن يكون المقذوف ميتا :

ففي هذه الحالة لا يخلو اما أن يكون موته قبل القذف أو بعده .

(١)

فان كان موته قبل القذف فان جمهور الفقهاء اتفقوا على جواز

قيام ورثة المقذوف بالدعوى ضد القاذف . لأن المقذوف ميت فيشول

حق المخاصمة والمطالبه لورثته لأن ما يلحقه من عار القذف انما هو

راجع اليهم لكنهم اختلفوا فيمن يملك الخصومة .

(٢)

فذهب الحنفية : الى ان والد المقذوف الميت وان علا وولده

وان سفل يملكون حق الخصومه ^{لهم}

(٣)

وذهب المالكية : الى أن الوالد وان علا والولد وان سفل

يملكون حق الخصومة فاذا لم يوجدوا فيملك حق المخاصمة العصبة والبنات

والاخوات والجداات ، وللابعد حق المطالبه مع وجود الأقرب خلاف

(١) بدائع الصنائع للکاسانى ٤١٩٩/٩ ، مواهب الجليل للحطاب ٣٠٥/٦ ،

المهذب للشيرازى ٢٧٦/٢ ، شرح منتهى الايرادات ٣٥٦/٣ ،

(٢) بدائع الصنائع للکاسانى ٤١٩٩/٩

(٣) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٣٣١/٤

لأشهب حيث قال يقدم الأقرب على الأبعد قياساً على المطالبسة

بالدم . (١)

وزهد الشافعية في تلك الخصومة على ثلاثة آراء :

الرأى الأول : إن حق الخصومة يملكه كل وارث لأنه موروث كالمال
فكان لجميعهم .

الرأى الثانى : إن حق الخصومة يملكه جميع الورثة إلا من يرث بالزوجه

لأن حد القذف يجب لدفع العار ولا يلحق العار الزوجين
بعد الموت لانقطاع الزوجية .

الرأى الثالث : إن حق الخصومة يملكها المصبات دون غيرهم . لأنه

حق ثبت لدفع العار فاختص به المصبات دون غيرهم .
(٢)

وزهد الحنابلة : إلى أن حق الخصومة يملكه كل الورثة

حتى الزوجين .

وسبب خلاف الفقهاء في تلك حق الخصومة يرجع إلى اختلافهم

فبين يلحقه العار من وراء هذا القذف فكل من الفقهاء يرى أن هؤلاء هم المتضررين من هذا القذف وهم نسهم

(١) المذهب للشيرازى ٢٧٦/٢

(٢) شرح منتهى الايرادات للبهوتى ٣٥٦/٣

أما إذا مات المقتول بعد القذف .

فلا يخلو أما أن يكون موته قبل قيام الخصومة أو بعد ها .

فان كان موته قبل قيام الخصومة ففي هذه الحالة يسقط حقه

في الطلب وليس لأحد أقاربه أن يطلق هذا الحق بعده .

أما إذا كان موته بعد قيام الخصومة فورشته الحق في الاستمرار

(١)

بالمطالبة باقامة الحد على القاذف وهذا مذهب الجمهور من المالكية

(٣)

(٢)

والشافعية والحنابلة .

(٤)

وخالفهم الحنفية فقالوا ليس لأحد الحق في المطالبة باقامة

الحد الا اذا قذف بعد الموت .

(١) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٣٣١/٤

(٢) المهذب للشيرازي ٢٧٥/٢

(٣) شرح منتهى الإرادات للبيهوتي ٣٥٦/٣

(٤) بدائع الصنائع للكاظمي ٤١٩٩/٩

الفصل الرابع

فى الشهادة على جريمة شرب الخمر

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : فى تعريف الخمر لغة واصطلاحاً .

المبحث الثانى : فى حكم شرب الخمر ودليله وعقوبته

المبحث الثالث : فى نصاب الشهادة على جريمة شرب الخمر .

المبحث الرابع : فى الشروط الخاصة فى الشهادة على جريمة

شرب الخمر .

المبحث الأول

تعريف الخمر

الخمر لغة : هو ما أسكر من عصير العنب لأنها غامرة العقل

والتخمير التغطية يقال خمر وجهه وخمر اناءك والمغامرة المخالطة

(١)

وسميت بذلك لمغامرتها العقل .

قال ابن الاعراب سميت الخمر خمرا لأنها تركت فأختمت واختارها

(٢)

تفسير ربحها .

تعريف الخمر في الشرع :

اختلف الفقهاء في معنى الخمر مع اتفاقهم أن النبي من

عصير العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد يسمى خمرا .

فذهب أبو حنيفة الى أن الخمر مختص بالنبي من عصير العنب

(٣)

اذا غلى واشتد وقذف بالزبد .

وخالفه صاحباه أبا يوسف ومحمد في أن الخمر يشمل أيضا

النبي من عصير العنب اذا غلى واشتد ولو لم يقذف بالزبد . (٤)

(١) لسان العرب لابن منظور ٢٥٥/٤

(٢) مختار الصحاح للرازي ص ١٨٩

(٣) تبين الحقائق للزيلعي ١٩٨/٣ ، رد المحتار لابن عابد بن علي الدر

المختار ١٦٢/٣

(٤) المنية على الهداية مع فتح القدير للباهرتي ٣٠٥/٥ ، حاشية ابن

عابد بن ١٦٢/٣ .

(١)

وذهب جمهور الفقهاء الى أن كل مسكر خمر سواء كان من عصير العنب أو لأي مادة أخرى كالبلح والزبيب والقمح والشعير والأرز وسواء أسكر قليله أو أسكر كثيره فيدخل تحت ذلك ما استحدث حديثا كالويسكي والبيرة وخلافها .

وهذا هو الراجح عندي لأن كل شيء يستر العقل يسمى خمرًا

(٢)

ولأنها سميت بذلك لمخامرتها العقل وسترها له .

المبحث الثاني

حكم شرب الخمر ودليله

شرب الخمر حرام وكبيرة من الكبائر يعاقب الله عليها وتحريمها ثابت بالكتاب والسنة والاجماع .

أما الكتاب فمنه قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه " . يقول الجصاص:

(٣)

-
- (١) الخرشبي على مختصر خليل ١٠٨/٨ ، بلغة السالك للصاوي ٤٣٨/٢
نهاية المحتاج للرملي ١٠٩/٨ ، المذهب للشيرازي ٢٨٢/٢ ، المقنع ص ٣٠٠ ، الاقناع المقدسي ٢٦٢/٤ ، المحرر لأبي البركات ١٦٢/٢
(٢) نيل الأوطار للشوكاني ١٥٧/٧
(٣) سورة المائدة آية رقم ٩٠

اقتضت هذه الآية تحريم الخمر من وجهين أحدهما قوله (رجس) لأن الرجس اسم في الشرع لما يلزم اجتنابه ويقع اسم الرجس على الشيء المستقذر النجس وهذا أيضا يلزم اجتنابه فأوجب وصفه إياه بأنها نجس لزوم اجتنابها والآخر قوله تعالى (فاجتنبوه) وهذا أمر يقتضي الإيجاب فلهذا اقتضت الآية تحريم الخمر . (١)

وأما السنة : فما رواه ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " كل مسكر خمر وكل خمر حرام " . (٢)

ووجه الاستدلال من الحديث : أنه دل دلالة واضحة على أن شرب الخمر حرام لما فيها من الاسكار .

أما الاجماع :

فقد أجمعت الأمة على تحريم شرب الخمر ولم يخالف في ذلك أحد من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتى يومنا الحاضر . (٣)

عقوبة شرب الخمر :

لم يرد في عقوبة شرب الخمر نص من القرآن الكريم على تقدير عقوبتها ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يحد في الخمر حدا ولكنه كان يضرب فيها بين يديه ضربا غير محدود بالنعال وأطراف

(١) أحكام القرآن ٤٦١/٢ (٢) صحيح مسلم ١٥٨٨/٣
(٣) المغني لابن قدامة ١٥٨/٩ ، مغني المحتاج للشربيني ١٨٦/٤

الشياب والجريد .

ولهذا فان الفقهاء اختلفوا في تقدير عقوبة شرب الخمر متى ما ثبتت

على الشارب واكتملت فيه الشروط . على قولين :

القول الأول :

(١)

أن مقدار حد شرب الخمر ثمانون جلده والى هذا ذهب الحنفية

(٢) (٣)

والمالكية ورواية عند الحنابلة

واستدلوا لما ذهبوا اليه باجماع الصحابة رضوان الله عليهم

(٤)

على جلد السكران ثمانين جلده .

ففي الموطأ أن عمر رضى الله عنه استشار بالخمر يشربها

الرجل فقال له على - رضى الله عنه - نرى أن تجلده ثمانين فانه اذا

(٥)

شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون .

وما روى عن أنس أن عمر - رضى الله عنه - قال : " ما ترون فسى

جلد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف أرى أن تجعله كأخف الحدود

(٦)

فجلد عمر ثمانين " متفق عليه .

(١) فتح القدير لابن همام ٣١٠/٥ ، الدر المختار مع ابن عابد بن ١٦٤/٣

(٢) تبصرة الحكام لابن فرحون ٢٥٠/٢ ، الفواكه للنفراوى ٢٨٩/٢ ، الخرشي على مختصر خليل ١٠٨/٨ .

(٣) كشف القناع للبهوتي ١١٢/٦ ، الانصاف ٢٢٩/١٠

(٤) المغنى لابن قدامة ١٦١/٩ ، الهداية مع فتح القدير ٣١٠/٥

(٥) نصب الراية للزيلعى ٣٥١/٣

(٦) نصب الراية للزيلعى ٣٥١/٣ ، جمع الفوائد لمحمد بن سليمان

ووجه الدلالة من الحديثين :

أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعوا على فعل عمر حينما
جعل حد السكر ثمانون جلده .

القول الثاني : أن حد الشرب أربعون جلده ويجوز للإمام

أن يبلغ بالجلد ثمانين إذا رأى المصلحة تقتضي ذلك وهذه الزيادة
على الأربعين تمزيها لا حدا ، وإلى هذا ذهب الشافعية ورواية
(١)
(٢)
عند الحنابلة .

واستدلوا لما ذهبوا إليه بما يأتي :-

١ - ما روى عن أنس ابن مالك قال " أتى رسول الله صلى الله عليه

وسلم رجل قد شرب الخمر فضربه بالنمال نحواً من أربعين
ثم أتى به أبا بكر فصنع به مثل ذلك ثم أتى به عمر فاستشار
الناس في الحدود فقال ابن عوف أقل الحدود ثمانون فضربه
(٣)
عمر . " متفق عليه .

٢ - ما روى أن علياً بن أبي طالب جلد الوليد بن عتبة أربعين ثم

قال جلد النجى - صلى الله عليه وسلم - أربعين وأبو بكر أربعين
(٤)
وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إليّ " رواه مسلم

(١) - مخني المحتاج للشربيني ١٨٩/٤ ، أسنى المطالب ١٦٠/٤ ،

فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ١٦٥/٢

(٢) - المخني لابن قدامة ١٦١/٩

(٣) - نصب الراية للزيلعي ٣٥١/٢ ، جمع الفوائد لمحمد بن سليمان ٢٦٣/١

ووجه الدلالة من الحد يثنى : أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد
أربعين وجلد أبو بكر أربعين فلا تجوز الزيادة على فعليهما إلا إذا
رأى الإمام ذلك .

الراجح

والراجح عندى ما ذهب اليه الشافعية ومن وافقهم من الحنابلة من
أن حد الخمر أربعين وللحاكم أن يزيد الحد الى ثمانين جلده تعزيرا
كما فعل ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما رأى المصلحة فى ذلك .
ويجاب على أصحاب القول الأول بأن استدلالهم بالاجماع السكوتى
مختلف فيه . أما ما استدلوا به من أن عمر جلد فى حد الخمر ثمانين جلده
فيجاب عليه بما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر جلدأ أربعين جلده .

المبحث الثالث

نصاب الشهادة على جريمة شرب الخمر

يشترط فى الشهادة المثبتة فى جريمة شرب الخمر أن يشهد بها
رجلان عدلان تتوافر فيهم الشروط المطلوبة فى الشاهد كما فى بقية الحدود .

المبحث الرابع

الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة شرب الخمر

يشترط في اثبات جريمة شرب الخمر بالشهادة شروطا خاصة اضافة لما ذكرناه من الشروط العامة والتي ذكرناها مسبقا والشروط العامة فـسـى الحدود وهذه الشروط هي ما يأتي :-

أولا - وجود الرائحة عند الشهادة :

(١)
اشترط أبو حنيفة وأبو يوسف لقبول الشهادة على شارب الخمر أن تكون رائحة الخمر موجودة حتى يقام عليه الحد .
وهذا اذا كانت المسافة قريبه . أما اذا جىء بالشارب من مكان بعيد ولم يصل الى الحاكم الا بعد زوال الرائحة فلا بد حينئذ أن يشهد عليه بالشرب وأنهم أخذوه وريح الخمر موجوده حتى يجسب عليه الحد لأن المسافة لها عذر زوال الرائحة .

والأصل فيه أن قوما شهدوا عند عثمان على عقبه بشرب الخمر وكان بالكوفة فحمله الى المدينة فأقام عليه الحد .
(٢)

أما اذا شهد الشهود على الشارب بعد ذهاب ريح الخمر فلا يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف . ويحد عن محمد ودليل أبي حنيفة

(١) عاصية ابن عابدين مع الك المختار ٣/١٦٤ ، تبين الحقائق للزيلعي

٣/١٦٦ ، فتح القدير لابن الهمام ٥/٣٠١

(٢) فتح القدير لابن الهمام ٥/٣٠٥ ، تبين الحقائق للزيلعي ٣/١٦٧

وأبي يوسف أن حد الخمر ثبت باجماع الصحابة وأن ابن مسعود كان
يشترط وجود الرائحة ولا اجماع الا برأيه . (١)

ثم ان التقادم يمنع قبول الشهادة والتقادم عندهما فقدر بزوال

الرائحة .

(٢)

ونذهب جمهور الفقهاء وصحبه محمد بن الحنفية الى أن الرائحة

ليست شرطاً في قبول الشهادة على شارب الخمر وأقامة الحد عليه

لأن الشهادة حجة مستقلة لا تحتاج الى أمر آخر .

وهذا هو الراجح عندي لمعوم النصوص الواردة في الشهادة .

ولأن الغالب في الشهادة أن تكون بعد زوال الرائحة ولو اشترط

ذلك لتعطل تطبيق هذا الحد . والله سبحانه أعلم بالصواب .

- - - -

(١) خاشية ابن عابد بن ١٦٤/٣

(٢) المحلى لابن حزم ١٤٤/١١ ، فتح القدير لابن الهمام ٣٠٤/٥

مغنى المحتاج للشربيني ١٩٠/٤ ، المغنى لابن قدامة ١٩٣/٩ ،

الخرشي على مختصر خليل ١٠٩/٨

ثانيا : التفصيل :

(١) اشترط الحنفية أن يسأل القاضي الشاهد عن ماهية الشرب وكيف شرب لاحتمال الاكراه ومتى شرب لاحتمال التقادم وأين شرب لاحتمال الشرب في دار الحرب.

ويرى الحنابلة : أنه لا يشترط التفصيل في الشهادة على جريمة الشرب كبيان نوع السكر لأنه لا ينقسم عندهم ، وعند جمهور الفقهاء الى ما يوجب الحد والى ما لا يوجبه .

ولا يشترط في الشاهد أن يذكر عدم الاكراه أو العلم بالشرب لأن الظاهر الاختيار والعلم وما عداها نادر بعيد فلم يحتج الى بيانه ولذلك لم يعتبر في شيء من الشهادات ولم يعتبره عثمان في الشهادة على الوليد بن عقبة ولا اعتبره عمر في الشهادة على قدامه بن مظهر ولا في الشهادة على المغيرة بن شعبه ولو شهد بحقق أو طلاق لم يفتقر الى ذكر الاختيار كذا هنا .

(٢)

(١) حاشية ابن عابد بن مع الدر المختار ١٦٤/٣

(٢) المغني لابن قدامة ١٦٤/٩

الفصل الخامس

فى الشهادة على جريمة السرقة

ويشتمل على أربعة مباحث

المبحث الأول : فى تعريف السرقة .

المبحث الثانى : فى حكم السرقة وعقوبتها ودليها .

المبحث الثالث : فى نصاب الشهادة على جريمة السرقة

المبحث الرابع : فى الشروط الخاصة فى الشهادة على جريمة

السرقة .

المبحث الأول

تعريف السرقة

السرقه في اللغة : أخذ الشيء خفياً . من سرق الشيء يسرقه

سرقا وسرقا واسترقه والسارق عند العرب من جاء مسسترا

(١)

الى حرز فأخذ ما ليس له .

واسترق السمع أى سمع مستخفيا .

(٢)

ويقال هو يسارق النظر اليه اذا أهتبل غفلته لينظر اليه .

تعريف السرقة في الاصطلاح الشرعى :

عرف الفقهاء السرقة بعدة تعريفات مختلفة نذكرها عند كل مذهب

على حده .

فعرفها الحنفية بعدة تعريفات . نختار واحد منها :

وهو " أخذ العاقل البالغ عشرة دراهم أو مقدارها خفية عن هو متصد

للحفظ مما لا يتسارع اليه الفساد من المال المتعول للخير من حرز بلا

(٣)

شبهة .

(١) لسان العرب لابن منظور ١٥٥/١٠

(٢) مختار الصحاح للرازي ص ٢٩٦

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٣٥٤/٥

شرح التعريف :

قولهم " أخذ " جنس في التعريف يشمل كل أخذ سواء كان
المأخوذ مالا أو غير مال خفية أو غيرها .

قولهم الماقل البالغ " قيد في التعريف يخرج المجنون والصبي
فلا قطع عليهما فيما أخذاه .

قولهم عشرة دراهم أو مقدارها " خرج ما لو سرق أقل من عشرة
دراهم أو قيمة العشرة فلا يعد سرقه يجب بها الحد .

قولهم " خفية " قيد يخرج به أخذ المال بالقوة أو الخفية
كالغاصب والمختلس .

قولهم " ما يتسارع اليه الفساد " خرج به ما لا يحتسب
الادخار كالرطب .

قولهم " من حرز " خرج به ما لو أخذ المال خفية من غير حرز .
قولهم " بلا شبهه " يخرج به ما لو أخذ مال ابنه فلا قطع فيه .

تعريف المالكية :

عرف المالكية السرقة بقولهم " أخذ مكلف حرلا يحقل لصغره

أو مالا معتزما لغيره نصابا أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لا شبهة
له فيه " . (١)

(١) شرح الخرشى على مختصر خليل ٩١/٨ ، مواهب الجليل للحطاب

شرح التعريف :

- قولهم "أخذ مكلف" يخرج به أخذ الصبي والمجنون .
- قولهم "حرلا يحقل لصفه" لأن الصغير ان كان لا يخرج
فبيته حرز له .
- قولهم "مالا محترما" يخرج به مال الحرى ويخرج الخمر
والآلات للهو فهي ليست محترمة .
- قولهم "نصابا" أى ما قيمته ربع دينار شرعى أو ثلاثة دراهم .
- قولهم "أخرجه من حرزه" الحرز هو كل شئ جرت العادة
بحفظ ذلك الشئ المسروق فيه . فيخرج بذلك ما لو أخرجه من غير
حرزه .
- قولهم "بقصد واحد خفيه" يخرج به ما لو أخذه من الخسر
جمهرا أو مكابرة كما فى الغصب والاختلاس .
- قولهم "لا شبهة له فيه" يخرج به ما لو أخذ ماله شبهة فيه ،
كمال ابنه فلا قطع عليه .

تعريف الشافعية :

عرف الشافعية السرقة بتعاريف منها :

(١) بداية المجتهد لابن رشد ٤٥٠/٢

(١) أخذ المال خفية ظلما من حرز مثله بشروط .

شرح التعريف :

قولهم " أخذ " جنس في التعريف يشمل كل أخذ سواء كان

المأخوذ مالا أو غيره خفية أم لا .

قولهم " المال " قيد في التعريف يخرج به ما لو أخذ ما ليس

بمال كالخمر فلا يسمى سرقة .

قولهم " خفيه " أى أن يستولى على المال دون رضا مسن

المسروق منه ودون علمه .

قولهم " ظلما " قيد يخرج به ما لو أخذ مال غيره يظنه ماله

فلا قطع عليه .

قولهم " من حرز مثله " يخرج به ما لو أخذ المال من غير الحرز

فلا قطع فيه .

تعريف الحنابلة : عرفها الحنابلة بقولهم هو " أخذ مال محترم لغيره

وأغراه من حرز مثله لا شبهة له فيه على وجه الاختفاء " (١)

وهذا لا يخرج في شرحه عن شرح التعاريف السابقة .

وأولى التعريفات عندي هو تعريف الشافعية لأنه أخصر وأوضح

لحقيقة السرقة .

(١) مضمّن المحتاج للشريعتين ١٥٨/٤ ، نهاية المحتاج للرملى ٤١٨/٧ ،
أسنى المطالب للأنصارى ١٣٧/٤ ، حاشية الشرقاوى على تعة الطلاب

٤٣٢/٢ ، بجيرى على الخطيب ١٦٣/٤

(٢) كشف القناع للبهوتى ١٢٨/٦

المبحث الثاني

حكم السرقة وعقوبتها والدليل على ذلك

السرقة حرام باجماع العلماء وكبيرة من الكبائر لما فيها من الاعتداء على أموال الآخرين التي يجب المحافظة عليها ولذلك وجب على من ثبتت عليه جريمة السرقة وتوفرت فيه الشروط أن تقطع يده اليمنى والدليل على هذا ما جاء في القرآن الكريم والسنة المطهرة واجماع أهل العلم .

أما الكتاب فقوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عز حكيم " .
(١)

ووجه الدلالة من الآية :

أن الله سبحانه وتعالى رتب بالفاء وجوب القطع على السرقة المأخوذة من السارق فدل على أن علة الوجوب هو السرقة والقطع لا يكون إلا على فعل محرم .

أما السنة : فمنها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده " متفق عليه .
(٢)

(١) سورة المائدة آية رقم ٣٨

(٢) صحيح البخاري مع فتح الباري ٦٩/١٢ ، صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٤/١١

ووجه الدلالة من الحديث : أن الرسول صلى الله عليه وسلم

لعن السارق واللعن لا يكون الا على فعل محرم محاقب عليه . وعقابه
هنا القطع كما في الحديث .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قطع يد المخزوميسة

التي سرقت .

أما الاجماع : فقد أجمع العلماء^{للمع} من عهد^{للمع} الرسول الله صلى الله

عليه وسلم حتى يومنا هذا على تحريم السرقة ووجوب القطع فيها . ولم
يخالف في هذا أحد .

المبحث الثالث

نصاب الشهادة على جريمة السرقة

يشترط في الشهادة المثبتة لجريمة السرقة أن يكون عدد الشهود اثنين من الرجال على الأقل حتى تقبل الشهادة ويحكم بها . لقوله تعالى :
" واشهدوا ذوى عدل منكم " . (١)
ولأنها شهادة على حد من حدود الله فلا يقبل فيها أقل من رجلين عدلين تتوفر فيهما الشروط المطلوبة في الشاهد حتى تثبت السرقة ويحكم بالقطع .

قال ابن المنذر: أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم أن قطع السارق
يجب إذا شهد بالسرقة شاهدان حران مسلمان ووصفا ما يوجب القطع " . (٢)

وتقبل شهادة رجل وامرأتين وكذا شهادة شاهد وبعين المدعى بقصد
اثبات ملكية المسروق . (٣)

(١) سبق تخريبها .

(٢) المفنى لابن قدامة ١٣٢/٩ ، المبدع لابن مفلح ١٣٨/٩

(٣) فتح القدير لابن الهمام ٤١١/٥ ، أسنى المطالب للأنصارى

١٥١/٤ ، المدونه الكبير ، ٢٦٥/٦

المبحث الرابع

الشروط الخاصة^{في} المشاهدة على جريمة السرقة

يشترط في الشهادة على جريمة السرقة شروطا خاصة اضافة للشروط العامة التي ذكرناها في أول الرسالة والشروط الخاصة بالحدود والقصاص وهذه الشروط هي :-

أولا : الاتفاق :

إذا اتفقت شهادة الشاهدين في مؤداهما فلا خلاف بين الفقهاء في قبولها ولكن ما الحكم إذا حصل اختلاف في شهادة الشاهدين في الزمان أو المكان أو غيرهما ؟ .
اختلف الفقهاء على رأيين :-

الرأي الأول : يشترط في الشاهدين ان يتفقا في شهادتيهما في الزمان والمكان والمسروق ولونه ؟

فإذا حصل اختلاف في الزمان كأن يشهد أحدهما انه سرق يوم الجمعة ويشهد الآخر أنه سرق يوم السبت .

أو المكان كأن يشهد أحدهما انه سرق في مكة ويشهد الآخر أنه سرق في جدة .

أو المسروق كأن يشهد أحدهما انه سرق ذهباً ويشهد الآخر

أنه سرق فضة .

أو اللون كأن يشهد أحدهما أنه سرق سيارة بيضاء ويشهد

الآخر أنه سرق سوداء . بطلب الشهادة في هذه الأحوال ولا يقام

(١) (٢) (٣)

الحد وإلى هذا ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة .

وذلك لأنهما شهدا على فعل لم يتفقا عليه، ولأن اختلافهما اختلاف

الدعوى والشهادة ولأنه عند اختلاف الشهادتين لم يوجد إلا شطري

الشهادة ولا يكتفى به فيما يشترط فيه الحد .

وخالف الحنفية في اشتراط اللون فقالوا أنه يقطع لأن الاختلاف

هنا لم يرجع إلى نفس الشهادة . ويحتمل أن أحدهما غلب على ظننه

أن السيارة فيها بياض وسواد .

ولكن ابن المنذر رد عليهم فقال " اللون أقرب إلى الظهور

من الذكوره والأنوثة . فإذا كان اختلافهما فيما يخفى يبطل الشهادة

فيما يظهر أولى . ويحتمل أن أحدهما ظن المسروق ذكرا وظننه

(٤)

الآخر أنثى فقد أوجب رد شهادتهما فكذلك ههنا .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٦٢/٥

(٢) مغني المحتاج للشريني ١٢٧/٤ ، أسنى المطالب للأنصاري

١٥٢/٤ ، السراج الوهاج ص ٥٣١ .

(٣) المغني لابن قدامة ١١٧/٩

(٤) المغني لابن قدامة ١٣٨/٩ ، أسنى المطالب للأنصاري ١٥٢/٤

الرأى الثانى :

أن اختلاف الشاهدين فى زمان السرقة أو مكانها أو نفسى
المسروق لا يبطل الشهادة وبالتالى يقطع السارق مع اختلاف الشاهدين
والى هذا ذهب الظاهرية .

وذلك لأن الذى ينبغى أن يضبط فى الشهادة ويطلب منه
الشاهد انما هو الذى ان اختلف الشاهد فيه بطلت الشهادة لأنها
لم تتم .

أما ما لا معنى لذكره فى الشهادة ولا يحتاج اليه فيها وتتم
الشهادة مع السكوت عنه فلا ينبغى أن يلتفت اليه وسواء اختلف
الشهود فيه أو لم يختلفوا وسواء ذكروه أو لم يذكروه ^{كان} فلهذا ذكر الوقت
فى الشهادة على السرقة لا معنى له وكذلك ذكر المكان وذكر اللون
لا معنى له فكان اختلافهم فى ذلك كاتفاقهم كسكوتهم ولا فرق لأن
(١)
الشهادة فى كل ذلك تامه دون ذكر شىء من ذلك .

(٢) ولأنه لغو وحديث زائد ليس من الشهادة فى شىء .

(١) المحلى لابن حزم ٣٤٢/١١

(٢) المحلى لابن حزم ١٤٧/١١

الراجع

الراجع عندى ما ذهب اليه الجمهور لوجهة ما استدلوا به .
ويجاب على قول الظاهرية بأن الغرض من مراعاة الاختلاف انما هو
أن تكون الشهادة على فعل واحد واذا اختلفوا فى المكان أو الزمان أو
المسروق منه أو الشيء المسروق لم تكن الشهادة على فعل واحد . ولأن
الاختلاف فى الشهادة يورث شبهة والحدود تدرك بالشبهات . والله
أعلم .

ثانيا : التفصيل في الشهادة :

يشترط في الشاهدين ان يفصلا في شهادتيهما بأن يبين الشاهدان السارق بالاشارة اليه ان كان حاضرا أو يذكران اسمه ونسبه ان كان غائبا ، حتى يحصل التمييز بين من سرق ومن لم يسرق .

وكذلك بيان المسروق منه والمسروق وانما كانت من حرز او لا فلا بد من التفصيل فيها حتى لا يظن ما ليس بسرقة انه سرقة لا اختلاف الفقهاء فيما يوجب القطع . (١)

واشترط الحنفية سؤال القاضي الشهود عن كيفية السرقة لاحتمال أنه سرق على كيفية لا يقطع بها .

وكذلك يسأل الشهود عن ماهية السرقة بأن يقول لهما ما هي ؟ لاحتمال أن المسروق شيء تافه او مال ذي رحم محرم منه او مال فيسه شركة للسارق او غير ذلك مما لا يوجب القطع .

وكذلك يحتمل ان الشاهدين انما شهدا على السارق لاستراق الكلام كما قال تعالى " الا من استرق السمع " . (٢)

فلهذا يشترط السؤال عنها وأيضا يسألهما عن زمان السرقة حتى لا يكون هناك تقادم لأن التقادم في الحدود الخالصة لله يبطل الشهادة للتهمة عند الحنفية . وأيضا عن مكانها لاحتمال ان السرقة من غير حرز أو من مكان أن له الدخول فيه فلا يقام عليه الحد هنا . (٣)

(١) أسنى المطالب ١٥١/٤ ، المدونه ٢٦٥/٦ ، المغنّى لابن قدامة ١٣٧/٩

(٢) سورة الحجر آية رقم ١٨

(٣) فتح القدير ٣٦٢/٥ ، تبين الحقائق للزيلعي ٢١٤/٣

ثالثا : الخصومة :

اختلف الفقهاء في هذا الشرط على رأيين :

الرأى الأول :

أن الخصومة شرط فلا تقبل الشهادة على السرقة الموجبة للقطع حتى
(١)
يطالب المالك أو وليه أو وصيه بالمال المسروق وإلى هذا ذهب الحنفية ،
(٢) (٣)
والشافعية والحنابلة في المشهور عندهم .

واستدلوا بأن المال يباح بالبذل والاباحة فيحتمل أن مالكة أباحه
إياه أو أوقفه على المسلمين أو على طائفة السارق منهم أو أن له فسخ
(٤)
دخول عزره فاعتبرت المطالبة لتزول هذه الشبهة .

الرأى الثاني :

أن المخاصمة ليست بشرط لقبول الشهادة والحكم بها فإذا حضر الشهود
وشهدوا بالسرقة سمعت شهادتهم وأقيمت الدعوى على المتهم ولو لم
يحضر المسروق منه ولو كان المتاع لغائب أو مجهول ويقطع السارق بشهادة
(٥)
الشاهد بين وإلى هذا ذهب المالكية ووافقهم أبو ثور وابن المنذر وأبو بكر
(٦)
من الحنابلة .

(١) بدائع الصنائع ٩/٤٢٦٠ - ٤٢٦١ ، فتح القدير لابن الهمام ٥/٤٠٠ ،

تبيين الحقائق للزيلعي ٣/٢٢٧

(٢) أسنى المطالب للأتصاري ٤/١٥٢ ، نهاية المحتاج للرملي ٧/٤٤٣

(٣) المغنى لابن قدامة ٩/١٤٢ ، كشف القناع للبهوتي ٦/١٤٤

(٤) المغنى لابن قدامة ٩/١٤٢

(٥) الشرح الكبير للدردير ٤/٣٤٥ ، المدونه الكبرى ٦/٢٦٦ - ٢٦٧

(٦) المغنى لابن قدامة ٩/١٤٢

واستدلوا بما يأتي : -

(١)

١ - قوله تعالى " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما "

ووجه الدلالة من الآية أن الله سبحانه وتعالى أمر بقطع يد السارق

سواء طالب المسروق منه بماله أم لا ولم يكن هناك مخصصاً لهذا

المصوم .

٢ - أن الحد متعلق بحق الله تعالى وقد ارتكب المتهم الجريمة فوجب عليه

(٢)

عقوبتها .

بل يرى المالكية أنه لو كذب المسروق منه الشهود بالسرقة

(٣)

فلا يمنع هذا من القطع ما دامت السرقة ثابتة .

ولكن الراجح عندي ما ذهب إليه الفقهاء الثلاثة لأن الحدود

مما يحتاط لدورها واسقاطها وفق عدم مطالبة المسروق منه بالسرقة شبهة

يدراً بها الحد عن السارق .

وبلاحظ أن المخاصمة مقيدة بالسرقة الموجبة للقطع .

فإن كانت السرقة مما يعزر فيه فلا تشترط الخصومة لظهور السرقة

وليس من الضروري سماع أقوال المسروق منه أو من يمثله إلا فيما يتعلق

بتضمن السارق قيمة المسروق ويكفي أن تثبت السرقة بأي طريق آخر غير

طريق المسروق منه .

(١) سورة المائدة آية رقم ٣٨

(٢) الشرح الكبير للدردير ٣٤٥/٤ ، المدونة الكبرى ٢٦٦/٦ - ٢٦٧

(٣) المدونة الكبرى ٢٦٨/٦

والتشدد في السرقة الموجبة للقطع راجع الى الأصل المشهور

" ادراة الحدود بالشبهات "

فمن اشترط مخاصمة المسروق منه أو من يمثله اتخذ من عدم مخاصمته شبهة أن يكون المال غير مسروق أو ان للمتهم حقا فيسه أو أنه سرق من غير حرز أو أن المتهم أذن له في دخول الحرز وغير ذلك من الشبهات التي تدرأ القطع .
(١)

من يملك الخصومة ؟

بعد أن عرفنا أن الخصومة شرط في قبول الشهادة على السرقة

الموجبة للقطع فمن يملك الخصومة ؟

نقول اختلف الفقهاء رحمهم الله تعالى كما يأتي :-

١ - ذهب الحنفية الى أن كل من له يد صحيحه على الشيء المسروق يملك

حق الخصومه ومن لا فلا .

وتكون اليد صحيحه كلما كانت يد ملك او أمانة أو ضمان .

وهذا رأى ابى حنيفة وأبى يوسف ومحمد واحتجوا بأن الخصومة

شرط صيرورة البينه حجة مظهره للسرقة لأن الفعل لا يتحقق سرقة ما لم

يعلم ان المسروق ملك غير السارق ، وانما يعلم ذلك بالخصومة فكانت

الخصومة شرط كون البينه مظهرة للسرقة وكونها مظهره للسرقة ثبتت

بخصومة هؤلاء إذا ظهرت السرقة يقطع لقوله تعالى : " والسارق
(١)
والسارقة فاقطعوا أيديهما " .

وخالف في ذلك زفر فيقول لا تعتبر خصومة هؤلاء في حق القطع
وانما تعتبر خصومتهم في حق ولاية الاسترداد او الاعادة الى ايديهم
فقط .

أما الخصومة في حق القطع فلا تكون الا من المالك فقط .

وعلى ذلك بأن يد هؤلاء ليست بهيكل صحيحة في الأصل .

فالمودع عنده - فظاهر لأنها يد حفظ لا أنه يثبت له ولاية

الخصومة لضرورة الاعادة الى يد الحفظ ليتمكن من التسليم من المالك .

ويد الغاصب والقابض على سوم الشراء والمرتهن يد هم يد ضمان

لا يد خصومه وانما ثبتت لهم ولاية الخصومة في الاسترداد لا مكان الرد

الى المالك فكان ثبوت ولاية الخصومه لهم بطريق الضرورة والثابت بضرورة

يكون عد ما فيها وراء محل الضرورة لانعدام علة الثبوت وهي الضرورة فكانت

(٢)
الخصومة منعدمة في حق القطع ولا قطع بدون خصومة .

(١) سورة المائدة آية رقم ٣٨

(٢) بدائع الصنائع للكاظمي ٤٢٦٥/٩ - ٤٢٦٦ ، تبين الحقائق للزليحي

٢٢٨/٣ ، فتح القدير لابن همام ٤٠٥/٥ ، شرح الحناية ٤٠٥/٥

- (١) (٢)
٢ - وذهب المالكية^(١) ورواية عند الحنابلة^(٢) الى أن المخاصة والمطالبة
للقطع ليست شرطا فلا حاجة عند هم لبيان من يملك الخصومة .
٣ - وذهب الشافعية والمشهور عند الحنابلة^(٣) أن المالك أو وكيله هو^(٤)
الذي يملك حق المخاصة في القطع دون غيره .

-
- (١) الشرح الكبير للدردير ٣٤٥/٤
(٢) المغنى لابن قدامة ١٤٢/٩
(٣) مغنى المحتاج ١٧٢/٤
(٤) كشف القناع للبهوتي ١٤٤/٦ - ١٤٥ ، المغنى لابن قدامة
١٤٢/٩ .

الفصل السادس

في الشهادة على جريمة القصاص

ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : في تعريف القصاص .

المبحث الثاني : في أنواع القصاص .

المبحث الثالث : في حكمة مشروعية القصاص .

المبحث الرابع : في نصاب الشهادة على جريمة القصاص .

المبحث الخامس : في الشهادة الخاصة في الشهادة على جريمة

القصاص .

المبحث الأول

تعريف القصاص

القصاص في اللغة : مأخوذ من القص فهو تتبع الأثر ومنه قوله تعالى :

" فارتدا على آثارهما قصصا " . (١)
أى رجعا عن الطريق الذى
(٢)
سلكاه بقصان الأثر .

(٣)
والقص القطع يقال قص فلان الشجر . أى قطعها .
فمعانى القصاص متعددة أهمها هذين النوعين : -

أما فى الاصطلاح الشرعى : فهو أن يفعل بالجاني مثل ما فعله
بالمجنى عليه ويحامل بمثله من قتل أو جرح أو قطع .

ويسمى قودا ووجه التسمية لأن الجاني كأنه يقاد بحبل أو
(٤)
ما يشبهه بوضعه فى رقبتة أو فى يده الى مكان القصاص ليقتص منه .

وعرفه صاحب مفنى المحتاج بقوله " القصاص المماثلة وهو مأخوذ
من القص وهو القطع أو من اقتصاص الأثر وهو تتبعه لأن المقتص
يتبع جناية الجاني ليأخذ مثلها " . (٥)
وعرفه ابن تيمية فى السياسة الشرعية بقوله " القصاص هو المساواة
والمعادلة فى القتل " (٦)

-
- (١) سورة الكهف آية ٦٤ (٢) لسان العرب لابن منظور .
(٣) لسان العرب لابن منظور (٤) شرح جلال الدين المحلى ١٢٦/٤
(٥) الشريئى ٣/٤ (٦) السياسة الشرعية ص ١٥٤

المبحث الثاني

أقسام القصاص

ينقسم القصاص الى قسمين : -

القسم الأول : قصاص في النفس ويسمى القتل .

وينقسم الى ثلاثة أقسام عمد وشبه عمد وخطأ .

فالعمد : هو أن يقصد به يعمد أو ما يقتل غالبا فيقتله وفيه القصاص

الا أن يحفو الأولياء .

وشبه العمد : هو أن يقصد اصابته بما لا يقتل غالبا فيقتله ولا قصاص

فيه بل تجب الدية لقوله صلى الله عليه وسلم " ألا أن دية الخطأ

(١)

شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الأبل . "

والخطأ : هو أن لا يقصد اصابته فيصيبه فيقتله فلا قصاص فيه لقوله

تعالى : " ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة

(٢)

الى أهله . "

(٣)

وهذا التقسيم عند الجمهور .

(٤)

أما المالكية فيقسمونه الى قسمين عمد وخطأ لأنهم ينظرون الى

قصد القتل أو عدمه فان قصد فهو عمد سواء كان بآلة تقتل غالبا أو لا

أما اذا لم يقصد القتل فهو الخطأ .

القسم الثاني : القصاص فيما دون النفس ويسمى الجراح كالقطع ونحوه .

- (١) تلخيص الحبير لابن حجر ٢٢/٤ (٢) سورة النساء آية رقم ٩٢
(٣) المبسوط للسرخسي ٥٩/٢٦ ، روضة الطالبين ١٢٣/٩ ، المحرر ١٢٢/٢
(٤) تبصرة الحكام ٢٣٠/٢ ، بداية المجتهد ٤٩٥/٢

المبحث الثالث

حكمة مشروعية القصاص ودليلها :

أمر الله سبحانه وتعالى بالقصاص على القاتل اذا قتل بغير حق للزجر والردع عن الاقدام على مثل هذه الجريمة النكراء لأنه اذا علم أنه اذا قتل يقتل ارتدع عن القتل خوفا من العقوبة .

ولما فيها من شفاء لخليل أولياء القتيل .

وبهذا ينتشر الأمن ويحيى الناس حياة هانئة مستقرة كما قال سبحانه وتعالى " ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب لحكم تتقون " . (١)

وقد دل على مشروعية القصاص ، ما جاء فى الكتاب والسنة والاجماع

أما الكتاب فمنه ما يأتى : -

١ - قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتل... " (٢)

٢ - قوله تعالى " وكتبنا عليهم أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف

(٣)

بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص " .

أما السنة فمنها ما يأتى :

١ - ما روى عن أبى شريح الخزاعى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول من أصيب بدم أو خيل - جراح - فهو بالخيار بين احدى ثلاث

(١) سورة البقرة آية رقم ١٧٩

(٢) سورة البقرة آية رقم ١٧٧

(٣) سورة المائدة آية رقم ١٨٣

اما أن يقتض أو يأخذ العقل أو يحفو فان أراد الرابعة فخذوا على
يديه . (١)

٢ - ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه قال " لما فتح الله تعالى على رسوله
صلى الله عليه وسلم مكة ^{فزاره} نزلت هـليل رجلا من بني ليث بقتيل كان
لهم في الجاهلية فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله
عز وجل حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسول الله والمؤمنين وانها
لم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى وانما حلت لى ساعة من
نهار وانها ساعى هذه حرام لا يمضد شجرها ولا تلتقط ساقطتها
الا لمنشد ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما أن يقتل واما
أن يدى " متفق عليه . (٢)

فهذه الآيات والأحاديث تدل دلالة قاطعة على مشروعيتها
القصاص وقد بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقول والفعل .
أما الاجماع : فقد اجمع الفقهاء على أن من قتل نفسا مسلعة مكافئة
له في الحرية ، ولم يكن المقتول ابنا للقاتل وكان فى قتله له متعديا
متعمدا بخير تأويل واختار الولى القتل فانه يجب عليه القتل . (٣)

(١) نصب الراية للزيلعى ٣٥١/٤

(٢) صحيح البخارى مع فتح البارى ٢٠٥/١ ، صحيح مسلم ٩٨٦/٢

(٣) الافصاح لابن هبيرة ١٩٠/٢

المبحث الرابع

نصاب الشهادة على الجريمة الموجبة للقصاص

اختلف الفقهاء في العدد المعتبر للشهادة المثبتة للقصاص كما يلي :

١ - ان العدد المعتبر لاثبات القصاص سواء كان قصاص في النفس أو

فيما دون النفس رجلان عدلان تتوافر فيهما الشروط المطلوبة فسي

الشاهد . وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء . (١)

واستدلوا لما ذهبوا اليه بالكتاب والسنة والمعقول .

(٢)

أما الكتاب : فقوله تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم " .

أما السنة : فما روى ان ابن مسعود الأصغر أصبح قتيلا على

أبواب غير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقم شاهد ين على

(٣)

من قتله أن دفعه إليك برمته .

فالأدلة واضحة من الكتاب والسنة على اشتراط الشاهدين .

أما المعقول : فان القصاص اراقة دم عقوبة على جناية فيحتاج

(٤)

له باشتراط الشاهدين العدلين كالحود .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٣٧٠/٧ ، المبسوط للسرخسي ١٦٧/٢٦ ،

اللباب ٥٥/٤ ، تبين الحقائق للزيلعي ١٢٣/٦ ،

حاشية الحدوى على الخرشي ٥٣/٨ ، مغني المحتاج ١١٨/٤ ،

أسنى المطالب ١٠٥/٤ ، المغني لابن قدامة ١٣٠/١٠

(٢) سبق تخرجها .

(٣) نيل الأوطار ٣٧/٧ قال المافظ اسناد حسن .

(٤) المغني لابن قدامة ٥١٧/٨

٢ - ان القصاص يثبت بشهادة واحد ويمين المجنى عليه والى هذا ذهب
(١) (٢)
ابن حزم ورواية عند الامام مالك فى القصاص دون النفس .

واستدل ابن حزم بما روى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله
وابن شبره من طرق متعددة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
" قضى باليمين والشاهد " . وفى هذا يقول ابن حزم " فهذه آثار
متظاهره لا يحل الترك لها فالواجب أن يحكم بذلك فى الدماء والقصاص
والنكاح والطلاق والرجعه والأموال حاشا الحدود لأن ذلك عموم
الأغبار المذكورة ولم يأت فى شىء من الأغبار منعه ذلك .
(٣)
أما استدلال به مالك فهو الاستحسان .

ولذلك سئل ابن القاسم فقيل له قال مالك بذلك فى جراح
الحمد وليست بمال ؟ قال قد كلمت مالكا فى ذلك فقال انه شئىء
(٤)
استحسنه وما سمعت فيه شيئا .

٣ - ان الشهادة على القصاص فى النفس لا تثبت الا بأربعة شهود والى هذا
(٥)
ذهب الحسن البصرى واستدل بقياس الشهادة بالقتل على الشهادة
بالزنى فكما أن الزنى لا يثبت الا بأربعة شهود فكذلك القتل لأن فيه
اتلاف نفس فأشبه الزنى .

(١) المحلى ٨٦/١٠

(٢) مواهب الجليل للخطاب ٢٧٦/٦

(٣) المحلى ٨٦/١٠

(٤) مواهب الجليل للخطاب ٢٧٦/٦

(٥) المغنى لابن قدامة ١٣١/١٠ ، المبدع لابن مفلح ٢٥٤/١٠

وقد رد عليه ابن قدامة فقال " ولنا أنه أحد نوعي القصاص

فأشبهه القصاص في الطرف وما ذكره من الوصف لا أثر له فإن الزنا الموجب
للحد لا يثبت إلا بأربعة ولأن حد الزنا حق الله تعالى فيقبل الرجوع
عن الإقرار ^{به} ويحتبر في شهادته هذا النوع من الحرية والذكورية والسلام
والعدالة وما يعتبر في شهود الزنا " .
(١)

الراجع

الراجع عندي أن القصاص سواء كان في النفس أو في الأطراف لا يثبت
إلا بشاهد بين تتوافر فيهم الشروط المطلوبة في الشاهد كما قال بذلك الجمهور .
وأما ما قاله الظاهرية من ثبوت القصاص بشهادة واحد ويمين المدعى
لا يصح . أنه هو مخالف لما جاء في الكتاب والسنة . وما استدلل به لا يقوى
على معارضة أدلة الجمهور .

أما قول مالك في أن القصاص فيما دون النفس يثبت بشاهد ويمين
المجنى عليه فأيضاً لا يصح لأنه استحسان يعارضه نص فلا يمول عليه .
وما قاله الحسن البصري فقد أبطله ابن قدامة في رده عليه .
وهذا يظهر رجحان ما اخترناه . والله أعلم .

المبحث الخامس
في
الشروط الخاصة بالشهادة على جريمة القصاص

يشترط لأداء الشهادة على جريمة القصاص شروطا خاصة اضافة للشروط العامة في الشهادة والشروط الخاصة في الحدود وهذه الشروط هي ما يلي :

أولا : الاتفاق :

إذا اتفقت شهادة الشهود في مؤداها فلا خلاف بين العلماء انها تقبل لأن ذلك مما يؤكد صدق الشهود .

لكن ما الحكم فيما لو اختلفت شهادتهما في الزمان أو المكان أو غيرهما ؟

والجواب على هذا نقول : ان الفقهاء لهم تفصيلات في هذا سندكرها كما يلي : -

١ - الاختلاف في الزمان والمكان والآله :

ذهب الحنفية والشافعية في الأصح عندهم والحنابلة الى أنه يشترط في الشاهدين أن يتفقا في شهادة تهما في الزمان والمكان والآله . فان اختلفا في واحد منهما بطلت الشهادة وذلك كأن يشهد أحدهما أن فلانا قتل فلانا يوم الخميس ويقول الآخر أشهد أنه قتله

(١) فتح القدير لابن الهمام ٤٤٣/٧ ، حاشية ابن عابدين ٣٦٦/٥

(٢) أسنى المطالب للأنصاري ١٠٧/٤

(٣) المغني لابن قدامة ٥١٩/٨ ، كشف القناع ٤٠٨/٦

يوم السبت مثلا . أو يشهد أحدهما أن القتل كان بمكة بينما يشهد الآخر أن القتل كان في جدة أو يقول أحدهما أنه قتله بحمص ويقول الآخر أنه قتله بسكين .

وانما بطلت الشهادة في هذه الأحوال الثلاثة لأن كل من الشاهدين أثبت قتلًا غير القتل الذي أثبت الآخر فالقتل يوم الخميس غير القتل يوم السبت والقتل بمكة غيره في جدة وهو بحمص غيره بالسكينة . وإذا كان كذلك فقد ثبت تناقضهما لأن القتل لا يتكرر فثبت كسذب أحدهما . ولذلك بطلت شهادتهما .

(١)

وهناك قول للشافعية أن هذه الشهادة يثبت بها لوث فيقسم الولي القسامة ويستحق الديه .

(٢)

ووافق الفقهاء الثلاثة المالكية في أن الاختلاف في الآلة يبطل الشهادة

ولم أجد لهم كلاما حول الاختلاف في الزمان والمكان .

(٣)

يقول الشافعية والاختلاف في الزمان والمكان انما يضر اذا كان الشاهدان

قد شهدا على الفعل اما اذا كانا قد شهدا على الاقرار كأن قال أحدهما

أشهد أن فلانا أقر بالقتل يوم الخميس في جدة وقال الآخر أشهد أنه

أقر بالقتل يوم الجمعة في مكة .

(١) أسنى المطالب للأنصارى ١٠٧/٤

(٢) الفواكه الدواني للنفاوى ٢٤٧/٢

(٣) أسنى المطالب للأنصارى ١٠٧/٤

لم يضر هذا الاختلاف لان احتمال أن يكون قد أقر لكل واحد منهما في مكان وزمان مختلفين ممكن ووارد فلا تناقض. نعم ان عينا ~~كل~~ ~~واحد~~ مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحد ههما الى الآخر في فارق الزمن بين الوقتين فان الشهادة حينئذ تبطل لتعصين كذب أحدهما وذلك كأن يشهد أحدهما أنه أقر بالقتل الساعة التاسعة صباحا في تبوك ويشهد الآخر أنه أقر بالقتل في الساعة العاشرة في نجران فان ساعة واحدة لا تكفي لانتقال المقر من تبوك الى نجران في أسرع وسائل النقل .

٢ - الاختلاف على الفعل والاقرار والعمدية والخطئية .

وتحت هذا الاختلاف صور وقد اتفق الأئمة الأربعة على بيان حكم الاختلاف في هذه الصور وانفرد بعضهم في بيان حكم الاختلاف في البعض الآخر على النحو التالي :-

أ - أن يشهد أحدهما انه قتله والآخر أنه أقر بالقتل .

إذا اختلف الشاهدان في شهادة تيهما فقال أحدهما أشهد

أن فلان قتل فلان وقال الآخر أشهد أنه أقر بقتله ، فقد اختلف

الفقهاء في هذا على أقوال :-

القول الأول : أن الشهادة تبطل والى هذا ذهب الحنفية والقاضى أبو بكر (١) (٢)

(١) فتح القدير لابن الهمام ٤٤٣/٧

(٢) المغنى لابن قدامة ٥١٩/٨ ، كشف القناع للبهوتي ٤٠٨/٦

واستدلوا بأن كل منهما شهد بخير ما شهد به الآخر . فالقول

غير الفعل الذي هو نفس القتل . فلم تتفق شهادتهما على شيء واحد

ولم يكمل النصاب بأحدهما .

القول الثاني : أن الشهادة مقبولة ويقتل المشهود عليه وإلى هذا ذهب

(١)-----

الحاقلة في المشهود عندهم .

واستدلوا بأنه لا تنافي بين ما شهد به كل من الشاهدين

لأن الذي أقر به هو الذي شهد به الشاهد الآخر فيثبت بشهادتهما

كما لو شهد أحدهما بالقتل عمدا والآخر بالقتل خطأ .

القول الثالث : أن هذه الشهادة لو ثبتت به القسامه دون القتل ثم بعد

ذلك . إما أن يكون الوارث قد ادعى على الجاني قتلا عمدا أو خطأ

أو شبه خطأ ^ك

فإن كان قد ادعى عليه قتلا عمدا أقسم وترتب على ذلك حكم

القسامه وإن كان قد ادعى عليه خطأ أو شبه خطأ ^ك حلف مع أحد الشاهدين

فإن حلف مع الشاهد الذي شهد مع القتل ثبتت الدية على العاقلة

وإن شهد مع شاهد الاقرار ثبتت الدية على الجاني . وإلى هذا ذهب

(٢)

الشافعية .

(١) المصنف لابن قدامة ٥١٩/٨ ، كشف القناع للبيهوتي ٤٠٨/٦

(٢) أسنى المطالب للأنصاري ١٠٨/٤

ب - أن يشهد أحدهما أن القتل عمدا ويشهد الآخر أن القتل خطأ .

إذا اختلف الشاهدان فقال أحدهما أشهد أن فلان قتل

فلانا عمدا وقال الآخر أشهد أنه قتله خطأ فقد اختلف الفقهاء كما يلي :

١ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن القتل يثبت على المدعى عليه ثم يطالب

بالبيان لأن الشاهدین اتفقا على أصل القتل واختلافهما إنما كان في

العمدية وضدها وهو اختلاف لا يؤثر في صدقهما لأن القتل قد يعتقد

أحدهما خطأ بينما يعتقد الآخر عمدا .

يقول الشافعية ثم إن بين القتل عمدا ثبت عليه ووجب القصاص .

أو يحق إلى مال . وإن بين أنه خطأ أو شبهه ^كفكذب به الولي ثبت

به لوث فيقسم الولي ويترتب عليه حكم القسامه . وإن امتنع عن الأقسام

حلف الجاني ووجب له فيه في ماله مخففه . فإن نكل ردت اليمين على

المدعى فإن حلف ثبت موجب الممد وهو القصاص وإن نكل وجبت دية

الخطأ في مال الجاني (١) .

ويقول الحنابلة : إذا بين المدعى عليه أن القتل عمدا ثبت

وإن قال أنه خطأ وأنكر الولي فالقول قول القاتل .

وإن أقر بقتل عمدا وكذب به الولي وقال بل كان خطأ لم يجب لأني

(١) أسنى المطالب للأنصاري ١٠٨/٤

الولى لا يدعى القتل العمد وتجب دية الخطأ ولا تحمل العاقلة الدية
(١)

٢ - وذهب المالكية الى أن القتل يسقط في هذه الحالة لأن الشهادتين
(٢)
متناقضتان .

والراجع عندى ما ذهب اليه الشافعية والحنابلة لان الشاهد بين

لم يتناقضا في أصل القتل وانما اختلفا في صفته . وهذا الاختلاف لا
يدل على كذب أحد الشاهدين لأن ما يمتقده احدهما خطأ قصد
يتمتقه الآخر عمدا .

ج - أن يشهد أحدهما على اقرار بقتل العمد والآخر باقراره بقتل مطلق
ذهب الشافعية والحنابلة الى أنه اذا ادعى شخص على شخص أنسه
قتل شخص عمدا وشهد أحد الشاهدين ان فلانا أقر بقتله عمدا ،
وشهد الآخر بأنه أقر بقتله وأطلق من غير أن يقول ان القتل كان عمدا
أو خطأ ، ثبت القتل لأن البينة تمت باتفاقهما على أصل القتل .
ويطالب المشهود عليه ببيان صفة القتل فان بين فقال قتلته عمدا
اقتضى منه أو عفا الى مال . وان قال قتلته خطأ فيرى الشافعية أن
للمدعى تحليفه على نفي العمد به ان كذبه فان ا حلف لزمه دية الخطأ

(١) المغنى لابن قدامة ٥١٩/٨

(٢) الفواكه الدواني للنفاوى ٢٤٧/٢ ، حاشية المدوى على الرسالة
٢٦٣/٢

(١)

بإقراره وان نكل عن اليمين حلف المدعى واقتص منه .

ويرى الحنابلة ان الجاني يصدق فيهما يقول . وعندهم رأى آخر بأن

(٢)

للمدعى تحليفه .

ومثل هذه الحالة في الحكم ما اذا شهد أحدهما بقتل مطلق

(٣)

والآخر بقتل عمد .

٣ - الاختلاف في المعنى عليه :

ذهب الشافعية الى أنه اذا شهد رجل أن فلان قتل زهيدا

بينما شهد أنه قتل عمرا كان هذا لوث وعلى ولي كل من زيد وعمير

(٤)

القسامة .

٤ - الاختلاف في الهيئة :

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة الى أنه اذا اختلف الشاهدان

في هيئة القتل كأن قال أحدهما قطع رقبته وقال الآخر شقه نصفين

(٥)

أو حرقه فان الشهادة تبطل لأن كل واحد منهما ناقض صاحبه .

(١) أسنى المطالب ١٠٨/٤

(٢) المغنى لابن قدامة ٥١٩/٨ ، كشاف القناع للبهوتي ٤٠٨/٦

(٣) أسنى المطالب ١٠٨/٤ ، المغنى لابن قدامة ٥١٩/٨ ، كشاف

القناع للبهوتي ٤٠٨/٦

(٤) أسنى المطالب ١٠٨/٤

(٥) مغنى المحتاج للشريني ١٢٢/٤ ، الخرشى على مختصر خلد ٥٤/٨ ،

منتهى الايرادات للبهوتي ٥٤٢/٣

ثانيا : التفصيل : (١) ذهب الشافعية والحنابلة الى أن الشهادة المطلقة

لا تكفى بل لابد من أن يفصل الشاهد في شهادته ويوضحها بحيث
تكون مزيلة لأي شبهة في حدوث الموت من فعل المشهود عليه .
ولذلك فلا يكفي أن يقول ضربه بسيف فمات أو فوجده ميتا لاحتمال
أنه مات من غيره بل لابد أن يقول ضربه فقتله أو فمات منه .

ولو قال جرحه فمات مكانه أو أنهر دمه فمات . فيرى الشافعي

أن هذا يعتبر تفصيلا ^(٢) يقتضى معه الشبه ، ويرى الحنابلة أن هذا
^(٤) لا يعتبر تفصيلا .

والراجح ما ذهب اليه الشافعية لأن صيغة الكلام تدل عرفا

على أن الموت حدث بسبب الموت قبله .

هذا ما ذهب اليه الشافعية والحنابلة وأما الحنفية فالذي

يظهر من كلامهم انه لا حاجة الى التفصيل فقد وردت في كتبهم

قولهم " اذا شهد أنه ضربه ^{بسيف} فلم يزل صاحب فراش حتى مات

يقتض منه . وعلل ذلك السرخسي قائلا " لان الثابت بالبينة

كالثابت بالمعينة .

(١) مغنى المحتاج للشريني ١١٩/٤

(٢) المغنى لابن قدامة ٥١٨/٨

(٣) مغنى المحتاج للشريني ١١٩/٤

(٤) المغنى لابن قدامة ٥١٨/٨

فقد ظهر بموته هذا السبب ولم يعارضه سبب آخر فيجب اضافة الحكم اليه يوضحه أنه لا طريق لنا الى حقيقة معرفة كون الموت من الضربه ومالا طريق لنا الى معرفته لا تبني عليه الاحكام وانما تبني على الظاهر المعروف . وهو انه يضربه ويكون صاحب فراش بعده حتى يموت ولا ينبغي للقاضي أن يسأل الشهود هل مات من ذلك ام لا (١)
لا في الحمد ولا في الخطأ لأنه لا طريق الى معرفة ذلك .

هذا في النفس واما في الموضعه فذهب الشافعية والحنابلة الى أنه يجب أن تكون الشهادة واضحة لا لبس فيها .

يقول الشافعية : " يشترط ان يقول ضربه فأوضح عظم رأسه لأن هذا الكلام لا يحتمل غير معنى واحد " .

وفي قول عند هم يكفي فأوضح رأسه من غير تصريح بايضاح العظم (٢)
واعتمدت الخطيب الشربيني في المفضي .

وأما الحنابلة فقالوا " يجب أن يقول ضربه فأوضحه أو فأوضح منه أو فوجدناه موضعا من الضرب فان قال ضربه فاتضح رأسه أو وجدناه موضعا أو فسال دمه أو وجدنا في رأسه موضعه لم يثبت الايضاح لجواز أن يتضح عقيب ضربه بسبب آخر . (٣)

(١) المبسوط للسرخسي ١٦٧/٢٦

(٢) مفضي المحتاج ١١٩/٤

(٣) المفضي لابن قدامة ٥١٨/٨

ويرى الشافعية والحنابلة الى أنه يجب تعيين محل الموضحة
وقد رها بالمساحة اذا كان على رأسه مواضع أو يعينها بالاشارة فيما
اذا لم يكن على رأسه الا موضحة واحدة لا احتمال أنها كانت صفيرة
فتوسعت فان كان على رأسه مواضع وشهد دون أن يعينها وجب
العال دون القصاص لأن المال لا يختلف باختلاف محل الموضحة
وقد رها . بخلاف القصاص فان جهل المحل والقدر يفضى الى تعذر
المحالة .

وأما الدامية فيوضح فيها ويقول ضربه فأسال دمه أو فادماه
أو فجرحه ولا يكفي ضربه فسال دمه لا احتمال سيلانه بخير الضرب .
وفي القطع يكفي أن يقول قطع يده وتقبل شهادتهما ويقتصر
من الجاني اذا شهدت مقطوعه . فان كان له يدا ان مقطوعتان ولم
يعينا المقطوعه لم يثبت القصاص ووجبت اليه . لأنهما لا تختلف
(٢)
باختلاف اليدين بخلاف القصاص .

الفصل السابع

فى الشهادة على التمييز

ويشتمل على خمسة مباحث

المبحث الأول : فى تعريف التمييز

المبحث الثانى : فى مشروعية التمييز

المبحث الثالث : فى أنواع التمييز

المبحث الرابع : فى حكم التمييز

المبحث الخامس : فى نصاب الشهادة على جرائم التمييز

المبحث الأول

تعريف التعزير

التعزير في اللغة يطلق على عدة معاني أهمها ما يأتي : -

(١)

١ - التعظيم ومنه قوله تعالى " لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه " . أي تقصروه

(٢)

٢ - المنع والتأديب : تقول عزرت فلان أي أدبته .

التعزير في الاصطلاح الشرعي :

عرفها الفقهاء التعزير بعدة تعريفات لعل من أجمعها

أنه عقوبة غير مقدرة تجب حقاً لله أو لآدمي في كل معصية ليس فيها

(٣)

حد ولا قصاص ولا كفارة " .

شرح التعريف :

قولهم " عقوبة غير مقدرة " قيد في التعريف يخرج به العقوبات

المقدرة وهي الحدود والقصاص .

(١) سورة الفتح آية رقم ٩

(٢) لسان العرب لابن منظور ٥٦٢/٤

(٣) فتح القدير ٢١٢/٥ - ٣٤٥ ، شرح الكنز ٢٠٧/٣ ، تبصرة الحكام

لابن فرحون ٢٩٣/٢ ، أسنى المطالب ١٦١/٤ ، نهاية المحتاج للرملي

١٦/٨ - ١٧ ، المغني لابن قدامة ١٧٦/٩

قولهم "حقا لله" أى كتعزير من يروج البدع أو من يترك الصلاة أو الصيام .

قولهم "أولادى" ومنه تعزير من أذى مسلما بغير حق سواء كان بقول أو فعل .

قولهم "محصية لا حد فيها" ومنه كالتعزير على الغش والخداع وما شاكلها من المعاصى التى لا حد فيها ولا قصاص ولا كفارة .

المبحث الثانى

مشروعية التعزير

التعزير ثابت بالكتاب والسنة والاجماع .

أما الكتاب فمنه قوله تعالى : " واللاتى تخافون نشوزهن

فعضوهن واحجروهن فى المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا

عليهن سبيلا ان الله كان عليا كبيرا " . (١)

وجه الدلالة من الآية : ان الله سبحانه وتعالى أجاز للزوج استعمال

أساليب التعزير من العظه والهجر والضرب وكلها من أنواع التعازير

فيقاس عليها غيرها .

(١) سورة النساء آية رقم ٣٤

وأما السنة فمنها ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لا عقوبة
(١)
فوق عشر جلدات الا في حد من حدود الله " . متفق عليه .

ووجه الدلالة من الحديث : أن الرسول صلى الله عليه وسلم أجاز

الضرب عشر جلدات فأقل في غير الحدود وهو التعمير .

أما الاجماع : فقد أجمعت الأمة الاسلامية على وجوبه في محصية
(٢)
لا توجب الحد " .

وقد فعله الخلفاء الراشدون فروى أن عمر رضى الله عنه حبس

صبيفا بن عسل وقد كان يسأل عن المتشابهات ويكثر السؤال عن

الذاريات والمرسلات والنازعات وأمر أن لا يجالسه أحد فتفرق الناس

عنه ونفروا منه ونفاه الى العراق ، وظل كذلك حتى كتب عنه أبو موسى

الأشعري الى عمر بن حسن توبته فعفا عنه وغلى سبيله كما حبس عثمان

رضي الله عنه خباب بن الحارث وكان من لصوص بني تميم وقتلهم

حتى مات بالسجن . (٣)

(١) صحيح البخارى مع فتح البارى ١٢/١٧٦ ، صحيح مسلم ٣/١٣٣٣

(٢) تبين الحقائق للزليعى ٣/٢٠٧

(٣) الفقه الاسلامى فى الحدود والجهاد والقصاص للدكتور منصور أبوالمعالى

المبحث الثالث

أنواع التعزير

أنواع التعزير كثيرة وغير محصورة تختلف باختلاف الأشخاص واختلاف

الجريمة المرتكبة وتحدد لها راجع للإمام يعاقب المجرم بقدر جرمته .

وفى ذلك يقول ابن تيمية " هو بكل ما فيه إيذاء الإنسان من قول أو فعل

وترك قول وترك فعل " . (١)

وأهم أنواع التعزير هي : -

(٢)

١ - القتل : يرى كثير من الفقهاء أن القتل يجوز تعزيراً كقتل المفسدين

فى الأرض والبدعيين إلى البدع والمتجسسين على المسلمين فكل هؤلاء

يجوز قتلهم تعزيراً .

واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم إذا بويغ الخليفتين فاقتلوا الآخر

(٣)

منهما .

وقوله عليه الصلاة والسلام من أتاكم وأمركم جميعاً على رجل واحد

(٤)

يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه " .

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٢٠

(٢) حاشية ابن عابد بن ٦٢/٤ ، تبصرة الحكام ٣٠٢/٢ ، كشف القناع

للبيهوتى ١٢٦/٦ ، فتاوى ابن تيمية ١٠٨/٢٨ - ١٠٩

(٣) صحيح مسلم ١٤٨٠/٣

(٤) صحيح مسلم ١٤٨٠/٣

(١)

٢ - الضرب : اتفق الفقهاء - رحمهم الله - على جواز الضرب تعزيرا .

واستدلوا بهذا بما ورد في الكتاب والسنة .

أما الكتاب : فقوله تعالى " واللاتى تخافون نشوزهن فمظوهن

(٢)

واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا "

وأما السنة : فما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

(٣)

" لا عقوبة فوق عشر جلدات الا فى حد من حدود الله " . متفق عليه .

فهذا ^{البرهان} ~~البرهان~~ من الكتاب والسنة تدل دلالة واضحة على جواز

استعمال الضرب كمقوبة تعزيرية .

وهناك بعض الحقويات التعزيرية الأخرى كالنفى وأخذ المال

والسجن وغيرها .

(١) فتح القدير لابن الهمام ٥ / ٣٤٨ ، تبصرة الحكام لابن فرحون ٩ / ١١ -

٣٠٠ ، أسنى المطالب ٣ / ١٦٢ ، المفنى لابن قدامة ٩ / ١٧٦ ، المعلى

لابن حزم ٤٠٢ / ٢١ .

(٢) سورة النساء آية رقم ٣٤

(٣) سبق تخريجه .

المبحث الرابع

حكم التمييز

التمييز قد يكون فيما هو حق للعبد وقد يكون فيما هو حق لله تعالى .
فان كان ما فيه حق العبد فيجوز فيه العفو والمسامحة بان صاحب
الحق .

أما ان كان ما فيه حق لله فان الفقهاء اختلفوا في ذلك على أقوال : -

القول الأول :

ان التمييز اما أن يكون منصوفا عليه كوطء الرجل جارية
امراته أو الجارية المشتركة . فهذا يجب فيه امتثال ما هو منصوفا عليه .
واما أن يكون غير منصوفا عليه فهذا راجع الى الامام فيجوز
له أن يحزر فيه اذا رأى المصلحة في ذلك .

(١) (٢) (٣)
وهذا مذهب الحنفية والمالكية وابن قدامة من الحنابلة .

القول الثاني :

(٤)
أن التمييز واجب التنفيذ مطلقا وهذا مذهب جمهور الحنابلة .

-
- (١) فتح القدير لابن الهمام ٣٤٦/٥
 - (٢) حاشية الدسوقي ٣٥٤/٤ ، مواهب الجليل للحطاب ٣٢٠/٦
 - (٣) المشنى لابن قدامة ١٢٩/٩
 - (٤) كشف القناع للبهوتي ١٢٤/٦ ، الانصاف ٢٤٠/١٠
 - (٥) ~~المصنف للشيرازي ١٨٩/٢ ، أمضى المطالب الأنصاري ١٦٢/٤~~

القول الثالث :

ان التعزير فيما هو حق لله لا تجب اقامته بل يجوز المفسو

(١)

عنه مطلقا وهذا مذهب الشافعية .

واستدلوا بما ورد أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه

وسلم وقال " انى لقيت امرأة فأصبت منها دون أن أطأها فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم أصليت معنا ؟ قال نعم . فتلا عليه قوله تعالى :

(٢)

" ان الحسنات يذهبن السيئات " .

واستدلوا أيضا بما قاله صلى الله عليه وسلم فى الانصار :

" اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم " .

وكذلك قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم فى الحكم الذى

حكم به للزبير فى أرضه فلم يوافق غرضه " ان كان ابن عمك ففضـب

(٣)

صلى الله عليه وسلم ولم يعزره " .

المهذب للشيرازي ٨٩/٤ ، أسنى المطالب ١٦٢/٤ ، فتح القدير ١٦٤

(٢) سورة هو آية رقم ١١٤

(٣) المهذب للشيرازي ٢٩٠/٢ ، أسنى المطالب ١٦٢/٤ ، فتح القدير

لابن الهمام ٣٤٦/٥

المبحث الخامس

نصاب الشهادة على التمييز

اختلفت وجهة نظر الفقهاء في نصاب الشهادة في التمييز كما يأتي :

١ - ذهب الحنفية الى أن التمييز ان كان حق المبدأ فيه غالب فانه يثبت

بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبالكول عن اليمين .

وان كان حقا لله تعالى فانه يثبت بشهادة شاهدين أحدهما

المدعى أو شهادة واحد عدل أو علم القاضي .

٢ - وذهب المالكية في الظاهر من مذهبيهم الى أن التمييز يثبت بشهادة

رجلين عدلين وكذلك بشهادة واحد ويمين المدعى لأنهم يجيزون اثبات

الجريمة الموجبة للقصاص فيما دون النفس بشهادة رجل ويمين المجنى

عليه ويجيبون على الجاني في الوقت نفسه عقوبة التمييز مع عقوبة القصاص .

ومعنى هذا أن عقوبة التمييز البدنية تثبت والجريمة الموجبة لها بشاهد

ويمين المدعى ويمكن القول بأن القصاص أشد من التمييز فاذا ثبتت

الجريمة الموجبة للقصاص بشاهد ويمين فأولى أن تثبت بذلك الجريمة

الموجبة للتمييز .

(١) حاشية ابن عابدين مع الدر المختار ١٨٧/٣ - ١٨٨ ، الدر المختار
للحصفكي ١٨٧/٣ ، فتح القدير لابن الهمام ٣٤٦/٥ ، الفتاوى الهندية

للشيخ نظام ١٦٧/٢

(٢) تبصرة المحاكم لابن فرحون ٢٨٦/١ ، التشريع الجنائي الاسلامي لعبد القادر

عوده ٣١٧/٢

كما يمكن القول بأنه اذا ثبتت الجريمة الموجبه للتعزير في الجراح
بشاهد ويمين فان كل جريمة أخرى موجبه للتعزير يصح أن تثبت بشاهد
ويمين قياسا على هذا .

ويرى بعض المالكية أن التعزير في بعض الجرائم يثبت بشهادة
شاهد واحد ^{دون} (١) ويمين .

٣ - ذهب الشافعية والحنابلة الى أن التعزير لا يثبت الا بشهادة شاهدين
عدلين .

ومحمد فالذى يتبين أن الفقهاء رحمهم الله تعالى توسعوا في
مجال اثبات التعزير ولم يقصروا اثباتها على الشهادة بل يرجعون
ذلك للقواعد العامة في الاثبات كالأقرار والقرائن وعلم القاضي واليمين
وسائر أدلة الاثبات .

وأیضا فانهم لم يشترطوا في الشهادة شروطا خاصة بل قبلوا
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي . (٤)

-
- (١) التشريع الجنائي لعبد القادر عوده ٣١٢/٢
(٢) أسنى المطالب للأنصارى ٣٦٠/٤ ، مغنى المحتاج للشربيني ٤٤٢/٤
(٣) كشف القناع للبهوتي ٤٢٨/٦ ، شرح منتهى الإرادات للبهوتي
٥٥٦/٣
(٤) بدائع الصنائع للکاسانى ٤٢٢٢/٩

((الخاتمة))

وبعد فلا بد من ذكر أهم النتائج التي توصلت اليها ، وهي ما يأتي :-

أولا : أن الشهادة المثبتة للجريمة تعتبر في المرتبة الثانية بعد الاقرار ،

من حيث القوة لكون الاقرار حجة على المقر بالاجماع .

ثانيا : أن الشهادة ثابتة بنص الكتاب والسنة والاجماع والمعقول .

ثالثا : أن الحكمة من تشريع الشهادة إنما هو من أجل حفظ النفس والعرض

والمال والقضاء على التجاعد والتنازع وهذا يبين سماحة الشريعة

في القضاء على الخصومات ورفع الظلم عن المظلومين .

رابعا : أن الشهادة في التحمل والأداء فرض كفاية إلا إذا لم يوجد

من يشهد فتكون فرض عين حتى لا تضيع الحقوق .

خامسا : أن للشهادة شروطا يجب توافرها حتى يصح الحكم بها .

سادسا : أن الشهادة لها أنواع فمنها الشهادة الأصلية والشهادة على

الشهادة والشهادة بالاستقاضه .

سابعا : أن الشهادة على الشهادة لا تقبل في الحدود ولا القصاص ولم

يخالف في ذلك إلا مالك .

ثامنا : أن الاسلام والعدالة من الشروط الواجب توافرها في الشاهد على

الجريمة .

تاسعا : أن شهادة العبيد في الحدود والقصاص لا تصح عند أكثر الفقهاء ،

والراجع عندى أنها تصح لما ذكرته فى الترجيح .

عاشرا : أن شهادة النساء لا تقبل فى الحدود ولا القصاص على الراجع

بخلاف غيرها .

احدى عشر : أن الشهادة على جرائم الحدود والقصاص تدرك بالشبهات

بخلاف غيرها فلا تسقط مع الشبهة .

اثنا عشر : أن رجوع الشهود عن شهادتهم شبه فى الحدود والقصاص ،

لا يجوز الحكم معه .

ثلاثة عشر : أن شهود الفرع لا يشهدون مع وجود الأصل الا أن يكون

هناك عذر يمنع حضور شهود الأصل من مرض أو موت أو غيبه أو ما

شاكلها .

أربعة عشر : ان نصاب الشهادة على الحدود والقصاص ما عدا حد الزنى

اثنان من الشهود المدلول التى تتوافر فيهم الشروط المطلوبة ففى

الشاهد أما الزنى فلا بد من أربعة شهود .

خمس عشر : أن الشريعة الإسلامية تشددت فى اثبات جرائم الحدود الخالصة

لله بحيث أن أى اختلاف فى شهادة الشهود يبطلها .

ستة عشر : ان جرائم التعزير لا يشترط فى شهودها أن يكونوا على صفة

خاصة أو عدد معين بل تجوز فيها شهادة الواحد

والشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى .

هذه هى أهم النتائج التى توصلت اليها فى بحثى فان تكن صوابا

فمن الله - وهذا ما أرجوه - وان تكن خطأ فهذه طبيعة البشر ونسأل الله

أو يوفقنا لما فيه الخير وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه انه سميع مجيب وبالاجابة

جدير وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

فهرس أهم المراجع والمصادر

أولا : القرآن وعلومه :

- ١ - القرآن الكريم
- ٢ - أحكام القرآن
لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص
توفي سنة ٣٧٠ هـ - الناشر دار الكتاب
المصري في بيروت .
- ٣ - أحكام القرآن
لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن
الحري . توفي سنة ٥٤٣ هـ - تحقيق
محمد البجاوي - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م مطبعة
عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٤ - الجامع لأحكام القرآن
لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أحمد
الأنصاري القرطبي توفي سنة ٦٧١ هـ
الطبعة الثانية - دار القلم عن طبعة دار
الكتب المصرية ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .
- ٥ - المعجم لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي - دار احياء
التراث ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م

ثانيا : كتب الحديث النبوي الشريف

- ١ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير
لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر
المسقلاني . توفي سنة ٨٥٢ هـ - تحقيق عبد الله هاشم
اليمني المدني . شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة
١٣٨٤ هـ .
- ٢ - تنوير الحوالك شرح الموطأ للأمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
الشافعي . طبع دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي
وشركاه .
- ٣ - سبل السلام لمحمد بن اسماعيل الكحلاني . توفي سنة ١١٨٢ هـ
طبعة دار الفكر .
- ٤ - سنن أبي داود - سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي .
توفي سنة ٢٧٥ هـ . مراجعة وضبط وتعليق محمد محيي الدين
عبد الحميد . نشر دار احياء السنة النبوية .
- ٥ - سنن الترمذي " الجامع الصحيح " لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة
الترمذي . توفي سنة ٢٧٩ هـ . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف
مطبعة المدني . نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .

- ٦ - سنن ابن ماجه - لأبي عبدالله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه
القزويني . توفي سنة ٢٧٥ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
دار احياء الكتب العربية . نشر عيسى البابي الحلبي وأولاده .
- ٧ - سنن النسائي " المجتبى " لأحمد بن شعب الخراساني النسائي
توفي سنة ٣٠٣ هـ . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده بمصر .
- ٨ - سنن البيهقي " السنن الكبرى " - للإمام المحدثين الحافظ الجليل
أبي بكر أحمد ابن الحسين بن علي البيهقي . توفي سنة
٤٥٨ هـ . الطبعة الأولى - مطبعة مجلس دائرة المعارف
المثمانية بحيدرآباد الركن - الهند .
- ٩ - سنن الدارقطني - للإمام الكبير علي بن عمر الدارقطني - توفي سنة
٣٨٥ هـ - تصحيح وتحقيق عبدالله هاشم يمانى المدنى بالمدينة .
- ١٠ - سنن الدارمي - للإمام الكبير أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن الفضل
ابن بهرام الدارمي . توفي سنة ٢٥٥ هـ - طبع بعناية محمّد
أحمد دهقان . نشر دار احياء السنة النبوية .
- ١١ - صحيح البخارى مع فتح البارى - لأبي عبدالله محمد بن اسماعيل
البخارى . توفي سنة ٢٥٦ هـ - المكتبة السلفية .
- ١٢ - صحيح مسلم - لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .
توفي سنة ٢٦١ هـ . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . طبعة
دار احياء التراث العربى بيروت لبنان .

- ١٣ - فتح الباري . لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني . توفي سنة ٨٥٢ هـ - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة السلفية .
- ١٤ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد - للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي . توفي سنة ٨٠٧ هـ . الناشر دار الكتاب بيروت .
- ١٥ - المستدرک علی الصحیحین - للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري . توفي سنة ٤٠٥ هـ - الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب . محمد أمين دمج - بيروت - لبنان .
- ١٦ - المسند - لأحمد بن حنبل . توفي سنة ٢٠٤١ هـ بهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال . الطبعة الثانية - طبعة دار الفكر - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر . بيروت .
- ١٧ - الموطأ : للإمام مالك بن أنس توفي سنة ١٧٩ هـ - طبعة دار احياء الكتب العربية بمصر . عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ١٨ - نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين أبي محمد عبد الله ابن يوسف الزيلعي . توفي سنة ٧٦٢ هـ - الطبعة الثانية - المكتبة الإسلامية - دار احياء التراث العربي . بيروت .
- ١٩ - النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري . توفي سنة ٦٠٦ هـ تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي . دار احياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي .

- ٢٠ - نبيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني . توفي سنة ١٢٥٥ هـ - الطبعة الأخيرة - مصطفى البابي الحلبي .

ثالثا : كتب الفقه :

أ - كتب الفقه الحنفي :

- ١ - الباب في شرح الكتاب : للشيخ عبد الغني الحنفي المشقي الميداني الحنفي على المختصر المشتهر باسم " الكتاب " للإمام أبو الحسين أحمد بن محمد القدرى . توفي سنة ٣٢٨ هـ . تحقيق وتعليق محمد محيى الدين عبد الحميد . نشر مكتبة محمد علي صبيح وأولاده بميدان الأزهر بمصر .
- ٢ - الاختيار لتعميل المختار - لمحمد الله بن محمد بن مودود الموصلى الحنفي . مع تعليقات الشيخ محمود أبودقيقه . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ٣ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى . توفي سنة ٥٨٧ هـ مطبعة الامام بمصر .
- ٤ - البحر الرائق شرح كزالدقائق : لزين الدين بن نجم الحنفى توفي سنة ٧٠٧ هـ - دار المحرفه . بيروت . لبنان .

- ٥ - تبين الحقائق تنوير الأبصار - لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي .
توفي سنة ٧٤٣ هـ - دار المصرفه بيروت . لبنان .
- ٦ - حاشية أحمد شلبي على تبين الحقائق - لأحمد شلبي - دار المصرفه
بيروت . لبنان .
- ٧ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار - لمحمد علاء الدين الحسكي ،
دار احياء التراث العربي . بيروت . لبنان .
- ٨ - رد المختار على الدر المختار - لمحمد أمين الشهير بابن عابد يس
توفي سنة ١٢٥٢ ، دار احياء التراث العربي - بيروت ،
لبنان .
- ٩ - العناية شرح الهداية بهامش فتح القدير لأكمل الدين محمد بن
محمد الباري - مصطفى الباي الحلبي .
- ١٠ - الفتاوى الهندية - للشيخ نظام الدين وجماعه من علماء الهند -
طبع احياء التراث العربي . بيروت .
- ١١ - فتح القدير شرح الهداية - لكمال الدين بن عبد الواحد المعروف بن
الهمام . توفي سنة ٨٦١ - مصطفى الباي الحلبي .
- ١٢ - المبسوط - لشمس الدين السرخسي . توفي سنة ٤٧٣ هـ - دار
المعروفه - بيروت .
- ١٣ - مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر - لعبد الله بن الشيخ محمد بن
سليمان المعروف بداماد أفندي - دار احياء التراث العربي
بيروت .

١٤ - مختصر الطحاوى - لأبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامه الطحاوى
الحنفى - توفى سنة ٣٢١ هـ - تحقيق أبو الوفا الافغانى -
طبع دار الكتاب العربى - القاهرة .

١٥ - معين الحكام - لملاء الدين أبو الحسن على بن خليل الطرابلسى
الحنفى - الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى البابى الحلبي ،
مصر .

١٦ - الهداية شرح بداية المبتدى لعلو بن أبى بكر العرغينانى مع فتح
القدير - طبع مصطفى البابى الحلبي .

- - -

ب - كتب الفقه المالكى :

١ - أسهل المدارس - لأبى بكر حسن الكشناوى - مطبعة عيسى البابى
الحلبى بمصر .

٢ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - لمحمد بن أحمد بن رشد - توفى
سنة ٥٩٥ هـ - الطبعة الخامسة - دار المعرفه - بيروت لبنان .

٣ - بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير .

لأحمد بن محمد الصاوى . توفى سنة ١٢٤١ هـ ، مطبعة
دار المعرفه - بيروت . لبنان .

- ٤ - التاج والأكليل على مواهب الجليل - لأبي عبد الله المواق - توفي سنة ٨٩٧ هـ - الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - دار الفكر - بيروت . لبنان .
- ٥ - تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام مع فتح المولى المالكي ، لابراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون . توفي سنة ٧٩٩ هـ دار المصرفة . بيروت . لبنان .
- ٦ - حاشية المدوي كفاية الطالب الرياني - شرح الرسالة . للشيخ علي الصميدى المدوي . دار المعرفة . بيروت . لبنان .
- ٧ - حاشية المدوي على الخرشى - للشيخ علي بن أحمد المدوي - مطبعة دار الفكر - بيروت .
- ٨ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - للشيخ محمد بن أحمد الدسوقي توفي سنة ١٢٣٠ هـ - مطبعة دار الفكر .
- ٩ - الخرشى على مختصر خليل - لأبي عبد الله محمد الخرشى . توفي سنة ١١٠١ هـ - دار الفكر - بيروت .
- ١٠ - الشرح الكبير - لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير مع حاشية الدسوقي . توفي سنة ١٢٠١ هـ - مطبعة دار الفكر - بيروت لبنان .

١١ - الفواكه الدواني - لأحمد غسيم النفراوى - توفي سنة ١٢٠١ هـ دار

المعرفة للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .

١٢ - الكافي في فقه المالكية - ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر .

تحقيق الدكتور محمد أحمد مايدك المرتاني - الطبعة

الأولى - مكتبة الرياض الحديثة .

١٣ - المدون^{ص ١٨٦} - ~~علام~~ سحنون بن سعيد التتويحي - توفي سنة ٢٤٠ هـ

عن الامام عبد الرحمن بن قاسم العتقى طبعة بالأوفست عن

الطبعة الأولى - مطبعة دار السعادة - دار صادر بيروت

١٤ - مواهب الجليل - لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن - المعروف

بالخطاب - توفي سنة ٩٥٤ هـ . دار الفكر - بيروت .

١٥ - المنتقى شرح موطأ مالك - للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن

سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي - توفي سنة ٤٩٤ هـ

دار الكتاب العربي بيروت .

ج - كتب الفقه الشافعي :

١ - الأحكام السلطانية : لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي .

توفي سنة ٤٥٠ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت .

٢ - أسنى المطالب : لأبي يحيى زكريا الأنصارى . توفي سنة ٩٢٦ هـ
المكتبة الإسلامية .

٣ - الأم - للإمام أبي عبد الله محمد بن أدريس الشافعى -
توفي سنة ٢٠٤ هـ - تصحيح محمد زهر بن النجار - دار
المعرفة للطباعة والنشر - بيروت . لبنان .

٤ - تكملة المجموع - لمحمد نجيب المطيعى - مكتبة الارشاد

٥ - تحفة المحتاج - لشهاب الدين أحمد بن حجر الغنيمى - دار صادر
بيروت . لبنان .

٦ - حاشية البجيرمى على الاقناع - للشيخ سليمان البجيرمى - دار المعرفة
بيروت . لبنان .

٧ - حاشية الشرقاوى على تحفة الطلاب - للشيخ عبد الله حجازى بن ابراهيم
الشرقاوى - توفي سنة ١٢٢٦ هـ - دار المعرفة - بيروت . لبنان .

٨ - حاشية عميره على شرح المحلى : لشهاب الدين أحمد البرلسى الملقب
بعميره - توفي سنة ٩٥٧ هـ الطبعة الرابعة - مطبعة أحمد
نهبسان وأولاده .

٩- حاشية قليوبى على شرح المحلى - لشهاب الدين احمد بن أحمد

سلامة القليوبى . توفى سنة ١٠٦٩ هـ الطبعة الرابعة -

مطبعة احمد نيهان وأولاده .

١١- روضة الطالبين - لأبى زكريا يحيى بن شرف النووي- توفى سنة ٦٧٦ هـ

طبع المكتب الاسلامى .

١٢- السراج الوهاج شرح المنهاج - للشيخ محمد الزهرى الفمراوى -

دار المعرفة - بيروت . لبنان .

١٣- فتح الوهاب شرح منهج الطلاب - لشيخ الاسلام ابى يحيى زكريا

الأنصارى . توفى سنة ٩٢٥ هـ دار المعرفة .

١٤- مغنى المحتاج شرح المنهاج - لمحمد الشربىنى الخطيب . توفى

سنة ٩٩٧ هـ - دار احياء التراث العربى .

١٥- المهذب - لابي اسحاق الشيرازى - توفى سنة ٤٧٦ هـ دار

المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

١٥- الوجيز - للإمام ابى حامد محمد بن محمد الغزالى - دار المعرفة

للطباعة والنشر . بيروت.

- ١٦ - نهاية المحتاج شرح المنهاج - لشمس الدين محمد بن أبي المباس
الرملي توفي سنة ١٠٠٤ هـ - دار احياء التراث العربي -
بيروت .

د - كتب الفقه الحنبلي :

- ١ - اعلام الموقعين - لأبي عبد الله بن قيم الجوزيه . توفي سنة ٧٥١ هـ
تعليق طه عبد الرؤوف - طبع دار الجيل . بيروت .
- ٢ - الاقشاع - للشيخ أبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي
المقدسي . توفي سنة ٩٦٨ هـ لتصحيح وتعليق عبد اللطيف
محمد السبكي . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .
- ٣ - الانصاف - لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي .
توفي سنة ٨٨٥ هـ - تحقيق محمد حامد الفقي - الطبعة الأولى
اعادة طبعة دار احياء التراث العربي - بيروت .
- ٤ - الروض المربع شرح زاد المستنقع - للعلامة منصور بن يونس البهوتي ،
توفي سنة (١٠٥١) هـ المكتبة السلفية - المدينة المنورة .
- ٥ - شرح منتهى الابرار للشيخ منصور بن يونس البهوتي - توفي سنة
(١٠٥١) هـ دار الفكر .

٦ - العده شرح العمدة - لبهاء الدين عبد الرحمن بن ابراهيم المقدسي
توزيع دار الباز للنشر بمكة .

٧ - الكافى - لشيخ الاسلام ابن محمد موفق الدين عبد الله بن قدامه
المقدسي توفى سنة ٦٢٠ هـ - المكتب الاسلامى - الطبعة
الثانية .

٨ - كشف القناع - على متن الاقتاع : للشيخ منصور بن يونس بن ادريس
البهوتي - توفى سنة ١٠٥١ هـ - مطبعة الحكومة - مكة المكرمة .

٩ - الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية : لأبى عبد الله بن محمد بن أبى
بكر المصروف بن ابراهيم الجوزيه . تحقيق محمد حامد فقى -
دار الكتب العلمية . بيروت .

١٠ - المصروف فى الفقه - للشيخ مجد الدين أبى البركات . توفى سنة
٦٥٢ هـ - مطبعة السنة المحمدية .

١١ - المصنف لابن قدامه لآبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامه
المقدسي . توفى سنة ٦٢٠ هـ تحقيق محمود فايد وعبد القادر
عطا . مكتبة القاهرة .

١٢ - المقنع : لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي . توفى
سنة ٦٢٠ هـ - دار الكتب العلمية . بيروت .

- ١٣ - الصديق في شرح المقنع - لأبي اسحاق برهان الدين ابراهيم بن محمد بن مفلح . توفي سنة ٨٨٤ هـ - المكتب الاسلامي .

هـ - كتب الفقه الظاهري :

- ١ - المحلى - لابي محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن هزم الأندلسي . توفي سنة ٤٠٦ هـ - دار الفكر .

رأبها - كتب الفقه الحنفي والحدیثة :

- ١ - الأصول القضائية في المرافعات الشرعية .
لحلي قراعه القاضي بمحكمة مصر الشرعية . مطبعة الرغائب بدار
المؤيد - مصر - ١٩٢١م - ١٣٣٩ هـ

٢ - الافصاح عن معاني الصحاح :

- لعموني الدين أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة . توفي
سنة ٥٦٠ هـ - طبع مؤسسة السعيدية . الرياض .

٣ - الجرمية - لمحمد أبوزهرة - دار الفكر العربي .

- ٤ - التشريع الجنائي الاسلامي : لعبد القادر عوده . طبع دار الكتاب
العربي ببيروت . لبنان .

- ٥ - التعزير في الشريعة الاسلامية :
للدكتور عبد الحميد عامر - الطبعة الخامسة - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م
طبع دار الفكر العربي .
- ٦ - السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية :
لشيخ الاسلام ابن تيمية . توفي سنة ٧٢٨ هـ - طبع دار الكتاب
العربي بيروت . لبنان .
- ٧ - طرق القضاء : لأحمد ابراهيم - المطبعة السلفية .
- ٨ - علم القضاء : للدكتور أحمد الحصري - مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٩ - الفقه الاسلامي في الحدود " الجهاد والقصاص " : للدكتور منصور
أبو المعاطي الجوهري . الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م
جامعة الأزهر - القاهرة .
- ١٠ - مجموعة الفتاوى : لشيخ الاسلام أبي العباس بن تيمية . توفي سنة
٧٢٨ هـ - تصوير الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ .
- ١١ - أدب القاضي : لعلي بن محمد الماوردي . توفي سنة ٤٥٥ هـ .
مطبعة العاني ببغداد .

خامسا : كتب اللغة العربية :

- ١ - تاج المروس من جواهر القاموس :
للسيد محمد مرتضى الزبيدي . توفي سنة ١٢٠٥ هـ - المطبعة
الخيرية بمصر .
- ٢ - جمهرة اللغة : لابي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي .
توفي سنة ٣٦٢ هـ - دار صادر - بيروت . لبنان .
- ٣ - الصحاح : لاسماعيل بن حماد الجوهري . توفي سنة ٣٩٣ هـ
الطبعة الثانية - بيروت - ١٣٩٩ هـ
- ٤ - القاموس المحيط : لمجد الدين محمد الفيروز آبادي . توفي سنة
٨٢٧ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي . مصر ١٣٧١ هـ
- ٥ - لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور .
توفي سنة ٧١١ هـ . دار صادر بيروت .
- ٦ - مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي . توفي
سنة ٦٦٦ هـ دار الكتاب العربي . بيروت .
- ٧ - المصباح الضيفي غريب الشرح الكبير :
لأحمد بن محمد بن علي المغربي الفيوسي . توفي سنة ٧٧٠ هـ ،
دار الفكر .

سادسا : كتب التراجم :

- ١ - أسد الغابة : لعز الدين بن الأثير - تحقيق محمد ابراهيم الهنا ،
وأحمد محمد عاشور ومحمد عبد الوهاب فايد ، مطبعة الشعب.
- ٢ - الاصابه في غير الصحابه :
لشهاب الدين أحمد بن علي المسقلاني - طبعة جديدة
بالأوفست . مكتبة المشفى ببغداد .
- ٣ - الاعلام : لغير الدين الزركلي - الطبعة الثانية .
- ٤ - تهذيب التهذيب : لابن حجر المسقلاني . توفي سنة ٨٥٢ هـ
دار صادر . بيروت . لبنان ، تصوير مجلس دائرة المعارف
النظامية بالهند .
- ٥ - الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية :
لمحق الدين أبي محمد عبد القادر - الطبعة الأولى .
مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند .
- ٦ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب :
لابن فرحون المالكي . تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور ،
مكتبة دار التراث بمصر .

- ٧ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب :
لعبدالحق بن العصاد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ ،
المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت لبنان .
- ٨ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع :
لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى . الناشر مكتبة
القدس . القاهرة .
- ٩ - طبقات الحنابلة : لابن أبى يعلى أبى الحسين . مطبعة السنة
المحمدية . القاهرة .
- ١٠ - طبقات الفقهاء : لآبى اسحاق الشيرازى . تحقيق الدكتور حسام
عباس . دار الرائد العربى ببيروت .
- ١١ - طبقات المشربين : لشمس الدين محمد بن على الراودى . تحقيق
على محمد عمر . مكتبة وهبه . مصر . الطبعة الأولى .
- ١٢ - الفتح المبين فى طبقات الأصوليين :
لعبدالله مصطفى المراغى - الطبعة الثانية - نشر محمد أمين
وشرگاه . بيروت . لبنان .
- ١٣ - الفوائد البهية فى تراجم الحنفية :
لأبى الحسنات محمد عبدالحق الكنوى . نشر نور محمد كوانش

فهرس الموضوعات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
١	المقدمة
٢	سبب اختيار الموضوع
٣	منهج البحث
٤	خطة البحث
٩	التمهيد
١٠	الفصل الأول في البينة
١١	تعريف البينة
١١	مذهب الجمهور ودليلهم
١٥	مذهب ابن حزم وابن تيمية وابن القيم
٢٠	الراجح
٢١	من المطالب بالبينة
٢٢	الفصل الثاني في الجريمة
٢٣	المبحث الأول في تعريف الجريمة
٢٣	تعريف الجريمة في اللغة
٢٤	تعريف الجريمة في الاصطلاح
٢٥	المبحث الثاني في علاقة الجنائية بالجريمة
٢٥	تعريف الجنائية في اللغة والاصطلاح
٢٧	المبحث الثالث في أقسام الجريمة
٢٧	الحدود
٢٨	القصاص أو الديه

٣٠	التعزير
٣١	المبحث الرابع أوجه تقسيم الجريمة الى حدود وقصاص وتعزير
٣٦	الباب الأول وفيه نصول
٣٧	الفصل الأول في تعريف الشهادة في اللغة
٣٨	تعريف الشهادة في الاصطلاح
٣٨	تعريف الحنفية
٤٢	تعريف المالكية
٤٥	تعريف الشافعية
٤٧	تعريف الحنابلة
٤٨	المقارنة بين التعاريف
٤٨	التعريف المختار
٥٠	الفصل الثاني وفيه مبحثان
٥١	المبحث الأول في مشروعية الشهادة
٥١	دليل المشروعية من الكتاب
٥٣	دليل المشروعية من السنة
٥٥	الاجماع
٥٦	المقبول
٥٧	المبحث الثاني في حكمة تشريع الشهادة
٥٩	الفصل الثالث في حكم الشهادة وفيه مبحثان
٦٠	المبحث الأول في حكم تحمل الشهادة
٦٠	تعريف التحمل

٦٠	حكم تحمل الشهادة
٦٢	حكم أداء الشهادة
٦٢	تعريف الأداء
٦٢	أداء الشهادة في حقوق الآدميين
٦٣	مذهب جمهور الفقهاء
٦٤	شروط وجوب الأداء
٦٥	مذهب الظاهرية
٦٦	أدلة الشهادة في حقوق الله
	الحالة الأولى : أن يترتب على ترك الشهادة في حق الله الاستمرار
٦٦	في ارتكاب المحرم .
	الحالة الثانية : ألا يترتب على ترك الشهادة في حق الله الاستمرار
٦٧	في ارتكاب المعصية .
٦٧	مذهب جمهور الفقهاء
٦٩	مذهب بعض العلماء
٧٠	الراجح
٧٢	الباب الثاني وفيه فصول
٧٣	الفصل الأول : شروط الشاهد
٧٤	المبحث الأول شروط شاهد التحمل
٧٤	الشرط الأول : العقل
٧٦	الشرط الثاني : البصر
٧٦	مذهب الحنفية
٧٦	مذهب المالكية والحنابلة

٧٦	مذهب الشافعية
٧٧	مذهب الظاهرية
٧٨	الراجع
٧٩	الشرط الثالث : المعاينة
٨٠	المبحث الثاني في شروط شاهد الأداة
٨١	الشرط الأول : الاسلام
٨١	شهادة الكفار على المسلمين
٨١	مذهب الجمهور وأدلتهم
	مذهب الحنابلة والظاهرية في قبول شهادة الكافر المسلم فسى
٨٤	الوصية
٨٤	أدلة الحنابلة والظاهرية
٨٦	مناقشة أدلة الطرفين
٨٧	الترجيح
٨٩	شهادة الكافر على الكافر
٨٩	الرأى الأول وأدلته
٩١	الرأى الثانى وأدلته
٩٤	الرأى الثالث وأدلته
٩٥	الراجع
٩٧	الشرط التالى : الحرية
٩٧	الرأى الأول وأدلته
٩٨	أدلته
٩٩	الرأى الثانى

١٠٠	أدلتـه
١٠٢	الرأى الثالث وأدلتـه
١٠٣	الراجـح
١٠٦	الشرط الثالث : البلوغ
١٠٦	الرأى الأول
١٠٧	أدلتـه
١١٠	الرأى الثانى وأدلتـه
١١٠	شروط قبول شهادة الصبيان
١١٣	الراجـح
١١٤	علامات البلوغ
١١٦	الشرط الرابع : البصر
١١٦	رأى أبى حنيفة ومحمد
١١٧	رأى أبى يوسف
١١٧	رأى زفر
١١٧	مذهب المالكية
١١٨	دليل المالكية
١١٩	مذهب الشافعية
١٢٠	مذهب الحنابلة وأدلتهم
١٢١	مذهب الظاهرية ودليلهم
١٢٢	خلاصة الأقوال
١٢٣	الراجـح

١٢٥	الشرط الخامس : النطق
١٢٥	القول الأول ودليله
١٢٦	القول الثاني ودليله
١٢٨	الراجح
١٢٩	الشرط السادس : السمع
١٣٠	الشرط السابع : الحفظ وعدم الغفلة
١٣٢	الشرط الثامن : العدالة
١٣٢	أدلة اشتراط العدالة
١٣٣	تعريف العدالة في اللغة
١٣٣	تعريفها عند الحنفية
١٣٤	تعريفها عند المالكية
١٣٥	تعريفها عند الشافعية
١٣٥	تعريفها عند الحنابلة
١٣٧	المقارنة بين التعاريف
١٣٧	تعريف الكبيرة
١٣٧	تعريف الكبيرة عند الحنفية
١٣٨	مناقشة تعريفهم
١٣٩	تعريف الشافعية
١٣٩	مناقشة تعريفهم
١٤٠	تعريف الحنابلة
١٤٠	تعريف الظاهرية

١٤٠	المقارنة بين التعاريف
١٤١	ثبوت العد السسة
١٤١	خلاف العلماء في مجهول
١٤١	القول الأول
١٤٢	أدلتـه
١٤٤	القول الثاني
١٤٤	أدلتـه
١٤٦	الراجع
١٤٦	تزكية الشهود
١٤٧	الشرط التاسع : المروءة
١٤٧	تعريف المروءة في اللغة والصطلح
١٤٧	تعريف الحنفية
١٤٨	تعريف المالكية
١٤٩	تعريف الشافعية
١٤٩	تعريف الحنابلة
١٥٠	المقارنة بين التعاريف
١٥٠	الأمر المخله بالمروءة
١٥١	الأكل في السوق
١٥٢	التحدث بما يجري بينه وبين زوجته
١٥٣	الاشتغال ببعض المهـن
١٥٦	الشرط العاشر: ألا يكون الشاهد قاذفا

١٥٦	الحالة الأولى : شهادته قبل جلده وتوبته
١٥٦	القول الأول وأدلته
١٥٩	القول الثاني وأدلته
١٦١	الراجح
١٦٢	الحالة الثانية : شهادته بعد جلده وتوبته
١٦٢	القول الأول :
١٦٢	القول الثاني
١٦٢	سبب الخلاف
١٦٤	الفصل الثاني : شروط الشهادة ذاتها
١٦٥	الصيغة
١٦٥	مذهب الجمهور وأدلتهم
١٦٦	مذهب المالكية ودليلهم
١٦٧	الراجح
١٦٩	أن تكون موافقة للدعوى
١٧٠	أن تكون في مجلس الحكم
١٧١	العدد
١٧٢	الاصالة في الشهادة
١٧٢	مذهب الحنفية
١٧٢	مذهب الشافعية
١٧٣	مذهب المالكية
١٧٣	مذهب المالكية

١٧٤	عدم التقادم
١٧٤	التقادم في حقوق المباد
١٧٤	التقادم في حقوق الله
١٧٤	القول الأول وأدلتيه
١٧٥	القول الثاني وأدلتيه
١٧٧	الراجح
١٧٨	مدة التقادم
١٧٩	الفصل الثالث شروط المشهود به
١٧٩	أن تكون الشهادة بمعلوم
١٨٠	أن يكون المشهود به معلوما للشاهد
١٨٠	أن يكون المشهود به ممكن الاثبات
١٨١	الباب الثالث : وفيه ثلاثة فصول
١٨٢	الفصل الأول : موانع الشهادة
١٨٣	المانع الأول : الولادة
١٨٣	المانع الثاني : الشهادة على الآباء أو الأبناء
١٨٣	الشهادة للآباء أو الأبناء
١٨٤	القول الأول ودليله
١٨٦	القول الثاني ودليله
١٨٧	القول الثالث ودليله
١٨٩	الراجح
١٩١	المانع الثاني : الزوجية

١٩١	الرأى الأول ودليله
١٩١	الرأى الثانى ودليله
١٩٣	الرأى الثالث ودليله
١٩٤	الراجع
١٩٥	المانع الثالث : العداوة
١٩٥	رأى الجمهور
١٩٦	رأى أبى حنيفة
١٩٦	رأى ابن عزم
١٩٧	الراجع
١٩٨	المانع الرابع : جلب المنفعة أو دفع الضرر
٢٠٠	الفصل الثانى : أنواع الشهادة
٢٠٠	أولا : الشهادة الأصلية
٢٠٠	ثانيا : الشهادة على الشهادة
٢٠١	تحريف الشهادة على الشهادة
٢٠٢	حكم الشهادة على الشهادة
٢٠٣	شروط الشهادة على الشهادة
٢٠٣	أولا تعذر حضور الأصل بمرض أو غيبة
٢٠٣	مدة الغيبة
٢٠٣	القول الاول
٢٠٤	القول الثانى
٢٠٤	القول الثالث

٢٠٥٠	ثانيا : المدد
٢٠٥	مذهب الفقهاء الثلاثة
٢٠٦	مذهب الحنابلة
٢٠٧	الراجح
٢٠٨	ثالثا : الذكورة
٢٠٨	القول الأول وأدلة
٢٠٨	القول الثاني
٢٠٩	دليل القول الثاني
٢٠٩	الترجيح
٢٠٩	رابعا : أن يحمين شهود الفرع شهود الأصل
٢١٠	خامسا : يشترط في شهود الأصل ما يشترط في شهود الفرع
٢١٠	سادسا : أن يكون شاهد الأصل باقيا على عدالته
٢١٠	سابعا : ألا يكذب شاهد الأصل شاهد الفرع
٢١١	صيغة الشهادة على الشهادة
٢١١	صيغة الحنفية
٢١٣	صيغة المالكية
٢١٣	صيغة الشافعية
٢١٥	صيغة الحنابلة
٢١٦	خلاصة الموضوع
٢١٧	ما يثبت بالشهادة على الشهادة من الحقوق
٢١٧	القول الأول ودليله

٢١٧	القول الثانى ودليله
٢١٨	القول الثالث ودليله
٢١٩	الراجع
٢٢٠	كتاب القاضى الى القاضى
٢٢١	حكم كتاب القاضى الى القاضى
٢٢٢	شروط كتاب القاضى الى القاضى
٢٢٢	أولا : الاشهاد
٢٢٢	الحالة الاولى : النصاب المعتبر فى صحة الشهادة وشروط الذكورة
٢٢٢	القول الأول
٢٢٣	دليل القول الأول
٢٢٣	دليل القول الثانى ودليله
٢٢٣	الحالة الثانية : اشتراط كون كتاب القاضى الى القاضى مختوما
٢٢٣	القول الأول ودليله
٢٢٤	القول الثانى ودليله
٢٢٥	ثانيا : أن يكون بين القاضى المكتوب اليه والقاضى الكاتب مسيرة سفر
٢٢٥	ثالثا : أن يكتب القاضى الكتاب فى موضع ولايته
٢٢٥	رابعا : أن يصل الكتاب الى المكتوب اليه فى موضع ولايته

- ٢٢٥ خامسا : أن يكون في الدين والمين
- ٢٢٦ سادسا : أن يكون القاضي الكاتب من أهل المدل
- ٢٢٦ ما يثبت بمكتاب القاضي الى القاضي
- ٢٢٦ القول الأول ودليله
- ٢٢٧ القول الثاني ودليله
- ٢٢٧ القول الثالث ودليله
- ٢٢٨ الشهادة بالاستفاضة
- ٢٢٩ تعريف الشهادة بالاستفاضة
- ٢٢٩ حكم الشهادة بالاستفاضة
- ٢٣١ شروط الشهادة بالاستفاضة
- ٢٣١ مذهب الحنفية
- ٢٣٢ مذهب المالكية
- ٢٣٣ مذهب الشافعية
- ٢٣٤ مذهب الحنابلة
- ٢٣٥ ما يثبت بشهادة الاستفاضة
- ٢٣٥ المذهب الحنفى
- ٢٣٦ المذهب المالكى
- ٢٣٦ المذهب الشافعى

٢٣٧	المذهب الحنبلي
٢٣٨	الفصل الثالث : الرجوع عن الشهادة
٢٣٨	الحالة الأولى : الرجوع قبل الحكم
٢٣٨	مذهب جمهور الفقهاء
٢٣٩	مذهب أبي ثور
٢٣٩	الراجح
٢٤٠	رجوع شهود الزنى
٢٤٠	رجوع بعض شهود الزنى
٢٤٠	الرأى الأول ودليله
٢٤١	الرأى الثانى ودليله
٢٤١	الرأى الثالث ودليله
٢٤١	الراجح
٢٤٢	الحالة الثانية الرجوع بعد الحكم وقبل التنفيذ
٢٤٢	رأى الجمهور
٢٤٢	رأى المالكية
٢٤٣	الراجح
٢٤٣	الاختلاف فى من يقع عليه الحد
٢٤٣	الرأى الأول ودليله

٢٤٣	الرأى الثانى ودليله
٢٤٤	الراجع
٢٤٤	الحالة الثالثة الرجوع بعد التنفيذ
٢٤٥	مذ هب الحنفية ودليلهم
٢٤٥	مذ هب الجمهور ودليلهم
٢٤٦	الراجع
٢٤٧	الباب الثالث وفيه فصول
٢٤٨	الفصل الأول وفيه مبحثان
٢٤٩	المبحث الأول : شروط الشهادة على جرائم الحدود والقصاص
٢٤٩	الشرط الأول : الذكوره
٢٤٩	مذ هب جمهور الفقهاء ودليلهم
٢٥٢	مذ هب الظاهرية ودليلهم
٢٥٣	الراجع
٢٥٤	الشرط الثانى الحدود
٢٥٤	الشرط الثالث : تيقن القاضى من عدالة الشهود
٢٥٤	الشرط الرابع : قدرة المشهود عليه على ادعاء الشبهة
٢٥٥	المبحث الثانى : تعريف الحدود

٢٥٥	تعريف الحد في اللغة
٢٥٦	تعريفه في الاصطلاح
٢٥٦	تعريف الحنفية
٢٥٦	تعريف المالكية
٢٥٦	تعريف الشافعية
٢٥٦	تعريف الحنابلة
٢٥٧	خلاصة التصريف
٢٥٨	الفصل الثاني في الشهادة على الزنا
٢٥٩	المبحث الأول : تعريف الزنى في اللغة والشرع
٢٥٩	تعريف الحنفية
٢٦٠	تعريف المالكية
٢٦١	تعريف الشافعية
٢٦١	تعريف الحنابلة
٢٦٢	المبحث الثاني : حكم الزنى وعقوبته ودليلها
٢٦٤	المبحث الثالث : نصاب الشهادة على جريمة الزنا
٢٦٦	المبحث الرابع : الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة الزنى
٢٦٦	الشرط الأول : أن يصفوا الزنى وصفا دقيقا
٢٦٧	الشرط الثاني : أن يكون المشهود عليه بالزنى ممن يتصور منه الوطء

٢٦٨	الشرط الثالث : اتحاد المجلس
٢٦٨	القول الأول ودليله
٢٦٩	مذهب مالك وأبو حنيفة في مجئ الشهود
٢٦٩	مذهب أحمد في مجئ الشهود ودليله
٢٦٩	القول الثاني
٢٧٠	دليل القول الثاني
٢٧١	الراجع
٢٧٢	الشرط الرابع : تعيين المكان والزمان
٢٧٤	مذهب الحنفية والحنابلة
٢٧٢	مذهب الشافعية
	مذهب الحنفية والشافعية وبعض المالكية ورواية عند الحنابلة
٢٧٣	ودليلهم
٢٧٣	مذهب بعض المالكية ورواية عند الحنابلة والظاهرية ودليلهم
٢٧٣	الراجع
٢٧٤	الشرط الخامس : تعيين الزانيين .
٢٧٤	القول الأول
٢٧٥	دليل القول الأول
٢٧٥	القول الثاني ودليله

٢٧٦	الراجع
٢٧٦	الاختلاف في لبس العزنى بها
٢٧٦	القول الأول
٢٧٧	دليل القول الأول
٢٧٧	القول الثاني ودليله
٢٧٧	الاختلاف في الطواعية والكراهية
٢٧٧	الاختلاف في حد الزانى
٢٧٨	القول الأول ودليله
٢٧٨	القول الثاني ودليله
٢٧٨	الراجع
٢٧٩	الشرط السادس ألا يكون الزوج أحد الأربعة
٢٧٩	الرأى الأول ودليله
٢٨٠	الرأى الثاني ودليله
٢٨١	الراجع
٢٨٢	الفصل الثالث : الشهادة على جريمة القذف
٢٨٣	تعريف القذف في اللغة والشرع
٢٨٣	تعريف الحنفية
٢٨٣	تعريف المالكية

- ٢٨٤ تعريف الشافعية
- ٢٨٥ تعريف الحنابلة
- ٢٨٥ المبحث الثاني : حكم جريمة القذف ودليله وعقوبته
- ٢٨٦ المبحث الثالث : نصاب الشهادة على جريمة القذف
- ٢٨٧ المبحث الرابع : الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة القذف
- ٢٨٧ الشرط الأول : الاتفاق
- ٢٨٨ الاختلاف في الزمان والمكان
- ٢٨٨ مذهب الشافعية والحنابلة وصاحب أبي حنيفة ودليلهم
- ٢٨٨ مذهب أبو حنيفة ودليله
- ٢٨٩ الاختلاف في اللغة
- ٢٨٩ مذهب الحنفية والحنابلة ودليلهم
- ٢٨٩ مذهب الشافعية
- ٢٨٩ الاختلاف في الصيغة
- ٢٩٠ الاختلاف في الانشاء والقرار .
- ٢٩١ الراجح
- ٢٩٢ الشرط الثاني : الخصومة
- ٢٩٢ من يملك الخصومة ؟
- ٢٩٢ الحالة الأولى : أن يكون المقدوف حيا .

٢٩٢	الحالة الثانية : أن يكون المقدوف ميتا .
٢٩٢	مذهب جمهور الفقهاء في الحالة الأولى
٢٩٣	الحالة الثانية : أن يكون المقدوف ميتا
٢٩٣	مذهب الحنفية
٢٩٣	مذهب المالكية
٢٩٤	مذهب الشافعية
٢٩٥	أن يكون متوفاه بعد القذف
٢٩٥	أن يكون موته قبل قيام الخصومة
٢٩٥	أن يكون موته بعد قيام الخصومة
٢٩٥	مذهب جمهور الفقهاء
٢٩٥	مذهب الحنفية
٢٩٦	الفصل الرابع : الشهادة على جريمة شرب الخمر
٢٩٧	المبحث الأول : تعريف الخمر في اللغة والشرع
٢٩٧	تعريف أبو حنيفة
٢٩٧	تعريف صاحباه
٢٩٨	تعريف جمهور الفقهاء
٢٩٨	الراجح
٢٩٨	المبحث الثاني : حكم شرب الخمر ودليله

٢٩٩	عقوبة شرب الخمس
٣٠٠	القول الأول ودليله
٣٠١	القول الثاني ودليله
٣٠٢	الراجح
٣٠٢	المبحث الثالث : نصاب الشهادة على جريمة شرب الخمر
	المبحث الرابع : الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة شرب
٣٠٣	الخمر
٣٠٣	الشرط الأول : وجود الرائحة عند الشهادة
٣٠٣	رأى أبى حنيفة وأبى يوسف
٣٠٤	رأى جمهور الفقهاء
٣٠٤	الراجح
٣٠٥	التفصيل
٣٠٦	الفصل الخامس الشهادة على جريمة السرقة
٣٠٧	المبحث الأول تعريف السرقة في اللغة والاصطلاح
٣٠٧	تعريف الحنفية
٣٠٨	تعريف المالكية
٣٠٩	تعريف الشافعية
٣١٠	تعريف الحنابلة

- ٣١١ المبحث الثاني : حكم السرقة وعقوبتها والدليل على ذلك
- ٣١٣ المبحث الثالث : نصاب الشهادة على جريمة السرقة
- ٣١٤ المبحث الرابع : الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة السرقة
- ٣١٤ الشرط الأول : الاتفاق
- ٣١٤ الرأي الأول :
- ٣١٥ دليل الرأي الأول
- ٣١٥ رأى الحنفية في اللون
- ٣١٥ رد ابن المنذر على الحنفية
- ٣١٦ الرأي الثاني ودليله
- ٣١٧ الراجح
- ٣١٨ الشرط الثاني : التفصيل في الشهادة
- ٣١٩ الشرط الثالث : الخصومة
- ٣١٩ الرأي الأول ودليله
- ٣١٩ الرأي الثاني
- ٣٢٠ دليل الرأي الثاني
- ٣٢١ من يملك حق الخصومة ؟
- ٣٢١ مذ هبأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
- ٣٢٢ رأى زفر

٣٢٣	مذهب المالكية ورواية عند الحنابلة
٣٢٣	مذهب الشافعية والمشهور عند الحنابلة
٣٢٤	الفصل السادس في الشهادة على جريمة القصاص
٣٢٥	المبحث الأول : تعريف القصاص في اللغة والشرع
٣٢٦	المبحث الثاني : أقسام القصاص
٣٢٦	القسم الأول : القصاص في النفس
٣٢٦	القسم الثاني : القصاص فيما دون النفس
٣٢٧	المبحث الثالث : حكمة مشروعية القصاص ودليلها
٣٢٩	المبحث الرابع نصاب الشهادة على الجريمة الموجبة للقصاص
٣٢٩	مذهب جمهور الفقهاء
٣٣٠	مذهب أبن حزم ورواية عند مالك ودليلهم
٣٣٠	مذهب الحسن البصري ودليله
٣٣١	رد ابن قدامة عليه
٣٣١	الراجح
٣٣٢	المبحث الخامس : الشروط الخاصة في الشهادة على جريمة القصاص
٣٣٢	الشرط الأول : الاتفاق
٣٣٢	الاختلاف في الزمان والمكان والآله
٣٣٤	الاختلاف في الفعل والقرار والعمدية والخطئية

٣٣٨	الاختلاف في المعنى عليه
٣٣٨	الاختلاف في الهيئة
٣٣٩	الشرط الثاني : التفصيل
٣٣٩	التفصيل في القتل
٣٤٠	التفصيل في الموضحة
٣٤١	التفصيل في الداميه
٣٤١	التفصيل في القطع
٣٤٢	الفصل السابع في الشهادة على جرائم التعزير
٣٤٣	المبحث الأول : تعريف التعزير في اللغة والاصطلاح
٣٤٤	المبحث الثاني : مشروعية التعزير
٣٤٦	المبحث الثالث : أنواع التعزير
٣٤٦	النوع الأول : القتل ودليله
٣٤٧	النوع الثاني : الضرب ودليله
٣٤٨	المبحث الرابع : حكم التعزير
٣٤٨	القول الأول
٣٤٨	القول الثاني
٣٤٨	القول الثالث ودليله
٣٤٩	المبحث الخامس : نصاب الشهادة على جرائم التعزير

الموضوع	رقم الصفحة
مذهب الحنفية	٣٥٠
مذهب المالكية	٣٥٠
مذهب الشافعية والحنابلة	٣٥١
الخاصة .	٣٥٢
فهرس الموضوعات	٣٧٢

oooooooooooo

ooooooooo

o